# ظاهرة إلغاء العمل في الدرس النحوي

إعداد

يونس سويلم عودة أبو احميد

إشراف

أ. د. حنّا جميل حدّاد

١٩٩٦

# ظاهرة إلغاء العمل في الدرس النحوي

إعداد

يونس سويلم عودة أبو احميد

بكالوريوس لغة عربية - جامعة اليرموك

١٩٩١

قدّمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الآداب من جامعة اليرموك، تخصص لغة عربية (لغة ونحو)

لجنة المناقشة

أ. د. حسنّا حداد ..... مشرفاً ورئيساً

د. علي الحمد ..... عضواً

د. سلمان القضاة ..... عضواً

١٩٩٦

# الإهداء

إلى أمي

التي علمتني الصبر وحببت إلي القناعة

أمد الله في عمرها فقد عانت وأعانت.

إلى أبي الذي علمني أنّ الحياة جد واجتهاد وكفاح وعمل.

إلى إخواني وأخواتي فقد انتظروني لحظة فلحظة.

إلى أساتذتي تقديراً واحتراماً.

إلى كل من علمني حرفاً.

إلى كل الذين أحببت.

يونس

# شكر وتقدير

أرى من الواجب عليّ أن أتقدم بالشكر والتقدير لكل من أعانني حتى أصبحت الرسالة على الحال التي هي عليه اليوم.

وأول من أتقدم إليهم بشكري وتقديري أستاذي الأستاذ الدكتور حنّا جميل حداد الذي تفضّل بالإشراف على هذه الرسالة، وتفضّل بتوجيهي طوال مدة إعداد الرسالة، فقد كان يوجهني كلّما رآني أحيد عن جادة الطريق، ويعينني على البحث والتقصي، كما أنه لم يبخل عليّ بوقته الثمين، وبرأيه السديد، وبما أحتاج إليه من المصادر المتوافرة في مكتبته، فقد كان نِعْمَ الأبُ الموجِّه، والأخ الصديق، والأستاذ المشرف فأسأل الله أن يجزيه خير الجزاء.

واليوم أقدّم شكري وتقديري لعضوي لجنة المناقشة :

الدكتور : علي الحمد

والدكتور : سلمان القضاة

اللذين تفضلا بقبول مناقشة هذه الرسالة، وتحملا قراءتها على الرغم من أشغالهما الكثيرة لإصلاح ما فسد منها، وتخليصها من الهنات والشوائب فجزاهما الله عنّي خير الجزاء، وحفظهما ذخراً للعربية ودارسيها.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لجامعة اليرموك -وبخاصة قسم اللغة العربية فيها- أساتذةً وطلاباً وإداريين، فقد وجدت فيهم العطاء الصادق، والوفاء في المعاملة، والإخلاص في العمل.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل من قدّم لي المساعدة، وأعانني على إنجاز هذه الرسالة، فهم أهل للخير والفضل فجزاهم الله عني الجزاء الصادق الخيّر.

# فهرس المحتويات


المقدمة ..... ح

الفصل الأول

الإلغاء مفهومه ونظائره ..... ١

الإلغاء لغةً ..... ١

الإلغاء اصطلاحاً ..... ١

عناصر الإلغاء ..... ٩

أسس تحديد المفهوم الاصطلاحي لإلغاء العمل ..... ١٣

بين الإلغاء والعمل ..... ١٥

بين الإلغاء ونظائره ..... ١٧

أولاً : الإبطال ..... ١٩

ثانياً : الإهمال ..... ٣٢

الفصل الثاني

الإلغاء في الأفعال ..... ٣٩

القسم الأول

الإلغاء في أفعال القلوب ..... ٣٩

الإلغاء خاص بأفعال القلوب المتصرفة دون غيرها من

الأفعال المتعدية إلى اثنين ..... ٤١

حالات إلغاء أفعالِ القلوبِ المتصرفةِ مع المفعولين ..... ٤٥

مواقع الفعل الملغى ..... ٦٣

إلغاء الفعل المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل ..... ٦٥

القسم الثاني

إلغاء العمل بالتعليق ..... ٧٠

التعليق لغةً ..... ٧٠

التعليق اصطلاحاً ..... ٧٠

أدلة عمل الفعل في محل الجملة بعد المعلَّق ..... ٧٢

بين الإلغاء والتعليق ..... ٧٣
عناصر التعليق ..... ٧٥
أولاً : المعلّقات (أفعال التعليق) ..... ٧٦
ثانياً المعلِّقات (أدوات التعليق) ..... ٨١
ثالثاً : المعلَّق عنه ..... ٨٩
محل الجملة الواقعة بعد فعل قلبي معلّق بلام القسم ..... ٩٤
العطف على الجملة المعلَّق عنها العمل ..... ٩٧
تعليق الفعل المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل ..... ١٠٠
القسم الثالث
الإلغاء في مجموعة أفعال خاصة ..... ١٠٢
القسم الرابع
الإلغاء في فعلي المدح والذم «نعم» و«بئس» ..... ١٠٩
القسم الخامس
الإلغاء في (كان)الزائدة ..... ١١٤
الفصل الثالث
الإلغاء في الحروف ..... ١٢٢
القسم الأول
إلغاء العمل بكف الحرف عن العمل ..... ١٢٢
الكفُّ لغةً ..... ١٢٢
الكفُّ اصطلاحاً ..... ١٢٣
كف الحروف المشبهة بالفعل عن العمل ..... ١٢٥
أولاً : كفُّ «إنّ» (بكسر الهمزة) عن العمل ..... ١٢٨
ثانياً : كفّ (أنّ) (بفتح الهمزة) عن العمل ..... ١٣٤
ثالثاً : كفُّ (كأنّ) عن العمل ..... ١٣٦
رابعاً : كفّ «لكنّ» عن العمل ..... ١٣٩
خامساً : كفّ «لعلّ» عن العمل ..... ١٤١
سادساً : كفّ «ليت» عن العمل ..... ١٤٣
خلافات النحاة في إعمال الحروف المشبهة
بالفعل المكفوفة بـ«ما» وإلغاء عملها ..... ١٤٥
تعليل إلغاء عمل الحروف المشبهة بالفعل عند كفها بـ(ما) الكافة ..... ١٤٨
كف بعض حروف الجر عن العمل ..... ١٥١

القسم الثاني
إلغاء العمل بتخفيف الحرف ..... ١٦٧
أولاً : تخفيف «إنّ» بكسر الهمزة ..... ١٦٧
ثانياً : تخفيف «أنّ» بفتح الهمزة..... ١٧٣
ثالثاً : تخفيف «كأن» ..... ١٧٦
رابعاً : تخفيف «لكن» ..... ١٧٨
خامساً : تخفيف (لعلّ) ..... ١٨٠
القسم الثالث
إلغاء العمل بانتقاص شروط العمل ..... ١٨١
أولاً : إذنْ..... ١٨١
ثانياً : لا النافية للجنس ..... ١٨٥
الفصل الرابع
الإلغاء في الأسماء ..... ١٨٨
القسم الأول
الإلغاء بكف الأسماء عن الإضافة ..... ١٨٨
أولاً : بَعْدُ..... ١٨٨
ثانياً : بين..... ١٩٠
ثالثاً «حيث» و «إذ» ..... ١٩٣
لا سيّما ..... ١٩٦
القسم الثاني
الإلغاء في المصادر والمشتقات ..... ٢٠٠
أولاً : المصادر ..... ٢٠٠
ثانياً : اسم الفاعل ..... ٢٠١
ثالثاً : اسم المفعول..... ٢٠٢
رابعاً : الصفة المشبهة ..... ٢٠٣
خامساً : صيغة المبالغة ..... ٢٠٣
سادساً : أفعل التفضيل ..... ٢٠٤
الخاتمة ..... ٢٠٦
المصادر والمراجع ..... ٢٠٨
أولاً : المطبوعات..... ٢٠٨
ثانياً الأبحاث ..... ٢٢٠
الملخص ..... ٢٢١
Abstract ..... ٢٢٣

# المقدمة

تبرز ظاهرة إلغاء العمل في العربية واحدة من الظواهر اللغوية التي تميزت بها لغتنا العربية، فهي كغيرها من الظواهر كالحذف، والتقديم والتأخير، والتعويض، ولا تقل أهمية عن أيّ منها، ذلك أنّ أساسها هو العمل الذي يحدثه العامل في المعمول، والعمل تعتمد عليه العربية في تفسير التراكيب الجملية وتعليلها، وبيان دلالاتها.

كانت نظرية العامل في النحو العربي، وما زالت، أساساً صالحاً لتفسير الجملة في العربية، وبيان معانيها ويظهر ذلك بملاحظة الحركة التي يحدثها العامل في المعمول، غير أننا في بعض التراكيب الجملية لا نجد أثراً للعامل في المعمول بسبب عدم تسلط العامل على المعمول، وامتناعه عن التأثير فيه، مما دعا النحاة إلى القول بإلغاء العامل عن العمل.

وهذه الظاهرة على أهميتها، لم تنل - في حدود علمي وما وصلت إليه جهودي - العناية التي تستحقها من حيث الدراسة، والتبويب، والبحث، فكل ما وجدناه إشاراتٍ وجزئياتٍ مبعثرة في بطون الكتب اللغوية والنحوية،ولا أعلم أنّ أحداً من السلف قد خصها بمؤلّفٍ أو بابٍ في مؤلف، ولا أعلم أيضاً أن احداً من الدارسين المحدثين درس هذه الظاهرة غيرما جاء في أبحاث تختص بجزئية من جزئيات الظاهرة.

لذا اخترت هذا الموضوع ليكون موضع دراستي في الرسالة التي أتقدم بها استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في اللغة العربية، تخصص (لغة ونحو)، وقد جعلته بعنوان «ظاهرة إلغاء العمل في الدرس النحوي»، وجمعت جزئيات الظاهرة ودرستها مناقشاً ومحللاً : مؤيداً أو رافضاً وفق المفهوم الذي ارتضيته لـ (إلغاء العمل)، وجاءت الرسالة في مقدمة وأربعة فصول وخاتمة على النحو التالي :-

## المقدمة

تحدثْت فيها عن أهمية الموضوع ودواعي اختياره، فذكرت موقف السلف والمحدثين من الموضوع، وعدم ظهور هذا الموضوع بالشكل الذي يستحقه، كما تحدثت فيها عن أجزاء البحث وعناصره المكونة له.

## الفصل الأول

جعلته بعنوان : (الإلغاء مفهومه ونظائره)، تحدثت فيه عن لفظ (الإلغاء) لغة واصطلاحاً، مبيناً حدّ الالغاء عند النحاة، ذاكراً جوانب النقص في حدّ الالغاء عندهم، مورداً بعض التساؤلات على حدودهم، كما تحدثت عن عناصر الظاهرة وجوانبها، وأسس تحديد المفهوم الاصطلاحي للإلغاء، وشروط العامل الملغى.

كما تحدثت في هذا الفصل أيضاً عن ظاهرتين تشبهان ظاهرة إلغاء العمل وهما (ظاهرة الإبطال، وظاهرة الاهمال)،فدرست هاتين الظاهرتين وبينت خلط النحاة بينهما وبين ظاهرة إلغاءالعمل فميّزت هاتين الظاهرتين عن ظاهرة إلغاء العمل من خلال الأسس المحددة لمفهوم الإلغاء، ومن خلال ملاحظة تأثير كل منهما في العمل، وعلاقتهما بالعامل.

وقد شكّل هذا الفصل ركيزة أساسية للفصول اللاحقة إذ قمت من خلاله بمناقشة الإلغاء ودراسته فيه.

## الفصل الثاني

جعلته بعنوان : (الإلغاء في الأفعال)، وجاء ميداناً لتطبيق مصطلح الإلغاء - كما تم تحديده في الفصل الأول - على إلغاء العمل في الأفعال، فدرست مواضع الإلغاء في الأفعال، وذكرت آراء النحاة التي قيلت في ما يختص بالإلغاء، مناقشاً ومحللاً، وقد جاء هذا الفصل في خمسة أقسام :-

- القسم الأول : الإلغاء في أفعال القلوب.
- القسم الثاني : الإلغاء بالتعليق.

- القسم الثالث : الإلغاء في مجموعة أفعال خاصة هي (كثرما وقلّما وطالما).
- القسم الرابع : الإلغاء في فعلي المدح والذم (نعم وبئس).
- القسم الخامس : الإلغاء في (كان) الزائدة.

## الفصل الثالث

جعلته بعنوان (الإلغاء في الحروف) ودرست في هذا الفصل إلغاء عمل الحروف في أقسام ثلاثة :

- القسم الأول : الإلغاء بكف الحرف عن العمل.
- القسم الثاني : الإلغاء بتخفيف الحرف.
- القسم الثالث : الإلغاء بانتقاص شروط العمل.

## الفصل الرابع

جعلته بعنوان (الإلغاء في الأسماء)

ودرست فيه إلغاء الأسماء التي تعمل، وجعلته في قسمين :

- القسم الأول : الإلغاء بكف الأسماء عن الإضافة.
- القسم الثاني : الإلغاء في المصادر والمشتقات.

## الخاتمة

وذكرت فيها أهم نتائج الدراسة التي توصلتُ اليها.

وأتبعت الدراسة بثبت يتضمن أسماء المصادر والمراجع التي أفدتُ منها في الدراسة.

وبعد ،

فلا أزعم أني قمت بعمل كبير، لكنني قدمت جهداً متواضعاً لعمل آمل أن يكون مقبولاً قام على الجمع والدراسة بعد أن كان مفرقاً في كتب النحو واللغة والتفسير وسأكون شاكراً لكل ملحظ أو رأي يهدف إلى التي هي أقوم، ولست أدعي الكمال في دراستي -فالكمال لله وحده- ولكنني قلت واجتهدت فإنْ أصبت فأرجو أن يكون لي أجر الاجتهاد والإصابة، وإن أخطأت -لا قدّر الله- فلي أجر الاجتهاد، وآخر دعوانا ربّنا لا تؤاخذنا إنْ نسينا أو أخطأنا أنت نعم المولى ونعم النصير.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

# الفصل الأول

# الإلغاء مفهومه ونظائره

## الإلغاء لغةً

الإلغاءُ مصدرٌ للفعل (ألغى) على وزن أفعل الذي مصدره إفعال، وإلغاء الشيء: إبطاله، «وألغيت الشيء أبطلته»،[1] ومن معانيه أيضاً أن ترى الشيء باطلاً أو فضلاً، قال ابن منظور : «ويقال : ألغيتُ هذه الكلمة أي رأيتها باطلاً أو فضلاً».[2] ويظهر مما سبق أن المعنى اللغوي للإلغاء هو عدم حصول أمر معين، وامتناع وقوعه، لذا فإلغاء العمل هو عدم حصوله، أي أنّ الأثر المتوقع من العامل لم يظهر بسبب إلغاء العمل.

## الإلغاء اصطلاحاً

ليس كثيراً أن يُقالَ إنّ النحاة لم يشغلوا أنفسهم -ولو قليلاً- بوضع حدٍ كاملٍ واضحٍ، لتحديد بعض الظواهرالنحوية واللغوية لميزها من غيرها من الظواهر المختلفة في العربية، وخيرُ دليلٍ على ذلك هوَ تحديدهم لظاهرة إلغاء العمل حيث لا نجدهم يعنون بوضع حدٍ شافٍ كافٍ لها يجمع أنواعها المختلفة، ويميزها من غيرها من الظواهر المشابهة لها، فنجدهم يوضحون حدّ هذه الظاهرة حين يدرسون باب الأفعال المتعدية إلى مفعولين، وبخاصة أفعال القلوب، فيذكر النحاة صفات هذه الأفعال، ومعانيها، وعملها، ويذكرون أنّ من خصائصها أنها تلغى عن العمل،

---

(١) الصحاح، ولسان العرب : مادة (لغى).

(٢) لسان العرب : مادة (لغى).

ويحدّونه بأنه: إبطالُ عمل أفعالِ القلوب لفظاً ومعنىً.[1] ويُمثّلون له بأمثلةٍ كثيرةٍ مثل (زيدٌ مسافرٌ ظننت) وغيرها حيثُ أبطل عمل الفعل في المفعولين.

وهذا الحدُّ غير كافٍ لتوضيح ظاهرة إلغاء العمل، حيث إنّ لهذه الظاهرةِ نماذج أخرى غير إلغاء أفعال القلوب،منها إلغاء عمل (إنّ واخواتها) عند كفها عن العمل بـ (ما) الكافة، وكذلك إلغاء عملها بتخفيف مضعف النون منها من ثلاثة حروف إلى حرفين، وفضلاً عن ذلك إنّ الحدّ السابق يتجاوز أموراً لها شأن في إلغاء أفعال القلوب منها موقع المعمول (الملغى عنه)، وموقع العامل (الملغى)، ولنوضّح ذلك بالمثال التالي :

(علمت زيداً مسافراً) ونجد فيه أنّ الفعل عامل في المفعولين.

فعل + فاعل + مفعول به١ + مفعول به ٢ ← على الترتيب

فإذا ما تحوّل موقع العامل والمعمول حيث تقدم المعمول وتأخر العاملُ على النحو التالي:

زيدٌ مسافرٌ علمتُ

مبتدأ + خبر + فعل + فاعل

فإننا نرى أنّ الفعل يلغى عن العمل في المفعولين حيث رجع المفعولان إلى أصلهما الذي كانا عليه قبل دخول الفعل عليهما.

---

(١) انظر : شرح ألفية ابن معطي : ٥٠٥/١، وموسوعة اصطلاحات الفنون الاسلامية : ١٣١١/٥، ومعجم المصطلحات النحوية والصرفية :٢٠٣.

ويحدّه آخرون -منهم ابن هشام، وخالد الأزهري، والصبّان- بأنّه إبطالُ عملِ أفعال القلوب لفظاً، ومحلاً.[1] وهذا الحدُّ -كما أرى- يجعلُ العملَ مرتكزاً على ناحيتين : اللفظ والمحل، فإذا ما أبطل عملُ أفعال القلوبِ في لفظِ المفعولين، أو ما يقع محلّهما، فإنّ الفعل يكون ملغى عن العمل، وهذا الحد -كما أرى- لم يعطِ الناحية الدلالية حقّها؛ لأنّ العلاقة بين العامل والمعمول ليست علاقة لفظ ومحل فقط، إنما هي علاقة في الدلالة كذلك، لأنّ الدلالة ليست شيئاً منسلخاً عن التركيب.

ونظرة إلى المثالين السابقين لنلمح الفرق في الدّلالة بين المثالين، ففي المثال الأول نجد علاقة قويةً؛ لفظاً ومحلاً ودلالةً بين الفعل والمفعولين، بينما في المثال الثاني لا نجد علاقة عمل بين الفعل ومفعوليه، وهذا ما دفع الدلالة للتغير لتغير التركيب، لأن أيّ تغيير في التركيب سيتبعه تغييرٌ في الدلالة، وهذه المسألة لم يشملها الحدُّ السابقُ ولم يعطها حقها الذي تستحق.

ويحدّه آخرون،منهم ابن مالك والسيوطي ﷺ بأنه ترك العمل لغير مانع لفظاً ومعنى،[2](*) وهذا الحد في نظري يتشابه مع الحد السابق كثيراً،غير أنه يختلف عنه بأنه ابتدأ بترك العمل بدلاً من إبطاله، كما يوحي بأنّ هناك متروكاً، وهو العمل، ولغير مانعٍ أي لغير فاصل بين الفعل ومفعوليه، على نحو ما هو معروف في التعليق الذي هو إلغاء العمل الخاص بأفعال القلوب؛ لفظاً لا محلاً ومثاله :

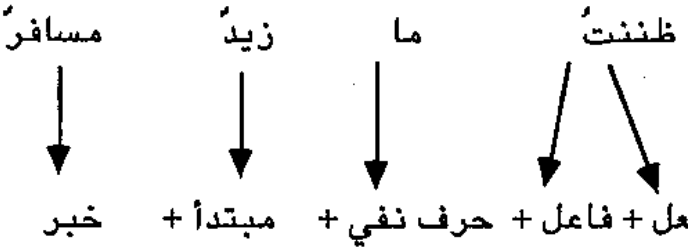


---

(١) انظر: شرح قطر الندى :١٧٣، وشرح التصريح على التوضيح : ٢٥٣/١، وحاشية الصبّان٢٦/٢.

(٢) انظر : المساعد على تسهيل الفوائد : ٣٦٤/١، وهمع الهوامع : ٢٢٧/٢، والمعجم الوافي في النحو العربي : ١٥٣.

(*) ذكر السيوطي في همع الهوامع ٢٢٧/٢ في حد الإلغاء أنه : ترك العمل لغيرمانع لفظاً أو معنى. فذكر (أو) بدلاً من (و)،ولعلّ ذلك سهوٌ من المحقق أو من أخطاء الطباعة.

ونلاحظ أنّ الفعل (ظنّ) ملغىً عن العمل في مفعوليه (زيد مسافر) لفظاً بسبب وجود مانع لفظي، هو (ما) النافية، لأنّ لها الصدارة، وما له الصدارة لا يعمل ما قبله فيما بعده، لكنّ جملة (زيدٌ مسافرٌ) في محل نصب مفعولي (ظنّ).

ويمكن القول في هذا الحد إنه لم يعطِ السّياق والرتبة مكانهما لكنه أشار إلى المعنى، فكان متقدماً على الحد السابق، إضافة إلى تفريقه بين الإلغاء والتعليق لأنّ التعليق ترك العمل لوجود مانع، أما الإلغاء فهو ترك العمل لغير مانع.

ويحدّه الأردبيلي (*) [في أفعال القلوب]بأنه «إبطال علاقة المفعولية لفظاً ومعنى بينها وبين مفعوليها»(٢) ويحدد ذلك بحالتين هما :- (٣)

أ- حالة توسط تلك الأفعال بين المفعولين، نحو : زيدٌ ظننت مقيمٌ، حيث توسط الفعل (ظنّ) بين المفعولين (زيد) و(مقيم) فحصل الإلغاء عن العمل ولم يعمل الفعل (ظنّ) فيهما.

ب- حالة تأخر تلك الأفعال عن المفعولين، نحو : زيدٌ مقيمٌ ظننتُ، إذ حصل بتأخر الفعل (ظنّ) عن مفعوليه إلغاء العمل.

وهذا الحدُّ أكثرُ دقةً من الحدود السابقة، ذلك أنه يشيرُ إلى إبطال العمل في جانب واحدٍ وهو جانب العلاقة المفعولية، بينما لم يبطل العمل في العلاقة الفاعلية، وقد كانت الحدود السابقة تجعل إبطال العمل لفظاً ومعنى ومحلاً بلا تحديد للإبطال، أهو في العلاقة الفاعلية أم في العلاقة المفعولية؟ لكنه يبقى غير كافٍ لعدم إشارته إلى أنواع أخرى من الإلغاء؛ مما يسبب قصوره عن تأدية المعنى المراد من الإلغاء بأنواعه كافة.

(*) هو محمد بن عبد الغني الأردبيلي ؛ مفسّر، فقيه، نحوي، من تصانيفه : حاشية على أنوار التنزيل، والانوار في الفقه الشافعي، وشرح الأنموذج للزمخشري في النحو. انظر ترجمته في الاعلام ٧/٨٠، ومعجم المؤلفين ١٠/١٧٨.

(٢) شرح الأنموذج في النحو : ١٥٠.

(٣) نفسه.

ويحده الكفوي بأنه «حقيقة ترك العمل مع التسليط»، [1] ونلاحظ أنّ هذا الحد لا يختلف كثيراً عما قال به السابقون من أنه : تركُ العمل لغير مانع. ولكن الكفوي أضاف جزئيةً جديدة، وهي قوله «مع التسليط»، ولا أعرف ما الذي قصده الكفوي بهذه الجزئية؟ هل قصد بها ترك العمل مع تسليط العامل على المعمول؟، عندئذ يتنافى الجزءان؛ لأن ترك العمل إلغاء له، بينما تسليط العامل على المعمولِ إعمال له، أم أنه قصد بها عدم وجود مانع لفظي يمنع تسلط العامل على المعمول؟

والشيء الذي أراه جديداً، في هذا الحد ولم تأتِ به الحدود السابقة، هو سعة المجال أمام الحد، بحيث لم يشمل أفعال القلوب وحدها كما هو الحال في الحدود السابقة، بل كان ترك العمل عاماً أيّاً كان العامل، وذلك متأتٍ من طبيعة المنهج غير أنه يؤخذ عليه أنه نظر للإلغاء بأنه ترك العمل، ولم يحدد لنا نوع العامل الذي يلغى، أمعنوي هو أم لفظي؟ أم أنّ الإلغاء حاصل في الإثنين؟

ويؤخذ عليه كذلك عدمُ إشارته للدلالة تلك الاشارة المتوخاة، لأن الإلغاءَ يُحدثُ تغييراً في الإعراب، وتغيّر الإعراب يؤثر في الدلالة، لأن الدلالة مرتبطة بالتركيب، لأن العمل يؤثر في التركيب، فإن الدلالة تتأثر بالعمل، ومن الضروري أن تذكر الدلالة في حد الإلغاء.

ويمكننا من بعدُ توجيه بعض التساؤلات عن هذه الحدود

أولاً : من شروط الحد أن يكون جامعاً مانعاً في آن؛ جامعاً لأصناف الظاهرة جميعها، مميزاً لها عن غيرها ومانعاً من التباسها بظواهر أخرى، وهذا الأمر لم أجده في كثير من الحدود السابقة - باستثناء حد الكفوي - حيث جاءت تلك الحدود قاصرةً عن إيفاء الظاهرة حقها من التحديد والميز، فقد اجتمعت الحدود السابقة على نوع واحد من إلغاء العمل هو إلغاءُ أفعال القلوب، وهذا ما يغاير ما يذهب إليه النحاة حين نجدهم

---

(١) الكليات : ٢٨٧/١.

يذكرون أنواعاً أخرى من إلغاء العمل، ومنها على سبيل المثال إلغاء عمل (إنّ وأخواتها) بـ(ما) الكافة، وكذلك كف بعض حروف الجر بـ (ما) الكافة، ومنها إلغاء عمل (إنْ) المخففة، ومنها كذلك إلغاء بعض الظروف مثل (بين) و(بعد)، وهذه الأنواع لا تشملها الحدود السابقة لأنها خاصة بأفعال القلوب.

ثانياً : لدى النظر في الحدود السابقة نجد أنها تشير إلى إبطال العمل، (ترك العمل) في اللفظ والمعنى، وأقول في هذا: إنّ ترك العمل أو إبطاله، في اللفظ أمرٌ ظاهر، وذلك لعدم ظهور الحركة المتوخاة من العامل على المعمول التي هي بدورها دلالةٌ على عمل العامل.

أما إبطالُ العمل في المعنى فيحتاج إلى بحث وتوضيح، إذ كيف يعمل العامل في معمول آخر على سبيل المعنى؟ ولنوضّح هذا الجانب بالمثالين التاليين :-

مثال (١)علمتُ زيداً مسافراً. ← بإعمال الفعل في المفعولين.

فعل + فاعل + مفعول به١ + مفعول به ٢ ← على الترتيب.

مثال (٢) زيدٌ مسافرٌ علمتُ. ←بإلغاء الفعل عن العمل في المفعولين

مبتدأ + خبر + فعل + فاعل.

ففي المثال الاول كان الفعل عاملاً في المفعولين؛ لفظاً ومعنى؛ لفظاً بظهور الحركة على المفعولين، ومعنىً لارتباط المفعولين بعلاقة مع الفعل هي علاقة المفعوليه؛ بينما في المثال الثاني لم يكن الفعل عاملاً في المفعولين لعدم ظهور

الحركة عليهما، ولم تكن ثمة علاقة مفعولية بينهما، وبهذا فليس هناك ارتباطٌ بين الفعل والاسمين، والدليل على ذلك أنّ المثال الثاني مكون من جملتين لا جملة واحدة.

ثالثاً : من المعروف أن النحاة قسموا العامل في العربية قسمين : لفظيٌ ومعنويٌ، وما يهمنا أنّ الإلغاء بوصفه إلغاء عمل العامل في الدرس النحوي غير محددٍ عند النحاة بعامل لفظي أو معنوي أو في الاثنين. وعند البحث في إلغاء العمل نجد أنّ الإلغاء مقصورٌ على العمل المسبّب عن العامل اللفظي، ولا نجد إلغاءً للعامل المعنوي، وهذا مرده – في نظري – إلى أنّ القول بالعامل المعنوي ضعيف؛ لأنّ التجاء النحاة له كان نتيجة عدم استطاعتهم تقدير عامل لفظي، كما هو الحال في العامل في المبتدأ،أو رافع الفعل المضارع، وهي عوامل معنوية لم يستطع النحاة إيجاد عامل لفظي، أو تقديره لها، فكان القول بالعامل المعنوي، وهو الابتداء في حالة المبتدأ، غير أنّ ما يهمنا في هذا المجال أنّ النحاة في تحديدهم للإلغاء في الحدود السابقة تركوا إبطال العمل مفتوحاً بشكل عام، دون أن يحددوه بعمل معين، وعند البحث ظهر أنّ أحداً من النحاة لم يقل بإلغاء العامل المعنوي، ولم يراعِ هذا الجانب في حد الإلغاء، والذي أذهب اليه أن يتم تحديد العمل الملغى بأنه إلغاء عمل العامل اللفظي لا المعنوي، ليكون الحدُّ أكثرَ دقةً وأكثر تحديداً.

رابعاً : إنّ الحدودَ السابقة – باستثناء حد الأردبيلي – أشارت إلى إبطال العمل أو تركه دون تحديد للمعمول الذي ألغي عنه عمل العامل، غير أنّ الناظر في الأمثلة التي جاؤوا بها مثل : محمدٌ مقيمٌ علمتُ، وعليٌّ علمتُ مسافرٌ، وغيرها يجد أن الفعلَ ملغى عن عمل، وعامل في معمول آخر في الوقت نفسه، فالأفعال «علم» و«ظن» وأشباههما تعمل عملين في

الوقت نفسه؛ ترفع الفاعل، وتنصب المفعولين، وكما هو واضح فإنّ عمل الفعل في الفاعل باقٍ كما هو لم يحدث له أي تغيير أو إلغاء، والذي حصل أنّ الفعل ألغى عن العمل في المفعولين فقط، فهو عامل في الفاعل ملغى عن العمل في المفعولين، وهذا الجانب لم ينص عليه النحاة، فأشاروا إلى إبطال العمل، وترك العمل دون تحديد، فشمل بذلك إلغاء العمل في الفاعل والمفعولين.

وقد كان حدُّ الأردبيلي متقدماً على الحدود الأخرى، ذلك أنه أشار إلى إبطال العلاقة المفعولية فقط، ولم يُشر إلى إبطال العلاقة الفاعلية؛لأن العلاقة الفاعلية قائمة دون تغيير أو إلغاء.

**ونحدّ الإلغاء بأنه عدم تسلّط العامل اللفظي كامل العمل على معمولاته أو إحدى معمولاته لعلة جوازاً أو وجوباً -تبعاً لنوع الإلغاء - مع تغير في الدلالة، وله ثلاثة عناصر الملْغى والملغِي والملْغى عنه.**

فقولنا (العامل اللفظي) أخرج به العامل المعنوي، وقولنا (العامل) شمل بذلك عوامل كثيرة : أفعالاً وحروفاً وأسماء، ولم يعد مقتصراً على أفعال القلوب كما مر عند النحاة، وقولنا (كامل العمل) أُخرِجَ به العاملُ جزئي العمل لأن كامل العمل هو الذي يلغى،بينما جزئي العمل ليس فيه إلغاء، وقولنا (مع تغير في الدلالة) إثبات للدلالة التي لم يذكرها النحاة في حدودهم -من قريب أو بعيد - ولأن الدلالة مرتبطة بالتركيب، وتغير التركيب يؤدي إلى تغيرها.

## عناصر الإلغاء

بعد تتبع ظاهرة إلغاء العمل في الدرس النحوي، وجدت أنها تقوم على أركان ثلاثة هي :-

- **العامل** : وهو العنصر (الركن) الذي يقوم بعمل معين، وهو الذي يتم إلغاؤه بحيث لا يظهر له أثر من عمل في المعمول، ويمكن تسميته بـ **(المُلْغَى)**، ولا بد من ظهوره في الجملة، إذ لا يجوز حذفه، أو تقديره، أو إضماره، ويشترط فيه أن يكون لفظياً؛ إذ لا يلغى العامل المعنوي ويشترط فيه كذلك أن يكون دائم العمل؛ إذ لا يلغى العامل جزئي العمل.

- **المعمول** : وهو العنصرُ الذي يقعُ عليه تأثيرُ العامل، ويظهر هذا الأثر بوجود الحركة عليه،افظتً أو تقديراً أو محلاً أو موضعاً وعند إلغاء العامل عن العمل لا يتسلط العامل على المعمول، ولا يظهر عليه أثرٌ للعمل، ويمكن تسميته بـ **(الملغىً عنه)**، أي الذي ألغى عنه عمل العامل.

- **المسبب للإلغاء** : وهو العنصر الذي يسبب امتناع تسلط العامل على المعمول، وعدم تأثيره فيه، وبعبارة أخرى هو الذي يسبب إلغاء العامل، ويمكن تسميته بـ**(الملْغِي)** وهو أنواع :-

الأول : ويمثله دخولُ عنصرٍ جديدٍ على التركيب، كدخول (ما) الكافة على (إنّ) وأخواتها، نحو : إنما زيدٌ مجتهدٌ،إذ إنّ أصل التركيب كما يلي :-

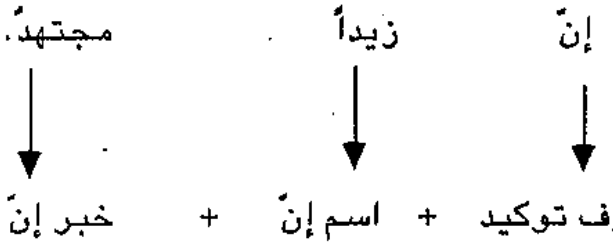

وبدخول (ما) الكافة لعمل «إن» أصبحَ التركيبُ على النحو التالي :-

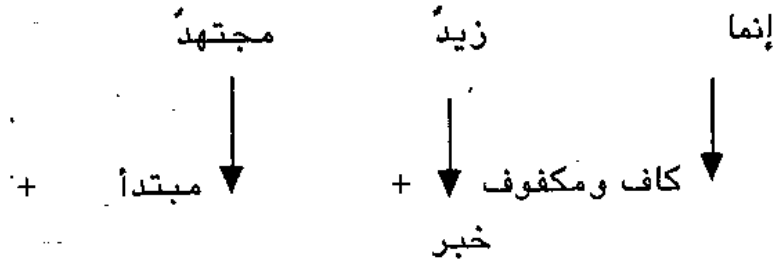


فالعنصر الجديد، وهو (ما) الكافة، سبب الإلغاء فلم يعد لـ (إنّ) عمل تعمله.

الثاني : ويمثله خروج عنصر أساسي من أحد ألفاظ التركيب «تغيير البنية».

مثال (إنّ) الثقيلة، وهي ثلاثية البناء عاملة عندما نخففها بحذف إحدى النونين فإنها تلغى عن العمل، وتوضيح ذلك بما يلي :

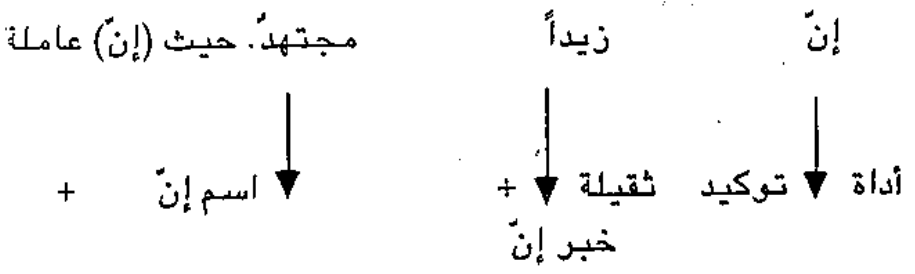


وعند تخفيفها تصبح الجملة كالتالي :

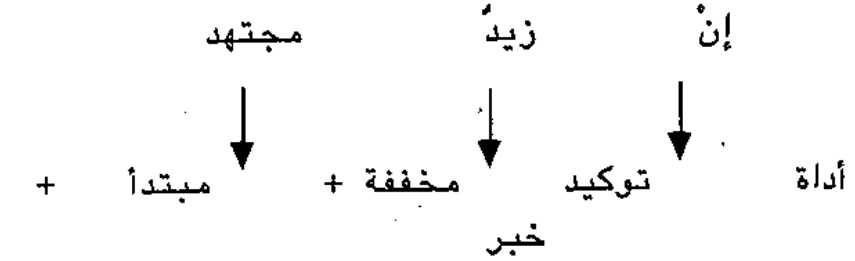


والفرق بين المثالين أنّ المثال الأول فيه (إنّ) ثلاثية الوضع، بينما في المثال الثاني أصبحت (إنْ) ثنائية الوضع، وبذلك لم تعمل العمل الذي كان لها، وهو نصب الاسم ورفع الخبر، (*) بل ارتفع (زيدٌ) بالابتداء، وارتفع (مجتهد) بالإخبار، ولهذا كان القول بإلغاء العمل.

---

(*) من العرب من يعمل إنْ المخففة، قال سيبويه. «وحدثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول : إنْ عمراً لمنطلقٌ، وأهل المدينة يقرءون :«وإنْ كلا لما ليوفينهم ربك أعمالهم» يخففون وينصبون» الكتاب ١٤٠/٢وانظر كذلك اللامات /١٢٢، والمسائل العضديات /٧١، ورصف المباني ٢٧، وشرح المكودي ١٠٨/١.

الثالث : ويمثله تغيير موقع العامل والمعمول، «تغيير الرتبة» وهذا النوع مما يختص بتغيير ترتيب المفردات المكونة لجملة أفعال القلوب، إذ إنّ أفعال القلوب متعدية إلى مفعولين بعد الفاعل، لفظاً ورتبة، ويمكن توضيح ذلك بما يلي:

أصل الجملة : فعل قلبي + فاعل + مفعول به أول + مفعول به ثان على الترتيب

مثال : ظننتُ علياً مسافراً.

ولكن عندما نغير ترتيب مفردات الجملة السابقة قد يلغى الفعل القلبي عن العمل في المفعولين، ويبقى عاملاً في الفاعل فقط، ومثال ذلك قولنا في الجملة السابقة :-

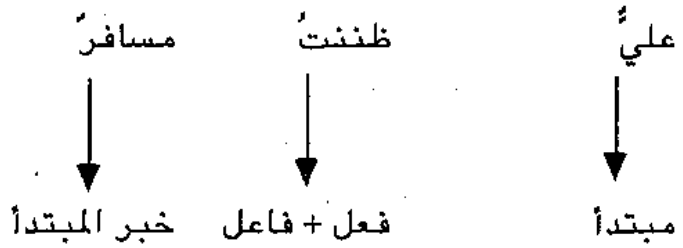


وبهذا يمكن القول : إن تغيير ترتيب أجزاء (مفردات) الجملة الخاصة بأفعال القلوب قد يؤدي إلى إلغاء عمل الفعل القلبي في المفعولين، ونلاحظ كذلك أن التركيب بعد الإلغاء يصبح مكوناً من جملتين؛ جملة اسمية، هي جملة (علي مسافر) مكونة من مبتدأ وخبر، تتوسطهما،أي المبتدأ والخبر،جملةٌ فعلية مكونة من فعل وفاعل، وقد تتأخر عنهما كقولنا في الجملة السابقة : علي مسافرٌ ظننت، وبهذا ألغي الفعل عن العمل في المفعولين.

وفيما يلي بعض الأمثلة التي نبين فيها عناصر الإلغاء

- إنّ المكفوفة بـ(ما) نحو : إنّما زيدٌ أخوك.

الملغى : (إنّ) التي تنصب الاسم،وترفع الخبر، لكنها في هذا المثال لم تعمل هذا العمل لأنها ملغاة عن العمل.

الملغى عنه: جملة (زيد أخوك) التي كانت في أصل التركيب معمولاً لـ(إنّ)، ولكنها في المثال السابق غير متأثرة بعمل (إنّ)، ولم تعمل فيها

الملغي: (ما) التي كفت (إنّ) عن العمل، فكانت (إنّ) ملغاة، وهي، أي (ما)، عنصر من خارج التركيب الأصلي، وعند دخولها سببت إلغاء عمل (إنّ).

- الفعل القلبي الملغى بتقديم المفعولين عليه، نحو: عليٌ مسافرٌ ظننت.

الملغَى: (ظنّ) المتعدي إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، وحقه أن يعمل فيهما وفي الفاعل، ولكن كما نلاحظ فإنه عمل في الفاعل فقط، بينما لم يعمل في المفعولين لأنه ألغي عن العمل فيهما.

الملغَى عنه: جملة (علي مسافر)، وهي جملة اسمية من مبتدأ وخبر، وكان حقها أن تكون معمولاً لـ(ظن) الطالب لها لاتمام المعنى.

الملغِي: تقدّم المفعولين وارتفاعهما، وتأخر الفعل عن المفعولين، وقصوره عن العمل فيهما، أي أنّ المسبب هو تغيير في التركيب.

- الفعل القلبي المعلّق عن العمل، نحو: علمتُ ما ظالمٌ منتصرٌ.

الملغَى: (علم) المتعدّي إلى مفعولين الطالب لهما لإتمام المعنى.

الملغى عنه: جملة (ظالم منتصر)، وكان حقُّها أنْ تكون معمولاً للفعل (علم) لفظاً ومحلاً، لكنّ الفعل عمل فيها محلاً، ولم يعمل فيها لفظاً، بدليل أنّ الجملة في محل نصب مفعولي (علم).

الملغي: (ما) النافية حيث وقعت بين الفعل ومفعوليه، ولهذا لم يعمل فيهما الفعل (علم) لأنّ (ما) لها الصدارة، وتمنع ما قبلها من العمل فيما بعدها.

- (إنْ) المخففة من الثقيلة نحو: إنْ زيدٌ لمجتهدٌ.

الملغَى: (إنْ) المخففة من الثقيلة، وكان حقها أن تعمل في الجملة الاسمية بعدها.

الملغى عنه: جملة (زيدٌ مجتهد)، وكان حقها أن تكون معمولاً لـ«إنّ» لأنها تنصب المبتدأ وترفع الخبر، ولكنها لم تعمل لأنها ملغاة.

الملغي : تخفيف (إنّ)، مما جعلها ثنائية البناء لخروج عنصر من البناء، و بذلك سبب إلغاءَها عن العمل.

- رُبّ (*) المكفوفة بـ (ما) الكافة، نحو : ربّما رجلٌ كريمٌ قابلتُ.

الملغَى : (ربّ) التي تعمل الجر، لكنها لم تعمل هذا العمل في المثال السابق لدخول عنصر جديد على الجملة هو (ما) الكافة لانه جعل (ربّ) ملغاة عن العمل.

الملغى عنه : (رجل)، وكان حقه أن يكون مجروراً بـ (ربّ)، ولكنه ارتفع، مما يدل على إلغاء (ربّ) عن العمل فيه.

الملغي : (ما) الكافة لـ (ربّ) عن عمل الجر، لأنّها جعلت (ربّ) ملغاة.

## أسس تحديد المفهوم الاصطلاحي لإلغاء العمل

اعتمدتُ في تحديدِ المفهومِ الاصطلاحي لإلغاء العمل على مجموعة أسس هي:

أولاً : وجود العامل وظهوره في التركيب، إذ ليس ثمَّةَ عامل ملغى وهو محذوف، فلا بدّ من ظهوره في الجملة لمعرفة الأثر الذي يحدثه في المعمول، بمعنى أنّ العامل لا يجوز أنْ يلغى وهو محذوف أو مضمر في الوقت نفسه، لأن ذلك أشبه بالجمع بين النقيضيين؛ لأنّ تقدير العامل المحذوف إنما هو لبيان عملٍ غير ظاهر عامله، بينما الإلغاء بيان لعدم عمل العامل، ولأجل هذا لا حاجة بنا إلى البحث عن عامل مضمر أو محذوف، ثم نقول بأنه ملغى عن العمل.

ثانياً : كون العامل الملغى لفظياً لا معنوياً

يقْسِم النحاةِ العواملَ قسمين : عوامل لفظية كالفعل، والحرف، والاسم،

---

(*) قد تكون «ما» في «ربما» زائدة وحينئذ تعمل (رب) ومنه قول الشاعر

ربما ضربةٍ بسيفٍ صقيلٍ بين بصرى وطعنةٍ نجلاء

انظر : مغني اللبيب / ١٨٣، وانظر كذلك رصف المباني ٢٧١، وشرح الكافية الشافية ٨١٨/٢، والبسيط في شرح جمل الزجاجي ٨٦٦/٢، والجنى الداني ٤٥٥، ٤٥٦، وشرح الفريد ٢٤٤.

وعوامل معنوية كالابتداء، والذي يلغى من هذين القسمين هو القسم الخاص بالعوامل اللفظية، بينما العوامل المعنوية لا تلغى، وذلك لأنّ العوامل المعنوية غير ظاهرة كالعوامل اللفظية بل هي من تقدير النحاة وتفسيرهم لعمل معين، وقد جاء بها النحاة لتوضيح عمل لم يَقْدِرُوا أن يجدوا له عاملاً لفظياً ظاهراً أو محذوفاً أو مضمراً، فلو كان إلغاء العمل مما يختص بالعوامل المعنوية لكان ذلك من التناقض في وجه كبير لأنه لا حاجة بالنحاة لتقدير عامل معنوي ثم يقولون عنه إنه ملغى، وأمر آخر كيف يلغى العامل المعنوي وهو غير ظاهر؟ إذن لا حاجة بنا إلى تقدير الابتداء كعامل معنوي يوضح ارتفاع المبتدأ، ثم نقول عنه إنه ملغى عن العمل.

ثالثاً : كون العامل الملغى كامل العمل، لأنّ العامل الجزئي العمل لا يلغى، بل يبطل، ولهذا فإنه يمكن تصنيف العوامل من حيث العمل صنفين : الأول عوامل الكاملة العمل (دائمة العمل) والثاني عوامل جزئية العمل.

أما العوامل كاملة العمل فتعمل دائماً إلا عند الإلغاء فإنها لا تعمل، وأما العوامل جزئية العمل فإنها تعمل في جزء من المواضع لا كلها، وذلك عند توافر الشروط اللازمة للعمل، كي يتحقق بها الشبه بالعوامل الدائمة العمل، فتعمل حينئذ مشابهة بالعوامل الدائمة العمل.

فالعوامل الدائمة العمل هي التي تلغى، ولكنّ العوامل الجزئية العمل تبطل عن العمل عند فقد الشروط اللازمة، ولا تكون ملغاة.

رابعاً : ملاحظة العمل الذي يؤديه العامل قبل الإلغاء، ويتمثل ذلك في متابعة الحركة الظاهرة أو المقدرة على المعمول، والتي هي أثر لمؤثر، ويلاحظ أنّ المعمولات تعود إلى أصلها الذي كانت عليه قبل دخول العامل عند

الإلغاء، وأمّا عندما لا تعود المعمولات إلى أصلها فإنّ العامل غير ملغى، والدلالة على ذلك الحركة المجتلبة لتوضيح عمل العامل.

خامساً : مراعاة الجانب الدلالي للتراكيب الجُملية

إنّ النظر في دلالة التراكيب الجملية قبل إلغاء العامل والنظر فيها بعد إلغاء العامل يؤدي بنا إلى تلمّس فرقٍ في الدلالة؛ لأنّ الحركات تتغير، وتغيّر الحركات يؤدي إلى تغيّر الإعراب، أي إلى تغير في الدلالة، وتغيير التركيب قد يؤدي إلى إلغاء العامل أيضاً، ويؤدي إلى تغير في الدلالة، دلالةً على أن ترتيب المفردات في التركيب يعطى دلالة معينةً تختلف عنها في حال تغيير ذلك الترتيب، وبمعنى آخر تكونُ الدلالة قبل إلغاء عمل العامل ليست هي الدلالة نفسها بعد إلغاء العمل.

## بين الإلغاء والعمل

يقوم النحو العربي على العمل الذي هو مسبب عن عامل، والعامل ما أوجب كونَ آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب [1] ، وقيل العامل ما به يتقوم المعنى المقتضي للإعراب، [2] فقولنا (سافرعلي) ارتفع (عليٌّ) بالعامل (سافر) لحصول معنى الفاعلية به، و(رأيت زيداً) انتصب (زيد) بـ (رأيت) لحصول معنى المفعولية به، وبهذا فإنّ العلاقة بين العامل والمعمول يمكن جعلها في قسمين :-

- علاقة في اللفظ، وهي التي تعنى بظهور أثر العامل في المعمول لفظياً.
- علاقة في المعنى، وهي ذلك الارتباط المعنوي بين العامل والمعمول، وهاتان العلاقتان دلالة ارتباط بينهما وما الحركة إلا دليل على وجود العلاقة بين العامل والمعمولِ، أي دليل على عمل العامل في المعمول، فإذا عمل العامل في المعمول ارتبطا بعلاقةٍ قوية، وظهر أثرُ الارتباط بحركة العمل على المعمول،

(١) انظر : التعريفات : ١٥.

(٢) انظر : الفوائد الضيائية : ١/١٩٧.

وإذا كان العامل ملغى عن العمل فإنّ علاقة العمل لم تعد موجودة، ولأجل ذلك لا يظهر للعامل أثرٌ في المعمول، ويتمثل ذلك بعدم ظهور الحركة المسببة من العامل على المعمول.

ويبدو أن النحاة قد استفادوا من العلاقة بين العامل والمعمول في الإلغاء، فابنُ يعيش -مثلاً- يجعل الإلغاء اقساماً ثلاثة:(١)

- إلغاء في اللفظ والمعنى نحو (لا) . في قوله تعالى : **(لئلا يعلم أهل الكتاب)**(٢) فـ(لا) زائدة لم تعمل ولم تفد معناها الأصلي وهو النفي(*)

- إلغاء في اللفظ دون المعنى نحو (كان) في قولنا (ما كان أحسن زيداً).

- إلغاء في المعنى دون اللفظ نحو قوله تعالى : **(وكفى بالله شهيداً)**(٣) حيث ألغى حرف الجر عن تأدية المعنى الأصلي فجاء زائداً، أي عاملاً في اللفظ غير عامل في المعنى.

ولكن هل زوال العلاقة المعنوية وحدها يُشكِّل إلغاء العمل؟

إن القسم الثالث من أقسام الإلغاء التي ذكرها ابن يعيش يعني أن حرف الجر عاملٌ لفظاً لا معنىً وهو ما يمكن تسميته بحرف الجر الزائد ولكنه في الوقت نفسه لم يكن ملغى عن العمل، بدليل عمله في الاسم بعده، وعلى هذا فإنّ العمل ارتباط لفظي قبل أن يكون ارتباطاً معنوياً.

لقد ظهر من خلال دراستنا لمواقع الإلغاء ونماذجه في النحو العربي أنّ إلغاء العمل ليس أساساً في العامل، ولكنّ الأساس أن يكون العامل عاملاً في المرحلة الأولى ثم يلغى بعد ذلك، بمعنى أنه لا بدّ من كون العامل عاملاً ثم يحدث الإلغاء،

(١) انظر : شرح المفصل : ١٣٧/٨.

(٢) سورة الحديد آية ٢٩.
(*) انظر إملاء ما منّ به الرحمن ٢/٢٥٧
(٣) سورة الفتح آية ٢٨.

وهذا الإقرار نابع من أنّ الإلغاء للعمل.

ويمكن أنّ نقرّر في الوقت نَفْسِه أنّ إلغاء العمل فرع على عمل العامل والأصل إعمال العامل، لأنّ إعمال العامل ليس إلاّ وسيلة لتأدية المعنى المراد من الجملة على ذلك النمط، فإنْ ألغى العامل فإنّ ذلك يشكل انحرافاً عن المعنى الأصلي لغرض معنوي يقتضيه المقام.

ويمكن أنْ نقرّر أيضاً أنّ إلغاء العمل ليس إلا وسيلة لتأدية المعنى بأسلوب بلاغي دلالي قبل أن يكون بحثاً عن عامل ومعمول.

ولكنّ الذي نشير اليه أنّ إلغاء العمل خاصٌ بالعامل أمّا غير العامل فليس فيه إلغاء للعمل لأنه ليس فيه عمل.

## بين الإلغاء ونظائره

هناك ظواهر لغوية تشبه إلى حدٍ معينٍ ظاهرةَ إلغاء العمل من حيث إنّ هناك عدم عمل عنصر معين في عنصرٍ آخر، ولكن هذه الظواهر ليست إلغاء العمل نفسه على النحو الذي حُدِّد سابقاً من الناحية الاصطلاحية، إذ نجد أنّ هذه الظواهر مختلفة عن إلغاء العمل في أمورٍ تجعلها ليست إيّاها.

ولكن الأمر ليس على هذا النحو من الفصل، والتوضيح، والتفريق عند النحاة، فقد استخدموا مصطلح (الإلغاء) في بعض مواضع تلك الظواهر على نحو يوحي بأنه لا فرق بين تلك الظواهر والإلغاء، فجاءت تلك الظواهر عند النحاة دالةً على الإلغاء نفسه، والسبب في ذلك هو عدم عمل عنصر معين في عنصر آخر.

وسنحاول في هذا الجانب تحديد هذه الظواهر وميّزها من الإلغاء بهدف جعل الظاهرة على نحو من الوضوح، وبهدف الوصول إلى أنّ ظاهرة إلغاءِالعملِ ظاهرةٌ مستقلةٌ عن غيرها من تلك الظواهر، فهي وإن كانت تشبهها لكنها ليست إيّاها.

# أولاً : الإبطال

الإبطال مصدر للفعل أبطل، والإبطال لغةً هو ذهاب الشيء وقلّة مكثه ولبثه [1] وهو أيضاً : تعطيل الشيء،[2] أمّا من حيث الاصطلاح، فهو يدل على «إفساد الشيء وإزالته، حقاً كان ذلك الشيء أو باطلاً»[3] وهذا الحدُّ،كما أرى،عمومي وليس خاصاً بالنحو، وإذا أردنا الخروج من دائرة العموم إلى دائرة التخصيص، ونظرنا في حد الإبطال في الدرس النحوي وجدنا أن الإبطال هو «إسقاط الحكم وإلغاؤه»،[4] وهذا الحد يجعل الإبطال بمعنى إسقاط الحكم في جانب وبمعنى إلغاء الحكم في الجانب الآخر، ولكنّ الاسقاط قد يعني الإلقاء لغةً، يقال : وأسقطت الناقة وغيرها أي ألقت ولدها،[5] وقد يكون الإسقاط في التركيب بمعنى الحذف، ومما يؤيد أن الإسقاط يعني الحذف أنَّ الحذفَ لغة هو الاسقاط، وحذف الشيء إسقاطه، وكذا قطعه من طرفه، ومنه قول العرب :حذفت من شعري ومن ذنب الدّابة أي : أخذت.[6]

يظهر من ذلك أن الإسقاطَ مظهر تركيبي أكثر منه حكمي، لأن حذف عنصر موجود في التركيب إسقاط له، بينما لا نقول عند إلغاء العمل إنّ هذا العمل أو ذاك مسقط لأنه لا يحذف، وكثيراً ما نسمع بحذف العامل وحذف المعمول، ولكننا لم نسمع بحذف العمل، فمثلاً في قول رؤبة :

---

(١) انظر : مقاييس اللغة مادة (بطل).

(٢) انظر : الصحاح مادة (بطل).

(٣) الكليات : ١/٣٠.

(٤) معجم المصطلحات النحوية والصرفية :٢٢.

(٥) انظر : مختار الصحاح مادة (سقط).

(٦) انظر : لسان العرب مادة (حذف).

قالت بناتُ العمّ يا سلمى وإنْ  كان فقيراً مُعدماً قالت وإن [1]

نجد حذفاً في قوله (وإنْ) الثاني، وهذا الحذف أو الاسقاط كان لمجموع جملتي الشرط والجزاء، وأصل التركيب قبل الحذف (وإن كان فقيراً معدماً قبلته أو تزوجته)، وإذا نظرنا إلى مكونات جملة الشرط وجدناها تقوم على مايلي :-

(أداة الشرط + جملة الشرط + جملة جواب الشرط أو الجزاء).

فحُذِفَ منها العنصران الثاني والثالث، بينما بقي العنصر الأول، وهو الذي دل على تركيب الشرط، مما دعا النحاة إلى تقدير العنصرين المحذوفين : الثاني والثالث، وهذا الحذف بحد ذاته هو إسقاط لعنصرين (ركنين) من أركان الشرط، فهو مظهر تركيبي أكثر منه حكمي.

ومنه أيضاً قوله تعالى : **(وكان وراءهم ملك يأخذ كلّ سفينة غصبا)**[2] والتقدير يأخذ كلَّ سفينةٍ صالحةٍ غصبا، إذ هناك عنصر مسقط تقتضيه الدلالة والمقام؛ إذ الملك لم يكن يأخذ كل سفينة بل كان يأخذ كل سفينة صالحة، والدليل على ذلك أن الخضرعليه السلام عابها حتى تسلم من اغتصاب الملك، ولولا ذلك لم تكن إعابته إياها ذات نفع.

وهذا الجانب، أي الحذف (الإسقاط) هو مما اعتنى به النحاة عناية كبيرة فأفردوا له مواضع للدراسة في جل أبواب النحو فمنه حذف المبتدأ، وحذف الخبر، وحذف المفعول، وحذف النعت، وحذف المضاف .. وغيره مما هو مذكور في كتب النحو.[3]

وبهذا يتضح أن الإبطال ليس الاسقاط، لأنّ الاسقاط يعني الحذف، بينما الإبطال ليس فيه حذف، وإنما هو من مصطلحات النحو، الخاصة بوصف عدم العمل.

---

(١) شرح التصريح على التوضيح : ٣٧/١، ١٩٥.

(٢) سورة الكهف آية ٧٩.

(٣) انظر : مغني اللبيب لابن هشام - ٨١٤، وما بعدها.

أما الجزء الثاني من حد الإبطال فإنه يجعل الإبطال بمعنى إلغاء الحكم، مما يجعل المصطلحين متساويين، أي أنّ الإبطال مرادفٌ للإلغاء، والعكس صحيح؛ وهذا لا يمكن القبول به دون بحث أو تدقيق.

إنّ المتأمل لكلام النحاة يجد أنّ مصطلح الإبطال يذكر عندهم في حالتين : الحالة الأولى بوصفه مرادفاً للإلغاء دالاً على مقصود الإلغاء، وقد يُذكر المصطلحان في الموضع نفسه، فكأنّ النحاة يتعاملون مع الإبطال تعاملهم مع الإلغاء دون تفريق بينهما ولهذا جاء حديثهم عن الإبطال والإلغاء سواء.

أما الحالة الثانية فيذكر النحاة فيها الإبطال، ولا يذكرون الإلغاء وكأنّ فرقاً ما بينهما، مما دعاني إلى تتبع هذه المواضع، ويمكن لنا الخروج بما يلي:-

١. استخدم النحاة المصطلحين معاً في مواضع معينةٍ بشكل يوحي أنه لا فرق بين المصطلحين، وأنّ كلاً منهما يعني الآخر، ويدل على معناه، وكأنهما مترادفان، من ذلك نص النحاة في تحديدهم لمصطلح الإلغاء بأنه إبطال العمل.(١)

٢. في باب أفعال القلوب نجد أنّ المصطلحين يستخدمان للموضع والمعنى الواحد فمن ذلك قول ابن يعيش عن إلغاء أفعال القلوب:«فإذا تقدمت لم يكن بدٌ من إعمالها لأن المقتضي لإعمالها قائم لم يوجد ما يوهي الفعل، ويسوّغ إبطال عمله فَوَرَدَ الاسمُ وقد تقدم الشكُّ في خَبَرِه فمنعه ذلك التقدمُ من أن يجرى على لفظه قبل دخول الشك، فأمّا إذا توسطت أو تأخرت فإنه يجوز إلغاؤها».(٢)

---

(١) انظر : شرح ألفية ابن معطي : ٥٠٥/١، وشرح قطر الندى : ١٧٣،.وشرح التصريح على التوضيح : ٢٥٣/١. وحاشية الصبان : ٢٦/٢، وموسوعة اصطلاحات الفنون : ١٣١١/٥، ومعجم المصطلحات النحوية والصرفية :٢٠٣.

(٢) شرح المفصل : ٨٥/٧.

ولكننا لا نجد هذا الأمر عند النحاة كافة، بل هو عند بعض منهم فابن عقيل - مثلاً - في الموضع نفسه يستخدمُ مصطلح الإلغاء، فيقول:«يجوز **إلغاء** هذه الأفعال المتصرفة إذا وقعت في غير الابتداء، كما إذا وقعت وسطاً ... وآخراً، وإذا توسطت فقيل الإعمال و**الإلغاء** سيّان، وقيل الإعمال أحسن من **الإلغاء**، وإن تأخّرت **فالإلغاء** أحسنُ وإنْ تقدمت امتنع **الإلغاءُ** عند البصريين».[1]

٣. استخدم النحاة الإبطال والإلغاء في وصفهم لـ (إنّ) وأخواتها المكفوفات عن العمل بـ (ما) الكافة، يقول صاحب شرح الكواكب الدرية عن (ما) الكافة لـ (إنّ) وأخواتها : «وتتصل ما الحرفية الزائدة وتسمى ما الكافة لكفها ما اتصلت به عن العمل ولو عبّر المصنف بالكافة بدل الزائدة لكان أولى لأنّ من يجوّز عمل هذه الحروف عند اتصالها بها يسميها في حال إعمالها زائدة، وعند إلغائها يسميها كافة لهذه الأحرف أي الستة المتقدمة فيبطل عملها فلا تنصب الاسم ولا ترفع الخبر».[2]

ولكن إذا كان هذا الحال عند نحويٍّ متأخر، فإننا لا نعدم أن نجد أحداً من النحاة المتقدمين يذكر مصطلحَ الإلغاء ولعل من أقدمهم سيبويه حين تحدث عن الإلغاء في (ليتما) فقال : «وأما ليتما زيداً منطلق فإنّ الإلغاء فيه حسن».[3]

وأوضح من هذا ما أشار إليه الشلوبين، بإجماله الحروف الستة لا (ليت) وحدها كما ذكر سيبويه، فنجد الشلوبين يقول:«وهذه الحروف إذا دخلت عليها (ما) جاز فيها عند قوم من النحويين الإعمال، والإلغاءُ أحسن»[4] وإليه ذهب نحاة آخرون منهم الجزولي، وابن عصفور الإشبيلي، وأبو حيان الأندلسي.[5]

---

(١) شرح ابن عقيل : ١/٤٣٥، وانظر : كذلك الفصول في العربية : ٢٠.

(٢) ١/١٢٦.

(٣) الكتاب : ٢/١٣٧ (تحقيق عبد السلام هارون)،

(٤) التوطئة : ٢١٦.

(٥) انظر : المقدمة الجزولية : ١١١، وشرح الوافية نظم الكافية : ٣٨٩، وشرح جمل الزجاجي : ١/ ٤٣٣، ٤٣٤، وتذكرة النحاة : ٦٢٠.

٤. استخدم النحاة مصطلح الإبطال للدلالة على الإلغاء في باب (إنْ) المخففة من الثقيلة، ذلك أنها عند تخفيفها لا تعمل، ولا تؤثر فيما بعدها فعبّر بعض النحاة آمنهم -ابن بابَشاذ - عن ذلك بأنها مبطلة عن العمل، يقول ابن بابشاذ: «و(إن) الخفيفة في أحد اقسامها، ومثالها إنْ زيد لقائم، فهذه المخففة من الشديدة لمّا خففت بطل عملها، ولمّا بطل عملها ارتفع ما بعدها بالابتداء والخبر».[١]

فالأصل في (إنْ) أن تعمل ولكنها عندما تخفف قد يبطل عملها لتغيير بنائها الثلاثي إلى ثنائي، مما يؤثر في دلالتها وقوة المعنى فيها، ولكن الذي نشير إليه أن ابن بابشاذ جعل الإبطال كمقابلٍ للإعمال، فإمّا أن تكون معملة أو مبطلة.

وليس الإبطال خاصاً بـ (إنْ) المخففة وحدها دون أخواتها، بل شمل كذلك أخواتها التي تخفف؛ فـ (لكنّ) عند تخفيفها تصبح (لكنْ)، و(كأنّ) تصبح (كأنْ)، وقد ذكر النحاة إبطال (لكنْ) [٢] عن العمل، وكذلك إبطال (كأنْ).[٣] والعلة الجامعة في الإبطال هي التخفيف.

ولسنا نعدم أن نجد من النحاة من أشار إلى إلغاء عمل هذه الحروف عند تخفيفها، فقد ذكر ابن كمال باشا إلغاء هذه الحروف عن العمل فيما بعدها بقوله: «ويجوز تخفيف هذه الحروف بالحذف إلا في ليت ولعل، فإذا خففت ففي البعض يجب الإلغاء، وفي البعض يجب الإعمال، وفي البعض يجوز الأمران، أمّا التي يجب فيها الإلغاء فهي لكنْ، وأمّا التي يجب فيها الإعمال فهي أن المفتوحة فإنها تعمل عند التخفيف في ضمير شأن مقدّرٍ وجوباً وتعمل عند البعض في غير ضمير الشأن نادراً».[٤]

---

(١) شرح المقدمة المحسبة : ٢٥٦/١ وانظر ، كذلك، اللامات : ١١٨، والحلل في اصلاح الخلل : ٢٦٧، وشرح الكافية الشافية : ٤٩٥/١، والفوائد الضيائية : ٣٤٥/٢ - ٣٤٧.

(٢) انظر : شرح المقدمة المحسبة ٢٥٧/١، وارتشاف الضرب : ١٥١/٢.

(٣) انظر : شرح المفصل : ٨٢/٨، ٨٣، والجنى الداني : ٥٧٤.

(٤) أسرار النحو ٢٦٨، وانظر، كذلك، شرح الوافية نظم الكافية ٣٩٥، ٣٩٦، والمقدمة الجزولية في النحو ١١٤ - ١١٩، ونتائج الفكر في النحو ٢٥٦، ٢٥٧، والقواعد والفوائد في الاعراب ٨٧، ٨٨، والنكت الحسان ٨٧-٨٩، والفوائد الضيائية ٢/. ٣٥.

أما الحالة الثانية فهي تلك الحالة التي وَجَدْتُ النحاة قد استعملوا فيها مصطلح الإبطال وحده دون الإلغاء، وذلك في باب الحروف العاملة عمل (ليس) التي يسمّيها النحاة المشبهات بـ (ليس)، وهي (ما وإن و لا ولا ت)، فهذه الحروف تعمل عمل (ليس) في لغة أهل الحجاز بخاصة فتدخل على الجملة الاسمية، فترفع المبتدأ ويسمّى اسمها، وتنصب الخبر ويسمّى خبرها، أمّا من حيث المعنى فمعناها يشبه معنى (ليس) في أنها تفيد النفي.

وقد تبين من خلال البحث أن هذه الحروف أي (المشبهات بليس) تعمل في مواضع معينة، ولا تعمل في مواضع أخرى، بمعنى أنها جزئية العمل، وليست دائمة العمل، فلا تعمل في كلِّ موضع، بل تعمل عند توافر شروط خاصة استنتجها النحاةُ من خلال الاستقراء، وسنفصل الحديث في هذه الحروف التي يبطل عملها ولا يلغى وذلك كما يلي :-

١. (ما)، حرف ثنائي الوضع، يفيد معنى النفي، يعمل في لغة قوم من العرب، ولا يعمل في لغة قوم آخرين؛ إذ يعمل في لغة أهل الحجاز، ولا يعمل في لغة بني تميم، قال سيبويه في باب ما أجري مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يصير إلى أصله «وأمّا بنو تميم فيجرونها مجرى أمَا وهل أي لا يعملونها في شيء، وهو القياس لأنه ليس بفعل، وليس ما كليس، ولا يكون فيها إضمار، وأمّا أهل الحجاز فيشبهونها بليس إذ كان معناها كمعناها».[1]

ونستخلص من نص سيبويه أنها عاملةٌ في لغةِ أهل الحجاز، وتسمّى حينئذ ما الحجازية، لأنّ أهل الحجاز هم الذين يعملونها، وأنها مهملة في لغة بني تميم، ونستخلص كذلك أنّ لغة بني تميم هي القياس، لأن أصلها أن تكون مهملة، لأنها ليست بفعل؛ إذ لو كانت فعلاً لكانت عاملة، وليس فيها إضمار كذلك. إذ لو كان فيها مضمر لكان ذلك دليلاً على عملها، لأن المضمر سيطلبها وستكون عاملةً فيه، ولكن

---

(١) الكتاب : ٥٧/١.

لمّا لم يكن فيها إضمار فإنها ليست عاملة، وأمّا أهل الحجاز فيعملونها لعلّة المشابهة في المعنى بـ (ليس)، ولكن ليس كل شبيه بآخر يوجب العمل له، لأن المشابهة وحدها لا تكفي للعمل.

ومن النحاة من يجعلها مهملة عند بني تميم لعدم اختصاصها؛[1] أي لعدم دخولها على قبيل واحد من الكلام، فلا هي مختصه بالأفعال وحدها، ولا هي مختصة بالأسماء، فتقول : ما يقوم محمد، وما محمدٌ قائمٌ.

وقضية العمل لما هو مختص من الحروف بقبيل واحد من الأسماء أو الأفعال، لم تكن خاصة بـ (ما) النافية وحدها، إنما كانت من الأسس التي وضّح النحاة بها عمل الحروف عامة، فالحرف المختص عامل، وغير المختص غير عامل، لأن الحرف إذا عمل في الأفعال فإنه لا يعمل في الأسماء قياساً، وكذلك العكس، وفي هذا يقول ابن عصفور : «كل حرف يليه الاسم مرة والفعل أخرى فبابه أنْ لا يعمل، وما انفرد بأحدها ولم يكن كالجزء منه عمل فيما انفرد به».[2]

ولكن هناك بعض الحروف مختصة بقبيل واحد منها (ال) المختصة بالأسماء، والسين، وسوف، وقد المختصات بالأفعال، ولكننا لا نجد أحداً من هذه الأربعة عاملاً فيما بعده، والعلة في ذلك أنّ هذه الحروف تنزل منزلة الجزء من الكلمة، فهي كحروف المضارعة؛ إذ نعدّها كالجزء من الفعل لا خارجة عليه، وهذا ما أشار اليه ابن عصفور بقوله السابق «ولم يكن كالجزء منه».

ولمّا كانت (ما) من الحروف غير المختصة كان حقها أن لا تعمل، وهو القياس، وكان عملها فرعاً والأصل إهمالها، فلغة بني تميم هي الأقيس، غير أنّ لغة أهل الحجاز هي الأكثر استعمالاً.[3]

---

(١) انظر : توضيح المقاصد والمسالك : ٣١٣/١، وشرح الكافية الشافية : ٤٣٥/١، وحاشية الصبان : ٢٤٧/١.

(٢) شرح جمل الزجاجي : ٥٩١/١، وانظر، كذلك، شرح اللمحة البدرية ٢ / ٢١، ٢٥، والنكت الحسان : ٧٣.

(٣) الخصائص : ١ / ١٢٦.

لكنّ أهل الحجاز لم يعُملوا (ما) في كل موضع، إنما جعلوا عملها خاصاً بمواضع معينة، وعندما تم استقراء هذه المواضع من قبل النحاة، جعلوا هذه المواضع أشبه بالشروط، لكي يقاس عيها في الأمثلة المصنوعة، فإنْ فقد شرط أو أكثر من شروط عمل (ما) الحجازية بطل العمل، وبمعنى آخر تصبح (ما) غير عاملة، وعند ذلك تتساوى اللغتان: لغة الحجاز، ولغة بني تميم، وهذه الشروط هي:[1]

١- ألاّ يزاد بعدها (إنْ) فإن زيدت بطل العمل نحو : ما إنْ زيدٌ قائمٌ.

٢- ألاّ ينتقض النفي بـ (إلا) نحو قوله تعالى : **(ما أنا إلا نذير مبين)**.[2]

٣- ألاّ يتقدم خبرها على اسمها، وهو غير ظرف ولا جار ومجرور نحو : ما قائمٌ زيدٌ.

٤- ألاّ يتقدم معمول الخبر على الاسم، وهو غير ظرف ولا جار ومجرور نحو : ما طعامَك زيدٌ آكلٌ.

٥- ألاّ تتكرر (ما)، فإن تكررت بطل عملها نحو : ما ما زيدٌ قائمٌ.

٦- ألاّ يبدل من خبرها موجبٌ، فإن أبدل بطل العمل نحو : ما زيدٌ بشيءٍ إلا شيء لا يعبأ به.

وليس يعنينا في هذا المقام مناقشة هذه الشروط، وخلافات النحاة فيها، إنما يعنينا أنها عاملة بشروط، فإن فُقِدَ شرط أُبطلَ عملُها.

---

(١) انظر : شرح ابن عقيل : ١ / ٣٠٣-٣٠٦، وانظر هذه الشروط أو بعضها في : وكشف المشكل ١/ ٣٤٥، ٣٤٦، وشرح الكافية الشافية : ١ / ٤٣١، وشرح ألفية ابن معطي : ٢ / ٨٨٧، ٨٨٨. ورصف المباني ٣٧٧، ٣٧٨، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ٢٧٧-٢٧٩، المساعد على تسهيل الفوائد : ١/٢٧٧-٢٧٩،.

(٢) سورة الاحقاف : آية ٩.

وقد وجدت النحاة يذكرون الإبطال [1] ولا يذكرون الإلغاء، مما يدل على أنّ ما الحجازية يبطل عملها ولا يلغى.

والذي يمكن أن نقرره، في هذا السياق، أن (ما) عندما لا تعمل فانها تكون مبطلة في لغة أهل الحجاز، مهملة في لغة بني تميم،[2] أو غير عاملة على أقل تقدير، وفي ذلك أزعم أنّ عملها غير كامل إنما في جزئية معينة، فهو في لغة أهل الحجاز، لا في كامل لغات العرب، وهو كذلك مختص بتوافر شروط، ولهذا كان عملها في جانب من الضعف، لأنّ العامل بلا شروط أقوى من العامل بتوافر الشروط اللازمة للعمل، ذلك أنّ العامل بلا شروط عامل دائم العمل، دلالة على قوته، أما العامل بشروط فيعمل عند توافر الشروط، دلالة على ضعفه، فهو جزئي العمل.

وإذا ما رأينا أن (ما) جزئية العمل، أمكننا القول إنّ الإبطال خاصٌ بالعوامل كلها الضعيفة والقوية، الدائمة والجزئية، وإنّ الإلغاء مما يختص بالعوامل القوية العمل والدائمة، وبهذا يحصل الفرق بين الإلغاء والإبطال.

٢- (إنْ)، حرف ثنائي الوضع، يفيد معنى النفي، وهو من الحروف المشبهة بـ (ليس)، إذ يعمل عملها أحياناً، واختلف النحاة في إعماله، فمنهم من أعماله، ومنهم من منع ذلك، قال أبو حيان الأندلسي «أجاز إعمالها إعمال (ما) الحجازية الكسائيُّ وأكثرُ الكوفيين، وابن السراج، والفارسي، وابنُ جنّي، ومنع من ذلك الفراءُ، وأكثرُ البصريين، واختلفوا على سيبويه، والمبرّد».[3]

ومهما يكن من أمر الخلاف بين النحاة، فإنّ بعض النصوص الواردة عن العرب تؤيد إعمالها، من ذلك قولهم في المنثور «إن ذلك نافعَك ولا ضارك» و «إن أحدٌ

---

(١) انظر : التبصرة والتذكرة : ٤٥٩/١، والحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل ٣٦٨، والفصول في العربية : ١٧، رصف المباني : ١٩٢، والوافية في شرح الكافية : ١٥٢، والنكت الحسان : ٧٣-٧٥، ارتشاف الضرب : ١٠٥/٢. وشرح اللمحة البدرية : ٢ / ٢٤، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد : ٢٧٧-٢٧٩.

(٢) انظر : المشكاة الفتحية على الشمعة المضية : ١٨٩.

(٣) ارتشاف الضرب : ١٠٩/٢، وانظر ، كذلك، المشكاة الفتحية على الشمعة المضيّة، ١٩٠.

خيراً من أحد إلا بالعافية»[1] ومما يؤيد ذلك أيضاً قراءة [2] سعيد بن جبير **(إن الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم)**.[3]

ولكنّ هذه النصوص لا تؤيد كثرة عمل (إنْ)، بل إنّ ذلك من القليل، وإذا كان عملها من القلة في شيء فهو خاص بتوافر شروط معينة، تجعل ذلك أكثر قلّةً، وهذه الشروط هي عدم انتقاض نفيها، وعدم توسط الخبر، فإنْ انتقض نفيها كانت مبطلة، وان توسط الخبر بينها وبين اسمها كانت مبطلةً أيضاً، وفي ذلك يقول أبو حيان الأندلسي «ويبطل عملها انتقاض النفي كما قال تعالى : **(إنْ أنتم إلا بشرٌ مثلنا)**[4] وتوسط الخبر نحو إنْ منطلقٌ زيد».[5]

مما سبق يتبين لنا أن عمل (إنْ) النافية مشروط بشروط معينة، فإذا فقد أحد الشروط فإنها تبطل عن العمل فيما بعدها، ولم أجد أحداً من النحاة قد ذكر إلغاء عملها، مما يدل على أنّ هذا الموضع من مواضع الإبطال لا الإلغاء.

ويمكن القول في هذا المقام إنّ عمل «إنْ» النافية أقل من عمل (ما) لأنها عملت لشابهتها بـ(ما)، و (ما) عملت لمشابهتها بـ(ليس)، أي أنّ عملها هو لشبهها بالشبيه للأصل، فهي بعيدة عن المشبه به الأصلي، ولذلك قلّ عملها، ولمّا كانت على هذه الصورة من القلّة في العمل والضعف كذلك فإنّ عملها كان جزئياً لا دائماً، وبذا فإنها تبطل عن العمل ولا تلغى، لأنّ الإلغاء مما يختص بالعوامل الكاملة العمل والدائمة.

---

(١) انظر : تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ٣٠٥، وارتشاف الضرب ٢ / ١٠٩.

(٢) انظر : مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، ٤٨ و ارتشاف الضرب ١٠٩/٢.

(٣) سورة الأعراف : آية ١٩٤.

(٤) سورة ابراهيم : آية ١٠.

(٥) ارتشاف الضرب : ١٠٩/٢.

٣- (لا)، حرف ثنائي الوضع، من الحروف النافية المشبهة بـ (ليس)، وهي عاملة لعلّة المشابهة في معنى النفي، «وقد شبهوا «لا» بـ«ليس» فأعملوها عملها في نحو : لا رجلٌ أفضلَ منك لاشتراكهما في النفي وفي الدخول على المبتدأ والخبر» [١] وهي كذلك عاملة في لغة أهل الحجاز مهملة في لغة بني تميم، [٢] شأنها شأن أختها (ما) الحجازية، وقد ذكر النحاةُ أنّ عملها مشروط بشرائط هي :-[٣]

أ- ألا يتقدم خبرها نحو : لا قائمٌ رجلٌ.

ب- ألاّ يبطل النفي بـ(إلاّ) نحو : لا رجلٌ إلا أفضلُ من زيد.

جـ- ألاّ يفصل بينها وبين ما تعمل فيه بـ(إنْ) نحو : لا إنْ زيدٌ قائمٌ.

فاذا فقد شرط من الشروط السابقة بطل عملها، ومن النحاة من جعل (لا) في العمل والإبطال في مرتبة أختها (ما) الحجازية، حين قال : «ويبطل عملها بما يبطل به عمل ما».[٤]

ومهما يكن فإنّ عملها ليس بالأصالة، إنما هو بالمشابهة، وعملها غير دائم وهو مقتصر على توافر الشروط، مما جعل عملها قليلاً بالموازنة مع إهمالها، وما كان عمله أقل من إهماله لا يلغى بل يبطل أو يعود لأصله (يهمل)، لأنّ من شروط الإلغاء أن يكون العاملُ دائم العمل.

ولم أجد أيضاً من النحاة من ذكر إلغاء (لا) بل كان النحاة يشيرون إلى إبطال (لا)، شأنها في ذلك شأن أخواتها، والعلة في ذلك الشروط اللازمة للعمل، مما يبطل عمل الحرف عند فقدانه الشروط أو أحدها.

---

(١) شرح ألفية ابن معطي : ٨٩٤/٢.

(٢) انظر : شرح ابن عقيل : ١ / ٣١٢، وأسرار النحو : ١١٦.

(٣) انظر : رصف المباني ٣٣٣، ٣٣٤، والمقدمة الجزوليه في النحو : ١٥٧، ١٥٨، وشرح ابن عقيل ١/ ٣١٢-٣١٦.

(٤) شرح ألفية ابن معطي : ٢ / ٨٩٤.

٤- (لات)، وهي كأخواتها في إفادتها النفي، ولا تعمل إلا بشرطين هما :-[١]

أ- أن يكون معمولاها اسم زمان نحو : حين، وساعة، وغيرها من أسماء الزمان.

ب- أن يحذف أحدهما كقوله تعالى : **(ولات حين مناص)**. [٢]

ولما كان عملها على هذا الشأن فإنّ عملها قليل، والأجود عندي أن يكون مسموعاً فيحفظ ولكنها لمّا كانت على هذه الحال فإنّ أكثر حالاتها الإهمال، ولم أجد من قال بالغائها عن العمل لكنّ ابن مالك، وابن عقيل ذكرا إهمالها.[٣]

وبعد هذا العرض للمشبهات بـ (ليس)، وما عرفناه من أن هذه الأدوات قد تعمل ولا تعمل فإنها تشترك جميعاً في أن عملها فرع، والأصل عدم العمل، لأنها غير مختصة بقبيل واحد من الأسماء، أو الأفعال، إنما أعملت لشبهها بـ (ليس) في المعنى، ولتحقق شروط معينة تقرّب المشابهة بينها وبين (ليس)، وعند فقد أحد الشروط فإنها تبطل عن العمل، أو تهمل، لأنّ أصلها الإهمال فتعود لأصلها، ولم أجد أحداً من النحاة قد ذكر إلغاءها أو أشار إليه بل وجدت من قال بإبطالها. [٤]

وإذا كانت هذه الحروف جزئية العمل لا دائمته، بمعنى أنها ليست عاملة دائماً فإنها تبطل عن العمل ولا تلغى، لأنّ الإلغاء لا يكون إلا فيما كان أصله العمل، وهذه الحروف جزئية العمل لا دائمته، وليس لها الأصالة في العمل بل الأصل في العمل لـ (ليس) فأعملت شبهاً بها.

---

(١) انظر : المشكاة الفتحيّة على الشمعة المضية : ١٩١، ١٩٢.

(٢) سورة ص، آية ٣.

(٣) انظر : تسهيل الفوائد : ٥٧ وكذلك المساعد علي تسهيل الفوائد : ١ / ٢٨٤.

(*) انظر : التبصرة والتذكرة ٤٥٩/١، والحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل ٣٦٨، وشرح الفية ابن معطي ٨٩٤/٢، رصف المباني ١٩٢، وارتشاف الضرب ١٠٥/٢، ١٠٩.

وإذا كانت أنواع الإلغاء السابقة يذكر فيها الإبطال والإلغاء، وكانت هذه الحروف مما يختص بالإبطال وحده دون الإلغاء فإن الإبطال أوسع دائرة من الإلغاء، وإنّ الإبطال يشمل الإلغاء، ويزيد عليه، ذلك أنّ الإلغاء خاص بالعامل اللفظي الكامل العمل، بينما الإبطال يشمل العامل اللفظي مهما كان نوعه : جزئي العمل أو دائمه، وبهذا فإن عنصر الالتقاء يتمثل في العامل الكامل (الدائم) العمل، حيث يجوز لنا تسمية إلغاء العامل الكامل العمل إبطالاً، بينما لا يجوز لنا تسمية إبطال العامل الجزئي العمل إلغاءً، ويمكن لنا توضيح ذلك كما يلي :-

شكل (١)

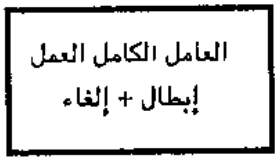


شكل (٢)

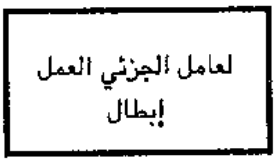


لمّا كانت دائرة الإبطال تشمل الإلغاء وتزيد عليه فإنّ ثمة علاقة بينهما يمكن توضيحها بما يلي :

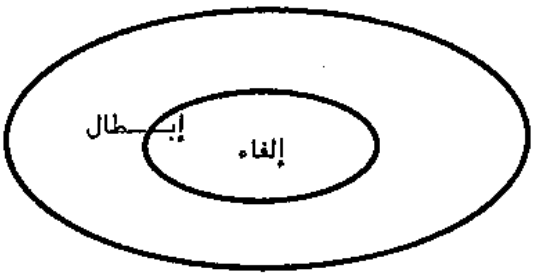


لذا يمكن القول إنّ كل إلغاء إبطال، وليس كل إبطال إلغاء، لأنّ الإلغاء محتوى داخل الإبطال، فهو كالجزء منه، بينما الإبطال أكبر من الإلغاء يشمله ويزيد عليه.

## ثانياً : الإهمال

الإهمالُ لغةً : مصدرٌ للفعل أهمل، وإهمالُ الشيء تركه، وعدمُ استعماله، [1] وقد كثر هذا الاستعمال عند أهل اللغة في وصفهم لعدم استعمال ألفاظ معينة أو تركها بفعل سبب معين، ومثال ذلك كلمة (سجنجل) وتعني (المرآة) لم تعد مستعملة اليوم، إنما استعمل بدلاً منها كلمة (المرآة) للدلالة على المعنى نفسه، فأُهْمِلَت الأولى واستعملت الثانية، وقد يكون الإهمال بمعنى التخلية، فإذا أهملت الشيء خلّيت بينه وبين نفسه.[2]

وقد يدلُّ الإهمال في الجانب الكتابي على عدم وضع النقاط على بعض الحروف في العربية، وبذلك يقابل مصطلح الإعجام الذي يدل على وضع النقاط على بعض الحروف، فالجيم معجمة، أي منقوطة، والحاء مهملة، أي غير منقوطة.

وقد يدل الإهمال في الجانب الصرفي على عدم استعمال مجموعة معينة من الصيغ اللغوية الصرفية على نحو معين، قال الجزولي : «وربّما جاء التصغير على غير المكبّر فيحفظ وربّما جاء المصغّر وأهمل المكبّر».[3] مثال ذلك تصغيرهم «مغرب» على« مغيربان»، فـ (مغيربان) تصغير شاذ لـ (مغرب) والمكبّر الأصل هو (مغربان) ولكن كما نلاحظ فإن المكبّر (مغربان) مهمل، والمستعمل هو (مغيربان) المصغّر.

أما في الجانب النحوي فإن النحاة استخدموا مصطلح الإهمال للدلالة على الإلغاء في باب الحروف غير العاملة، فأبو حيان الأندلسي - مثلاً - جعل الحروف

---

(١) انظر : القاموس المحيط مادة «همل».

(٢) انظر : الصحاح، ولسان العرب مادة «همل».

(٣) المقدمة الجزولية في النحو : ٢٣٢.

قسمين : معمل، ومهمل، فالمعمل عنده «ما كان له أثر فيما دخل عليه رفعاً أو نصباً أو جراً أو جزماً» [1] والمهمل «ما لم يكن له أثر فيما دخل عليه»[2] ومن هنا فإنّ مصطلح الإهمال يقابل مصطلح الإعمال، فالإهمال وصف لما لا يعمل، والإعمال وصف لما يعمل .

وليت الأمر وقف عند ذلك بل إنّ أبا حيان الأندلسي نفسه جمع الحروف المهملة مع الحروف الملغاة، من غير تفريق بينهما فنجده يذكر الحروف الملغاة مع المهملة، فيقول «هل، وبل، ولولا، وانما، ولكنما، وليتما، ولعلما، وكأنما، وحتى، وأيان، وأين، وكيف، وحيث، وإذ، وإذا، هذه الحروف، والظروف كلها ترفع الأسماء والأخبار عند الكوفيين، وعند أهل البصرة لا عمل لها البتة إنما يقع بعدها مبتدأ»[3] ونلاحظ أنّ أبا حيان قد جمع الحروف المهملة مع الملغاة دون تفريق بينهما، والعلة في ذلك عدم العمل.

إنّ اطلاق صفة الإهمال على الحروف والظروف الملغاة من قبيل عدم الدقة في الوصف أو من قبيل التجوّز فيه، حيث أن الملغى يشترط فيه أن يكون عاملاً في المرحلة الأولى ثم يلغى بعد ذلك، أي أنّ الإعمال أصل والإلغاء فرع، بينما الإهمال وصف ثابت للعامل الذي لا يعمل في أصله أو في أي حالة من حالاته، لكنّ النحاةُ لم يتنبهوا لهذا الفارق، فكان كلامُهم على الصفتين كأنهما وصف واحد كما هو واضح عند الزجاجي الذي جمع الملغى مع المهمل.[4]

وليس الخلطُ بين الإهمال والإلغاء خاصا بباب الحروف والظروف بل تعداهُ ليشمل الأفعال، فالشيخ خالد الأزهري حين تحدث عن إلغاء أفعال القلوب ذكر المصطلحين دون أن يميز بينهما، فنجده يقول :«إلغاء العامل المتأخر عن المبتدأ

---

(١) النكت الحسان : ٢٨٦.

(٢) نفسه.

(٣) تذكرة النحاة : ٣١٨.

(٤) انظر : الجمل في النحو : ٣٠٢.

والخبر أقوى من إعماله بلا خلاف لضعفه بالتأخر، والعامل المتوسط بالعكس فالإعمال فيه أقوى من إهماله لأن العامل اللفظي أقوى من الابتداء، وقيل هما أي الإلغاء والإعمال في المتوسط بين المفعولين سواء لأن ضعف العامل بالتوسط سوّغ مقاومة الابتداءفلكل منهما مرجّح ».[1]

وليس يعنينا أيُّ العوامل أقوى، العواملِ اللفظيةِ أم المعنوية، ولكنّ الذي يهمنا في هذا الجانب هو استخدام الشيخ خالد الأزهري لمصطلح الإهمال، إذ كيف يُطلقُ مصطلح الإهمالِ على فعلِ عاملٍ في الفاعل ملغى عن العمل في المفعولين ؟ إنه بذلك يخالف مفهوم الإهمال الذي هو وصف لعدم العمل مطلقاً، والذي أراه أن الشيخ خالد الازهري قد تفرد بهذا الراي، ولم أجد من قال به ، ذلك أن الأفعال لا تهمل، لأنّ أصلها الإعمال، ولأنّ الفعل القلبي عامل في فاعله، ملغى عن العمل في المفعولين، فكيف يكون مهملاً؟ لذا فإنّ الشيخ خالد الأزهري -في ظني- لم يفرّق بين الإهمال والإلغاء، بل جعل كلَّ واحدٍ منهما مرادفاً للآخر يغطي الدلالة نفسها.

وقد استعمل النحاة مصطلح الإهمال للدلالة على الإلغاء في باب (إنّ) وأخواتها عند إلغاء عملها بـ (ما) الكافة، [2] على خلاف بين النحاة في إجازة إعمالهنّ، وإلغائهن، ولسنا نبحث هنا خلافات النحاة لكن الذي نشير إليه أن هذا الموضع من مواضع الإلغاء، لأنّ (إنّ) وأخواتها دائمة العمل فتلغى، ولا تهمل، غير أنّ أبا حيان الأندلسي استخدم مصطلحي الإهمال والإلغاء، للموضع نفسه من غير تفريقٍ فيقول عن (إنّ) وأخواتها : «تلحقها (ما) فتهمل إلا (ليت) فيجوز أن تعمل» [3] ويقول في توضيح مذاهب النحاة في الموضع نفسه : «ومذهب ابن السراج

---

(١) شرح التصريح على التوضيح : ١ / ٢٥٤.

(٢) انظر : شرح الكافية الشافية ٤٧٩/١ - ٤٨١، وتقريب المقرّب في النحو ١٥٠، ومغني اللبيب ٣٧٦، ٣٧٧، والمساعد على تسهيل الفوائد ٣٢٩/١، وشفاء العليل ٣٦٩/١، وهمع الهوامع : ١٨٩/٢، ١٩٠، والمطالع السعيدة ٢٢٩، وحاشية الخضري ١٣٦/١، والدرر اللوامع ١٢٢/١، والكواكب الدرية ١٢٦/١، ١٢٧.

(٣) النكت الحسان : ٨٥.

والزجاج إلحاق (كأنّ) و(لعلّ) بـ (ليت) في جواز الإلغاء والإعمال ومنْع الإعمال في الثلاثة الباقية، ومذهب الزجاجي إلحاق سائر أخوات (ليت) بـ (ليت) في جواز الإعمال **والإلغاء**».[1]

يتضح من قولي أبي حيان أنّ الإلغاء والإهمالَ سيّان، ولا فرق بينهما، لكن الواضح أن ثمّة فرقاً واضحاً بينهما، فالإهمال وصفٌ لما لا يعمل ولم يعمل مطلقاً، بينما الإلغاء وصف للعامل الذي يلغى عن العمل بعد أن يكون عاملاً.

وإذا تركنا هذا النوع من الإلغاء بـ(ما) الكافة وبحثنا في نوع آخر من أنواع الإلغاء، وهو إلغاء الحروف المشبهة بالفعل عند تخفيفها، فإننا لا نجد الأمر يختلف كثيراً عنه في النوع السابق، أي الإلغاء بكف (إنّ) وأخواتها بـ (ما) الكافة، لأنّ النحاة استخدموا مصطلح الإهمال مرادفاً لمصطلح الإلغاء دالاً على مقصود الإلغاء نفسه، وفي ذلك يقول ابنُ مالك : «إهمال (إن) المكسورة بالتخفيف أكثر من إعمالها» [2] واستخدم ابن هشام مصطلح الإهمال للدلالة على الإلغاء فعندما تحدث عن «إنْ» المكسورة المخففة ذكر أنها تدخل على نوعي الجملة : الاسمية والفعلية فقال : «فإن دخلت على الاسمية جاز إعمالها خلافاً للكوفيين»[3] وقال في الموضع نفسه : «ويكثر إهمالها نحو **(وإنْ كلُّ ذلك لمّا متاع الحياة الدنيا)** [4]» [5] وتحدث عن دخولها على الجملة الفعلية فقال «وإن دخلت على الفعل أهملت وجوباً».[6]

وإذا كان ابن مالك، وابن هشام قد استخدما مصطلح الإهمال فإنّ الأمر أكثر من ذلك عند المرادي الذي زاوج بين المصطلحين في الموضع نفسه، أي (إنْ) المخففة من

---

(١) النكت الحسان : ٨٥.

(٢) شرح الكافية الشافية : ١ / ٥٠٣.

(٣) مغني اللبيب : ٣٦.

(٤) سورة الزخرف آية : ٣٥.

(٥) مغني اللبيب : ٣٦.

(٦) نفسه : ٣٧.

الثقيلة المكسورة الهمزة، حيث قال عنها «وفيها بعد التخفيف لغتان : الإهمال والإعمال، والإهمالُ أشهر ... فإذا أعملت فحكمها حكم الثقيلة وإذا ألغيت جاز أن يليها الأسماء والأفعال».[1]

ولكن إذا كان الأمر عند النحاة كذلك، فهل الإهمال مرادف للإلغاء؟ بحيث يحمل كلٌّ منهما دلالة الآخر ويغني عنه.

إنّ الأمر في تقديري ناشيء عن اقتراب المصطلحين بعضهما من بعض اقتراباً شديداً، فالمهمل غير عامل، والملغى غير عامل، لذلك قد يقع شيء من الخلط، فيعبّر عن أحد المصطلحين بالآخر من غير نظرة إلى الفرق بينهما، ومما زاد في ذلك أن الحرف غير العامل مهمل، والملغى غير عامل كذلك، فقال النحاة عن الحرف إنه مهمل وقالوا عنه ملغى كما مرّ عند المرادي.

ولو دققنا النظر قليلاً في المهمل والملغى لخرجنا بنتيجة أدق وأشمل مما سبق من أحكام يعتريها الخلل، ذلك أنّ المهمل غير الملغى - وإن كانا يشتركان في صفة عدم العمل - وفي ذلك فإن الذي يمكن قوله في هذا المقام : إنّ الإهمال غير الإلغاء، وإنّ المهمل غير الملغى للأسباب التالية :-

- إنّ المهمل وصف لحالة لا يعمل فيها العامل، ولم يظهر له عملٌ في أيّ مرحلة من مراحله سواء أكان ذلك قبل إطلاق هذه التسمية أم بعدها، بحيث كان المهمل غير عامل إطلاقاً، بينما الملغى يختلف عن المهمل؛ إذ يشترط في الملغى أن يكون عاملاً في بدايته ثم يلغى بعد ذلك.

- بما أنّ المهمل غير عامل إطلاقاً فإنّ الأمر ليس كذلك في الإلغاء، إذ قد يعمل الملغى في ركن من أركان التركيب ويلغى في ركن آخر، نحو أفعال القلوب الملغاة إذ عند الإلغاء يبقى الفعل رافعاً لفاعله ملغى عن العمل في المفعولين،

---

(١) الجنى الداني : ٢٠٨.

مثال ذلك قولك : (عليٌ مسافرٌ ظننت) فالفعل رافع لفاعله ملغى عن مفعوليه، لكننا لا نطلق صفة الإهمال على فعل عامل إطلاقاً ، إذ يتنافى المقصود من الإهمال مع إعمال الفعل، فكيف يكون الفعل عاملاً مهملاً في آن؟.

- إنّ الإهمال يحصل كثيراً في الحروف؛ لأنّ الحروف منها ما يعمل ومنها ما يُهمل، فهي عوامل وهوامل، لكنّ الإلغاء يتجاوز الحروف ليشمل الأفعال والأسماء، ولكنني لم أجد من قال بإهمال الأسماء، وإن كان الشيخ خالد الازهري قد ذكر مصطلح الإهمال في الأفعال الملغاة [1] فإنّ ذلك -في نظري- تجوزٌ في استخدام المصطلح، ومما يؤيد ذلك أن الشيخ خالد الازهري قد تفرد بذكر إهمال الأفعال ولم أجد ذلك عند غيره.

- قد يلجأ النحاة إلى المقابلة بين الكلمات بحيث تكون ذات نغمة وجَرْس، بحيث يكون استخدامهم لتلك الكلمة مقابلاً من حيث المعنى والوزن والصوت، وذلك يظهر من خلال استخدامهم مصطلح الإهمال مقابل الإعمال، فكان ذلك من أسباب استخدام النحاة لذلك المصطلح بدل الإلغاء.

---

(١) انظر : شرح التصريح على التوضيح : ١ / ٢٥٤.

تأسيساً على ما تمَّ تحديده في الفصل الأول، من ملامح لظاهرة إلغاء العمل فإنّ الباحث يحصر المواضع التطبيقية لظاهرة إلغاء العمل في الدرس النحوي في ظل تقسيمات تشمل العامل في الأفعال، والحروف، والأسماء، وبناء على ذلك فقد تم إفراد كل واحد منها بفصل مستقل، وسيكون حديثنا عن هذه التقسيمات كما يلي:-

الفصل الثاني : الإلغاء في الأفعال.

الفصل الثالث : الإلغاء في الحروف.

الفصل الرابع : الإلغاء في الأسماء.

وسيتم بحث هذه الفصول والتقسيمات على النحو التالي :-

# الفصل الثاني
# الإلغاء في الأفعال

بعد تحديد مفهوم الإلغاء وأسسه سندرس مواضع الإلغاء في الدرس النحوي، وسيكون حديثنا في هذا الفصل حول إلغاء الأفعال لأنها أصل في العمل، وسيكون هدا الفصل في خمسة أقسام هي :

## القسم الأول
## الإلغاء في أفعال القلوب

عندما تحدث النحاة عن أفعال القلوب(*)، ذكروا أنها تختصُّ بأمورٍ من بينها «الإلغاء»، ويقصد به ترك العمل لفظاً ومعنىً لا لمانع(٢) نحو : زيدٌ قائمٌ ظننت، ونحو : زيدٌ ظننت قائمٌ، برفع زيد وقائم بالابتداء والاخبار، وليس لـ «ظننت» عمل فيهما سواء من جهة اللفظ حيث لم يظهر الأثر المتوقع لـ «ظننت» فيهما أم من جهة المعنى، حيث لم تقع جملة «زيد قائم» في موضع المفعولين.

وبعبارة أخرى لم يرتبط «زيد» و«قائم» بعلاقة المفعولية مع الفعل «ظن» والدليل على ذلك عدم ظهور الحركة التي هيَ أثر للفعل في المفعول، وهي الفتحة، إنما ظهرت الضمةُ بدلاً منها، وهي ليست من تأثير (ظن)، بل من عامل آخر مما دلّ على إلغاءالفعل عن العمل في المفعولين، ولا نستطيع أنْ نقدِّرَ له مفعولين لأنّ ما حقة أن يكون مفعولاً موجودٌ في التركيب.

---

(*) أفعال القلوب هي أحد قسمي أفعال تنصب المفعولين، تدخل على الجملة الاسمية المكونة من مبتدأ وخبر فتنصبهما مفعولين لها بعد أن تأخذ الفاعل. والقسم الثاني هو (أفعال التحويل) (انظر : شرح ابن عقيل ١/٤١٦ - ٤٢٨).

(٢) انظر : شرح ابن عقيل ١ : ٤٣٣، وانظر : مناقشتنا حد الإلغاء في الفصل الأول.

إنّ الحدّ السابق غير مقيّدٍ بمعمولٍ معيّن، غير أنه يمكن الوصول إلى حدٍ أكثر قبولاً، بتحديد المعمول في الإلغاءفي المفعولين لا في الفاعل، لأنّ الفعل غير ملغى عن العمل في فاعله، ونحدّ الإلغاء فيها بأنه إلغاء عمل أفعال القلوب في المفعولين لفظاً ومعنىً ومحلاً، وبهذا الحدّ نجعل الإلغاء بين الفعل القلبي ومفعوليه، أي في العلاقة المفعوليّة، أما العلاقة الفاعلية فهي قائمة، لم يلحق بها أيّ تغيير.

والإلغاء مما يختص بالمتصرف من أفعال القلوب، أما غير المتصرف فليس فيه إلغاء، وبذلك يخرج «هبْ» و «تعلَّم»، وهما فعلان قلبيان، عن بقيةالأفعال لكونهما لا يتصرفان، لذا ليس فيهما إلغاء، وفي ذلك يقول ابن مالك : «وأما (هبْ) و(تعلّم) فلمّا لم يتصرفا في أنفسهما لم يتصرف فيهما بالإلغاء بل أقرّا على أصل الأفعال من العمل». (١)

لكن،ما وجه عدم إلغاء «هبْ» و«تعلّم» مع أنهما من أفعال القلوب؟ وهل كونهما لا يتصرفان يبعدهما عن الإلغاء؟

يبدو أنّ الأفعال المتصرفة تتصرف في تراكيبها تصرفاً أوسعَ من الأفعال غير المتصرفة، فمثلاً في قولنا : (ضربت زيداً ) يجوز لنا أن نقول : (زيداً ضربت) بتقديم المفعول، لغرض يقتضيه المعنى المختزن في نفس المتكلم.

وهذا الحال ينسحب على أفعال القلوب المتصرفة، فيجوز في قولنا : (علمتُ محمداً قائماً) أن نقول (محمداً قائماً علمتُ) و(محمداً علمتُ قائماً)، وكل ذلك متأتٍ من قوة الفعل المتصرف، ذلك لأن العامل إذا كان متصرفاً جاز في المعمول التقديم والتوسط والتأخير دلالة على قوة الفعل وتصرفه، وإذا كان العامل غير متصرف لم يتصرف المعمول، ولم يجز تقديمه على العامل.(٢)

---

(١) المساعد ١ : ٣٦٤.

(٢) انظر : شرح عيون الاعراب : ١٣٦.

فمثلاً في تركيب جملة المدح (نعم الرجلُ زيدٌ) لا يجوز التصرف في هذا التركيب، لأجل أن الفعل جامد، غير متصرف، فلا يجوز(نعم زيدٌ الرجلُ) ولا (الرجلُ نعم زيد) وهو ما يمكن أن يقال في تركيب جملة الفعل غير المتصرف من أفعال القلوب فلا يجوز في قولنا : (هبْ زيداً مسافراً) أن نقول (زيدٌ مسافرٌ هب) لأن الفعل غير متصرف، إنما يلزم صيغة واحدة، فلذا كان في مرتبة دون مراتب بقية أقرانه من أفعال القلوب، وما ينطبق على (هب) من عدم جواز الإلغاء ينطبق على (تعلّمْ).

## الإلغاء خاص بأفعال القلوب المتصرفة دون غيرها من الافعال المتعدية إلى اثنين

اختصت أفعالُ القلوبِ المتصرفةِ بالإلغاءِ من بين سائرِ الأفعال المتعديةِ إلى مفعولينِ، وقبل الحديث في سبب هذا الاختصاص نرى أنه من الواجب علينا أن نبحث سبب الإعمال فيها.

من المعلوم أنّ أفعال القلوب تدخل على مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، فتنصبها غير أنّ نصبها للمفعولين ليس على أنهما مفعولان حقيقة، إنما مفعولها الحقيقي هو الحديث وليس الأشخاص،[1] فقولنا (ضربت زيداً) وقع فيه الضرب على (زيد) لأن زيداً مفعولٌ حقيقي للفعل (ضرب)، وينطبق عليه حد المفعول به الذي هو ما يقع عليه فعل الفاعل، لكن قولنا : علمت زيداً حاضراً. لم يقع العلم على زيد حقيقة لأنّ (علم) فعل قلبي لا يمكن قياسه بالرؤية البصرية أو بإحدى الحواس.

إنّ المراد في مثال (علمت زيداً حاضراً ) ليس وقوع العلم على زيد، إنما الإخبار بأن حضوراً معلوماً حصل من زيد، ولما كان الحضور مسنداً لزيد تقدم المسند إليه على المسند، أي تقدم الشخص على الصفة، وكأنّ جملة (علمت زيداً حاضراً)

---

(١) انظر : نتائج الفكر في النحو : ٣٣٩، ٣٤٠.

تعدل في معناها علمت حضوراً من زيد، ولكن لما لم يكن عملها في واحد من المفعولين أولى من الآخر عملت فيهما معاً.(١)

وأمر آخر وهو أن العمل دلالة قوية على الارتباط بين العامل والمعمول، فلما كان الارتباطُ بين أفعال القلوب وما تدخل عليه قوياً عملت فيهما، ولكن لِمَ نصبت هذه الأفعال مفعولين؟

إنّ افعال القلوب لما دخلت على جملةٍ اسميةٍ مكونةٍ من مبتدأ وخبر نصبت المبتدأ والخبر على أنهما مفعولان، وكما لا يجوز الاقتصار على واحد من ركني الجملة الاسمية، فكذلك لا يجوز أن تعمل في واحد منهما، والفائدة في المفعول الثاني الذي يسند مضمونه من الحديث إلى الأول.(٢)

وإذا كان عملها على هذا الحال فإنّه ليس من المستبعد أن تختص بالإلغاء دون غيرها من الأفعال المتعدية إلى مفعولين، ففي قو لنا : (زيدٌ ظننت منطلق) يجوز لك الإلغاء إذا بنيت الكلام على المعنى الحاصل من الإلغاء، ولأنه يصح لك أن تجعل المفعولين بعد الإلغاء كلاماً تاماً، أما في باب (أعطى)، وهو متعدٍ إلى مفعولين، فلا يجوز لك الإلغاء، ففي قولنا (زيداً أعطيتُ درهماً) لا يجوز لك الإلغاء -وإن توسط الفعل- لأجل أنّ المعنى لا يساعد على ذلك، لأن (زيد) ليس مبتدأ و(درهم) ليس خبره، فلا يستقلان بعد الفعل كجملة تامة ونفصل ذلك بما يلي :-

أعطيت زيداً درهماً ⟵ بتقديم الفعل على المفعولين.

زيداً أعطيتُ درهماً ⟵ بتوسط الفعل بين المفعولين.

زيداً درهماً أعطيتُ ⟵ بتأخير الفعل عن المفعولين.

مثل هذه الأمثلة يجوز فيها الإلغاء في باب أفعال القلوب بحسب المعنى المقصود في نفس المتكلم، لكنه لا يجوز في باب (أعطيت) مع أنها متعدية إلى مفعولين

(١) انظر : نتائج الفكر في النحو : ٣٤٠.

(٢) شرح عيون الاعراب : ١٣٥.

شأنها شأن (ظننت). فما السبب في ذلك ؟ في اعتقادي أن الأمر يكمن في أنّ المفعولين يبقيان جملة تامة المعنى والأركان في حالة إلغاء الفعل القلبي، لكنهما ليسا كذلك في باب ( أعطيت)، أي لا يصح أن يصبحا جملة تامة بعد الإلغاء، ومن هنا لم يجز الإلغاء في (زيداً أعطيتُ درهماً) لأن زيداً ليس بالدرهم وليس الدرهم بزيد، وإنما يلغى ما إذا بقي له بعد الإلغاء معنى، لذا لم يجز الإلغاء.[1]

وإذا انتقلنا من باب المتعدي إلى مفعولين إلى باب المتعدي إلى واحد لننظر هل يجوز فيه الإلغاء أم لا يجوز؟ وجدنا أنه لا يجوز الإلغاء في باب المتعدي إلى واحد ففي قولنا :- (ضربتُ زيداً) لا يصح إلغاء (ضرب) عن العمل في (زيد)، لأن الإلغاء يلزمك أنْ تعدّ (زيداً ) كشيء غير متعلق بـ (ضرب)، فهو كالشيء المطروح، وليس له وجه يُحْمَلُ عليه فليس (زيد ) في قولنا (ضربت زيداً)، بالإلغاء، مبتدأ من حيث إنه لا يجد خبراً، وليس فاعلاً من حيث إنّه لا يجد فعلاً، لأن موقعه في المفعولية قد سلبه قدرته على الفعل لكي يكون فاعلا.[2]

ولما كان الأمر في (زيد )في الجملة السابقه على هذا الحال، فإنه لا يجوز فيه الإلغاء، لأن الملغى ينبغي أن يستقل كجزء تام الفائدة، وهو ليس كذلك في باب المتعدي إلى واحد، بخلاف باب (ظننت)، فإنّه يجوز فيه أن يكون الكلام بعد الإلغاء تام الفائدة.

ونضيف إلى ذلك أنّ الإلغاء في باب (ظننت) يجوز لأننا نستطيع أن نجعل الملغى عنه تركيباً خاصاً مطابقاً لأصله قبل دخول الفعل القلبي عليه، بينما لا نستطيع أن نجعل المفعول الواحد في باب المتعدي إلى واحد تركيباً خاصاً، لأنه ليس تركيباً قبل دخول الفعل عليه، إذ إنّه لفظ مفرد ثم وقع عليه فعل الفاعل بدخول الفعل عليه.

---

(١) انظر : شرح المقدمة المحسبة : ٢/٣٦١، ٣٦٢.

(٢) انظر : المقتصد في شرح الإيضاح : ١/٤٩٨.

أما جانب المعنى فإنه يساعدنا كثيراً في الإلغاء أو عدمه، لأنّ صحة الإلغاء تجوز إذا صحّ المعنى معه، أما إذا لم يصح المعنى فلا يجوز الإلغاء، وفي إلغاء أفعال القلوب يقول ابن الحاجب : «وقد نقل جواز الإلغاء، ولا بعد فيه لأنّ المعنى في صحة الإلغاء قائم تقدمت أو تأخرت، وهو أنّ متعلقها له إعراب مستقل قبل دخولها فجعل بعد دخولها على أصله».[1]

وذهب ابن يعيش إلى أنّ أفعال القلوب ضعيفة العمل، ولذا جاز إلغاؤها.[2] ولكن أي ضعف لفعل ينصب مفعولين؟ وهل ما ينصب مفعولين أضعف مما ينصب واحداً؟ مؤكد أن القوة ليست واحدة، لكنّ أفعال القلوبِ لها سمتٌ خاص في التركيب والمعنى يجعلها تلغى إذا وافق المعنىَ ذلك.

وأجاز الخضري إلغاءها لأنّ تأثيرها في الأحداث المأخوذة من مفاعيلها، ولا تؤثر في الذوات، بخلاف أفعال التحويل التي تؤثر في الذوات بتحويلها وقلبها. [3] فقولنا : ظننت زيداً مسافراً. لم يقع تأثير الفعل في (زيد)، إنما وقع في الحدث المأخوذ من المفعولين، فأفعال القلوب تؤثر في الأحداث لا في الأشخاص، ولكن ما الفرق بينها وبين (فهم) المتعدى إلى واحد في قولنا : فهم عليٌّ الدرس؟ كيف وقع الفهم على (الدرس) ولم يقع الظن على (زيد)؟ أليس (فهم) و(ظن) من الأفعال التي تدرك بالقلب لا بالحس؟. إنّ هذا الرأي لا يعطينا تعليلاً شافياً لإلغاء أفعال القلوب.

والذي أميل إليه أنّ الإلغاء حاصل في أفعال القلوب المتصرفة دون غيرها من الأفعال المتعدية إلى واحد أو اثنين لأن لها سمات خاصة في التركيب، إذ يصح فيها التصرف بالتوسط والتقديم والتأخير، ويصح أن يستقل الجزء الملغى عنه كجملة تامة المعنى والأركان، يضاف إلى ذلك أنّ الاعتماد في جملة الفعل يساعد على الإلغاء

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل : ٦٨/٢.

(٢) انظر : شرح المفصل : ٧/ ٨٤.

(٣) انظر : حاشية الخضري : ١٥٢/١.

أو عدمه، فالاعتماد على الفعل القلبي يجعله عاملاً لأنّ الكلامَ مبنيّ عليه، أمّا الاعتماد على المبتدأ فإنه يجعل الفعل القلبي ثانوياً في الجملة غير معتمد عليه، وكأنه كالشيء المعترض أو المطروح؛ فالمعترض كتوسطه بين المبتدأ وخبره نحو : زيدٌ – ظننتُ – قائم، والمطروح كالمتأخر نحو : زيدٌ قائمٌ ظننت.

## حالات إلغاء أفعالِ القلوبِ المتصرفةِ مع المفعولين

تقتضي أفعال القلوب وجوداً معيناً في تراكيبها الجملية، إذ تتصرف هذه الأفعال تصرفاً ليس لغيرها من الأفعال المتعدية إلى مفعولين، فاختصت بالإلغاء دون غيرها من الأفعالِ المتعديةِ إلى مفعولين، وهذا التصرفُ جَعَلَ لها حالاتٍ معيّنةً من حيث التقديم والتأخير والتوسط وهذه الحالات هي : –

الحالة الأولى : وتتقدم فيها أفعالُ القلوبِ المتصرفةِ على المفعولين مثل علمت زيداً حاضراً حيث يكون ترتيب جملة الفعل القلبي (فعل قلبي + فاعل + مفعول به أول + مفعول به ثان) وجوّز بعض النحاةِ الإلغاء في هذه الحالة كأن نقول : ما علمتُ زيدٌ حاضرٌ.

الحالة الثانية : وتتوسط فيها أفعال القلوب المتصرفة بين المبتدأ والخبر بإعمال الفعل فيها، نحو : زيداً علمتُ حاضراً أو بإلغاء الفعل عن العمل نحو : زيدٌ علمتُ حاضرٌ.

الحالة الثالثة : وتتأخر فيها أفعال القلوب المتصرفة عن الجملة الاسمية، نحو: سعيدٌ حاضرٌ علمت بإلغاء الفعل القلبي عن العمل أو بإعماله نحو : سعيداً حاضراً علمتُ.

إنّ الحالات الثلاث يجوز فيها الإلغاء والإعمالُ، بحسب ما أورده النحاةُ، لكنّ معنى الإعمال غير معنى الإلغاء، والمتكلم مقيد بالمعنى، فليس له أن يعمل أو يلغي دون أن ينظر إلى القصد والمعنى، لذا سيكون حديثنا في الصفحات اللاحقة من هذا

القسم حول هذه الحالات، وخلافات النحاة فيها ومحاولة استنباط المعنى من حالات الإلغاء، وحالات الإعمال، والفوارق الدلالية بين الحالتين.

## الحالة الأولى

وتتقدم فيها أفعالُ القلوبِ المتصرفة على المفعولين بحيث يكون ترتيب جملة الفعل القلبي المتصرف كما يلي :

(فعل قلبي متصرف + فاعل + مفعول به أول + مفعول به ثان)

نحو : علم + محمدٌ + الخبرَ + صحيحاً

في هذه الحاله يرتبط الفعلُ القلبي بعلاقه لفظية ومعنوية بالمفعولين: علاقة لفظية حيث نلحظ علامة النصب (الفتحة) على المفعولين، وهي أثر للعامل في المعمول، ومعنوية للارتباط الحاصل بين (علم ) و(الخبر صحيحاً) حيث طلبهما مفعولين له.

وإذا كان هذا الحال في الفعل القلبي المتقدم على المفعولين في حالةِ الإعمال فهل يلغى الفعل عن العمل في المفعولين؟ -

ليس من جملةٍ واحدةٍ تعطي جواباً تاماً لهذا السؤال لأن الأمر مدار خلاف بين النحاة، فمنهم من يجيز إلغاء الفعل القلبي المتصرف المتقدم على الاسمين، ومنهم من يمنعه. فقد نقل النحاة أنّ مذهبَ البصريين يمنع إلغاء الفعل القلبي المتصرف المتقدم على الاسمين، وأنّ مذهب الكوفيين يجيز ذلك، وذهب مذهب الكوفيين الأخفشُ وابنُ الطراوة.(٢)(١)

---

(١) انظر : شفاء العليل : ١ / ٣٩٧، وشرح الاشموني : ١ / ١٦٠، والمطالع السعيدة : ٢٤٤.

(*) مع أن هذه المسألة من المسائل الخلافية بين الكوفيين والبصريين غير أنني لم أجد هذه المسألة الخلافية في كتب الخلاف النحوي كالإنصاف والتبيين.

لكننا إذا عُدنا إلى مؤلفات البصريين لا نجدهم يذهبون إلى منع إلغاء الفعل القلبي المتصرف المتقدم على الاسمين، قال سيبويه في حديثه عن إلغاء (ظن):«فإذا ابتدأ كلامه على ما في نيته من الشك أعمل الفعل قدّم أو أخّر »[1]

ويظهر من قول سيبويه السابق أنّه لم يمنع إلغاء الفعل في هذه الحالة، إنما جعل أساس العمل هو الاعتماد على الفعل، فإذا اعتمد المتكلم على الفعل أعمله مقدّماً أو مؤخراً، لأنّ الاعتماد عليه يجعله مقصوداً في المعنى، وسيكون الكلام مبنيّاً عليه، لذا سيظهر أثره في المعمول.

أما ابن السراج فيذهبُ إلى أنه لا يَحْسُن إلغاءُ الفعل القلبي مع تقدمه على الاسمين ،[2]وهذا يدلنا على أنه لم يمنع إلغاء الفعل القلبي المتقدم، إنما رأى أنه في موضع لا يُستحسن، وفرق بين الممنوع من الإلغاء والذي لا يستحسن إلغاؤه،ذلك أنّ الممنوع من الإلغاء عامل دائماً، بينما المستحسن يتعلق بحالة فيها قبح، وفيها استحسان، فالفعل القلبي المتقدم على الاسمين لا يستحسن إلغاؤه كما يرى ابن السراج وليس ممنوعاً منه، وإذا رأينا أنّ الأخفش -وهو من البصريين- قد ذهب مذهب الكوفيين في إجازة إلغاء الفعل القلبي المتقدم عرفنا أنّ مذهب البصريين ليس المنع، بل لم يكن موحّداً، فكلٌّ منهم ذهب مذهباً معيناً، لكنّ النحاة اللاحقين لهم غالوا في مذهبهم وغيّروه عن مقصده.

أمّا ابن الطراوة - وهو من نحاة الأندلس - فقد نقل عنه أنّه ذهب مذهب الكوفيين في إجازة الإلغاء مرة[3] ونقل عنه السيوطي أنه أجاز الإلغاء إلا أنّ الإعمال عنده أحسن [4]، وبذلك فهو يذهب مذهب ابن السراج، أي أنه أجاز الإلغاء، ولم يمنعه، غير أن الإعمال أحسن لأن تقديم الفعل دليل الاعتماد عليه.

---

(١) الكتاب ١ / ١٢٠.

(٢) انظر : الأصول في النحو : ١ / ١٨١.

(٣) انظر : شفاء العليل، ١ / ٣٩٧، وشرح الاشموني ١ / ١٦٠، والمطالع السعيده ٢٤٤.

(٤) انظر : همع الهوامع، ٢ / ٢٢٩.

وذكر ابنُ عقيل رأيَ البصريين والكوفيين السابق، وأضاف إليه أنّ أبا بكر الزبيدي وغيره ذهبوا مذهب الكوفيين بإجازة إلغاء الفعل القلبي المتقدم،[1] وبيّن الجامي [*] أنّ النحاةَ نقلوا الإلغاء عند تقديم الفعل القلبي على الاسمين لكنّ الجمهور على أنّه لا يجوز.[2]

وإزاء هذه الخلافات بين النحاة، هل لنا أن نسأل ما حجة كل فريق من الفريقين؟

كان الاحتجاجُ لرأي البصريين والكوفيين واضحاً لدى النحاة التابعين لهم، فأبو الحسن المجاشعي - مثلاً - بيّن أن إعمال الفعل المتقدم إنما هو بسبب الاعتماد فيقول: «ويقالُ لِمَ امتنع إلغاء الظن إذا تقدم؟ والجواب أنّك لمّا قدمته أذنت بالشك واعتمدت عليه، وكذلك العلم إذا قدمته فقد أذنت باليقين واعتمدت عليه، ولما اعتمدت على الفعل وجب إعماله، ولأنك إذا ألغيت ترفع بالابتداء، ولا يصح أن يعدل الابتداء مع وجود العامل اللفظي في موضعه».[3]

أمّا الأنباري فيرى أنّ إعمال أفعال القلوب المتقدمة على الاسمين واجبٌ لوجهين :-[4]

الأول : أنّ هذه الافعال إذا تقدمت تكون في أعلى مراتبها، فوجب إعمالها ولم يجز إلغاؤها.

---

(١) انظر : شرح ابن عقيل : ١/ ٤٣٥ - ٤٣٨.

(*) هو عبد الرحمن بن أحمد بن محمد الجامي، مفسّر، فاضل، و لد في جام (من بلاد ما وراء النهر)، وصحب مشايخ الصوفية،من كتبه: تفسير القرآن، وشرح فصوص الحكم لابن عربي، والدرر الفاخرة، وشرح الرسالة العضدية وغير ذلك. انظر : ترجمته في الاعلام ٦٧/٤.

(٢) انظر : الفوائد الضيائية : ٢ : ٢٧٩.

(٣) شرح عيون الاعراب : ١٣٦.

(٤) انظر : أسرار العربية ١٦٠، ١٦١.

الثاني : تقديم هذه الأفعال يدل على قوة العناية بها، أمّا إلغاؤها فيدلُّ على اطّراحها، وقلة الاهتمام بها، ولذلك لم يَجُزْ إلغاؤها مع التقديم، لأن الشيء لا يكون معنياً به مطرحاً في الوقت نفسه.

ومجمل آراء النحاة تقترب من هذا التعليل، أو تسير معه، فابنُ يعيش ذهب إلى أن وجوب إعمالِ الفعل القلبّي المتقدمِ على الجلمةِ ناشىء عن كونِ الجملةِ جاءتْ على أصل التركيبِ الخاص بجُمَلِ أفعالِ القلوب من حيثُ الترتيب، إذ يتقدم الفعلُ القلبيُّ على فاعله ثم المفعول الأول ثم المفعول الثاني، وهذا الترتيب ليس فيه ما يجعل أفعال القلوب ملغاة لأنها متقدمة، فيقول :« فإذا تقدمت لم يكن بُدٌّ من إعمالها، لأنّ المقتضي لإعمالها قائم، لم يوجد ما يوهي الفعل، ويسوّغ إبطال عمله فورد الاسم وقد تقدّم الشك في خبره، فمنعه ذلك التقدم من أن يجريَ على لفظهِ قبل دخول الشك ».[1]

أما ابن جمعة الموصلي[*] فيرى أن تقديم الفعل القلبي يدلُّ على الاعتناء به، لذا يجب إعماله، أمّا إلغاؤه فيدل على ضعفه، وعدم الاعتناء به، بدليل لزيدٌ ضربتُ، وامتناع ضربتُ لزيد، فلو ألغي للزم الجمع بين متنافضين، لأنّ إلغاءه يدل على ضعفه.[2]

وكلّ ما أورده النحاة من آراء وتعليلات تدافع عن مذهبهم جديرٌ بالتقدير، لكنهم لم ينصوا على شيء مهم، وهو المعنى المراد في نفس المتكلم، لأنه هو الذي يحدد الاعتماد على الفعل، أو غيره، وهو الذي يلغيه بنسقٍ خاص في التركيب، فلو أراد المتكلم إلغاء الفعل المتقدم جاز له ذلك، لأجل أنه يختزن دلالة خاصة في ذهنه سواء أقدّم الفعل أم أخّره.

---

(١) شرح المفصل : ٨٥/٧.

(*) هو عبد العزيز بن زيد بن جمعة الموصلي، المشهور بابن القواس، شرح ألفية ابن معطي، وكافية ابن الحاجب. انظر : ترجمته في بغية الوعاة ٢ / ٩٩.

(٢) انظر : شرح ألفية ابن معطي: ٥٠٦/١.

أما حجةُ الكوفيين بجواز إلغاء الفعل القلبي المتقدم فتتمثل في شاهدين شعريين، كثر تداولهما عند النحاة، وهما :

الأول : قول كعب بن زهير :

أرجو وآمل أن تدنو مودتها  وما إخال لدينا منك تنويل[1]

وموطن الشاهد فيه هو قوله :«وما إخال لدينا منك تنويلٌ» حيث تقدّم الفعل القلبي «إخال» على الاسمين، ولم يعمل فيهما، إنما ألغي (إخال) عن العمل، أمّا الشاهد الثاني فهو قول الشاعر:

كذاك أدِّبت حتى صار من خلقي  أنّي وجدتُ ملاكُ الشيمةِ الأدبُ[2]

وموطن الشاهد فيه هو قوله : «وجدت ملاكُ الشيمةِ الأدبُ» حيث لم يعمل (وجد) في الاسمين مع تقدمه عليهما، مما دلّ على إلغاء الفعل القلبي المتقدم على مفعوليه عن العمل فيهما.

لكنّ النحاة نقلوا لنا أن البصريين رفضوا هذين الشاهدين وأمثالهما، وأخرجوهما من دائرة الإلغاء إلى دائرة أخرى، فقدّروا في الشاهدين محذوفاً كي تستقيم القاعدة، وهي عدم جواز إلغاء الفعل القلبي المتقدم على الاسمين، ففي الشاهد الأول قدّروا ضمير الشأن، [3] والتقدير «وما إخاله لدينا منك تنويل»، فالهاء المقدّرة هي المفعول الأول، وجملة «لدينا منك تنويل» في محل نصب المفعول الثاني، وحينئذ لا إلغاء فيه لأنّ الفعل عامل في مفعوليه.

---

(١) ديوانه، ص ٩.

(٢) لم أعثر على قائله، وهو بلا نسبة في شرح ألفية ابن معطي ١ / ٥٠٦، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد : ٤٤٩، شرح ابن عقيل ١ / ٤٣، وكاشف الخصاصة : ٩٤، وهمع الهوامع ٢/ ٢٢٩، والدرر اللوامع ١ / ١٣٥، ومعجم شواهد النحو الشعرية رقم (١٩٨).

(٣) انظر : شرح ابن عقيل ١ / ٤٣٦، ٤٣٧، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ٤٤٩، وكاشف الخصاصة : ٩٤، وهمع الهوامع ٢ / ٢٢٩.

وأما الشاهد الثاني فقد قدّر النحاةُ فيه لام الابتداء،[1] والتقدير عندهم : «وجدت لملاكُ الشيمةِ الأدبُ»، فاللام الابتدائية فصلت بين الفعل ومفعوليه، ولمّا كانت لام الابتداء من حروف الصدارة فإنّ (وَجَدَ) لم يعمل في الاسمين، لأن حرف الصدارة لا يعمل ما قبله فيما بعده، وبعبارة أخرى، أخرج النحاة الشاهد بالتقدير من دائرة الإلغاء إلى دائرة التعليق، فالفعل معلق عن العمل، عامل في المحل غير عامل في اللفظ، وبذلك تكون الجملة بعد (اللام) المعلّقة في محل نصب مفعولي (وجد).

وقد اعترض ابن هشام على من قدّر الضمير ولام الابتداء في الشاهدين السابقين استناداً إلى وجهين :-[2]

الأول : أنّه لا يظهر وجه تخصيص الأول بالضمير والثاني باللام بل لو حُمِلَ الوجهان على مقدَّرٍ واحد أي اللام أو الضمير لصح.

الثاني : أنّه تقدّم على الفعل المتقدم على مفعوليه ما يتعلق به الكلام، ففي الشاهد الأول تقدّم (ما) وفي الشاهد الثاني تقدّم «إن».

ويمكن الرد على ابن هشام فيما ذهب اليه من اعتراض على النحاة المقدِّرين للضمير واللام بأن الشاهد الأول منفي فعله بـ (ما) التي تفيد النفي، بينما اللام للتوكيد والاثبات، فكيف يتم تقدير مؤكِّد مع أنّ الفعل منفي؟ إذ إنه لو جاز ذلك لكان من قبيل الجمع بين النقيضين النفي والاثباث، وهذا ما ذهب إليه الخضري بقوله : «والظاهر امتناع اللام في الأول لأنها لتأكيد الاثبات فتنافى النفي»[3] فيجب أن نراعى المعنى عند تقدير محذوف أو غيره.

---

(١) انظر : شرح ابن عقيل ١ / ٤٣٦، ٤٣٧، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ٤٤٩، وكاشف الخصاصة : ٩٤، وهمع الهوامع ٢ / ٢٢٩.

(٢) انظر : تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد : ٤٤٩.

(٣) حاشية الخضري : ١ / ١٥٣.

ونعود ثانية إلى الشاهدين السابقين، وننظر في تقديرات النحاة ونقول هل خطر للعربي الفصيح مثل هذه المقدّرات؟ أم أن القاعدة مقدسة لا يجوز المساس بها؟

ليس كثيراً أن يقال إن نظرة النحاة كوفيين وبصريين إلى الشاهدين السابقين تناسب منطقهم وفكرهم في كثير من الشواهد الأخرى؛ فعندما ينظر الكوفيون في ظاهر الشاهد ينظر البصريون في أعماقه، لذا كثر التقدير والتأويل عند البصريين، وتعددت القواعد المستندة إلى شاهد واحد عند الكوفيين، وفي ظني أنّ الحكم على الشواهد بمثل هذا المنطق يحتاج إلى مزيدٍ من البحث.

ونحاول أن نقرّب المسألة قليلاً عن طريق تناول جملة للفعل القلبي المتقدم على مفعوليه العامل فيهما وجملة أخرى وهو ملغى عن العمل فيهما، لنتبيّن الفرق الدلالي، لأن المتكلم مقيّد بالمعنى والسياق، وليس له أن يُعمل في وقت يريد فيه الإلغاء، وليس له أن يلغي في وقت يريد فيه الإعمال، دون نظرة إلى المعنى المختزن في نفس المتكلم.

ففي قولك (علمت محمداً حاضراً) اعتمدَ المتكلم على الفعل في تأدية المعنى من جانبين هما :-

أ- جانب الشخص، وهو أن محمداً هو الحاضر لا غيره كأنْ يكون سعيداً أو خالداً أو غيرهما.

ب- جانب الخبر الذي يريد به الإخبار عن الشخص، فقال معتمداً على (علمت) إن حضوراً تم من محمد، فحدده بصفةٍ معينة هي صفة الحضور لا الغياب أو المرض أو غيره من الأخبار والصفات الأخرى، ولمّا كان المتكلم معتمداً على الفعل في توصيل هذين الجانبين فقد أعمله.

أما قولنا (ما علمت محمدٌ حاضرٌ) بإلغاء الفعل عن العمل في المفعولين فالمتكلم لديه علم بحضور محمد لكنه لم يكن يريد أن يوصل هذا الحضور عن طريق

العلم، فجملة (علمت) كأنها تعادل (في علمي) أو أن يكون المتكلم قد قال علمت ثم استأنف بعد ذلك كلاماً جديداً فقال (محمدٌ حاضرٌ) فرفع (محمد) بالابتداء و(حاضر) بالإخبار وكذلك يمكن لنا أن نرى أن المتكلم لديه أمران :

الأول : العلم، والثاني : حضور محمد، وكانت عنايته بالعلم أكثر من حضور محمد، فقدّم (علمت) على جملة (محمد حاضر).

ونقول : إنّ جملة (علمت محمدٌ حاضرٌ) لا تختلف عن جملة (محمدٌ حاضرٌ علمت) إلا في الدلالة، فالتركيز في الأولى على العلم قبل الشخص وصفته (الخبر)، بينما التركيز على الشخص في الثانية قبل العلم، وما التقديم والتأخير إلا لغرض يخدم المعنى والسياق قبل أن يكون بحثاً عن علةٍ وعاملٍ ومعمول.

وفي ظني أنّ ما حصل في الشاهدين مجرد تقديم وتأخير، ففي الشاهد الأول يكون الترتيب كما يلي ( وما لدينا منك تنويل إخال)، ولكنّ الشاعر لديه عناية أكثر بالمعنى، فأراد أن يقدم الأهم على المهم، فقدّم (إخال) على المفعولين، وكذلك الحال في الثاني، وبذلك نفتح المجال أمام الشاهدين ليدخلا في القاعدة النحوية في دائرة الإلغاء.

ويمكن أن نرى في الشاهدين ما سوّغ الإلغاء ففي الشاهد الأول تقدم على الفعل حرف نفي وهو (ما) ، فانتزع من (إخال) صدارته التامة، وفي الشهد الثاني كانت جملة (وجدت ملاك الشيمة الادبُ) معمولاً لـ «أنّ»، أي أنّها ليست لها الصدارة التامة، مما ساعد على إلغاء الفعل، وبذلك نخرج من محاولة لي ذراع النص وإخضاعه للقاعدة القائمة على تقدير محذوف.

لكنّ النحاة تقبلوا رأي البصريين دون أدنى نظرة للمعنى، فقد ذهب مذهبَهم في منع إلغاء الفعل المتقدم نحاة لاحقون بهم، منهم ابن جني الذي يرى أنه لا بد من

إعمال الفعل المتقدم، [1] والى مثل ذلك ذهب أبو الحسن المجاشعي، [2] وابن الدهان، [3] وابن أبي الربيع، [4] وابن جمعة الموصلي، [5] وابن يعيش، [6] وابن الجزري، [7] لكننا مع ذلك لا نبيح إلغاء الفعل المتقدم في كل حالاته لأن تقدّم الفعل دليل الاعتناء به، وبذلك يكون إعماله أولى من إلغائه.

## الحالة الثانية

قد تتوسط أفعال القلوب بين الاسمين، مثل (محمداً ظننت قائماً) بإعمال (ظن) في الاسمين، ومثل (محمدٌ ظننت قائمٌ) بإلغاء (ظن) عن العمل في المفعولين لكنْ هل تستوي العبارتان؟ إنّ عبارة (محمداً ظننت قائماً) مكونة من جملة واحدة: فعل الظن، وفاعله، ومفعوليه، والذي حصل أنّ أحد المفعولين - وهو المفعول الأول - تقدم على الفعل لغرض يقتضيه المعنى في نفس المتكلم، كأن يكون اهتماماً أو رعايةً أو غير ذلك من أغراض التقديم، لكن الفعل مع ذلك عامل فيه ويمكن أن نرى ترتيب مفردات هذه الجملة كما يلي :-

---

(١) انظر : اللمع في العربية : ٥٣.

(٢) انظر : شرح عيون الاعراب : ١٣٣.

(٣) انظر : الفصول في العربية : ٢٠.

(٤) انظر : البسيط في شرح جمل الزجاجي : ١ / ٤٣٥.

(٥) انظر : شرح ألفية ابن معطي : ١ / ٥٠٥.

(٦) انظر : شرح المفصل ٧ / ٨٥.

(٧) انظر : كاشف الخصاصة : ٩٣ + ٩٤.

أما عبارة (محمدٌ ظننت قائمٌ) فهي مكونة من جملتين : الجملة الأولى : (محمد قائم) وهي جملة اسمية مكونة من مبتدأ وخبر.

الجملة الثانية : (ظننت) وهي جملة فعلية مكونة من فعل الظن وفاعله.

ويمكن أن نرى ترتيب مفردات هذه العبارة كما يلي :

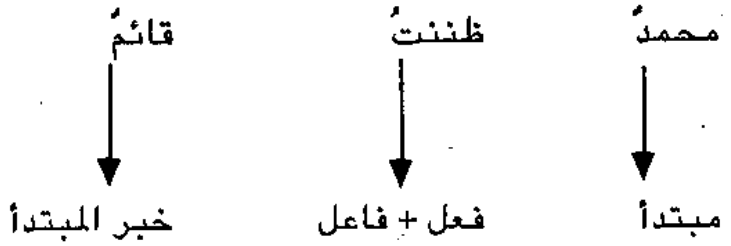


وإذا انتقلنا من جانب التركيب إلى جانب الدلالة فإننا نرى أنّ جملة (محمداً ظننت قائماً) تختلف دلاليا عن جملة (محمدٌ ظننت قائم) لأنّ المتكلم في جملة الإعمال لديه ظن منذ البداية قبل أن يقول كلامه، ولكنّ لديه عناية بالشخص أكثر من الفعل، مع أنّ كليهما مهم له، فقدّم الأهم على المهم، فقدّم الشخص (محمد) على الفعل (ظن) لإزالة الوهم من ذهن المخاطب حول المظنون فيه فقال:( محمداً ظننت قائماً) أي ليس خالداً أو عَمْراً أو غيرهما.

وجملة الإعمال تعادل في تركيبها جملة (ظننت محمداً قائماً) لكنها تختلف عنها في ترتيب المفردات، وفي الدلالة، لأنّ جملة (ظننت محمداً قائماً) ترتكز في المعنى على الظن أولاً ثم الشخص بعد ذلك، بينما جملة (محمداً ظننت قائماً)، مركزة على الشخص أولاً ثم الفعل بعد ذلك، وكأني بالمتكلم أراد أن يزيل الوهم من ذهن المخاطب حول القائم، فقال ما قال، فتقدّم بذلك الاسم (المفعول الأول) على الفعل.

أما جملة الإلغاء، أي (محمدٌ ظننتُ قائمٌ)، فهي مبنية على اليقين لا الظن، ويمكن أن نتصور الكلام كما يلي: أراد المتكلم أن يخبر عن (محمد) بأنه قائم ووضع في ذهنه جملةً تعبّر عن هذا المعنى هي جملة (محمد قائم) ولكنه بعد أن بدأ بهذه الجملة - فقال الجزء الأول منها وهو محمد - اعترضه الظن أثناء الكلام، فقال :

(ظننت) ثم أتمّ الجملة كما كانت مبنية في ذهنه، وبذلك تكون جملة (ظننت) اعتراضية، اعترضت بين المبتدأ وخبره ليس معقوداً عليها الكلامُ، إنما الكلامُ معقودٌ على (محمد قائم).

ومعنى الإعمال أن الكلام مبنيٌّ على الفعل، تقدّم الفعل أو تأخر، بينما معنى الإلغاء أن الكلام مبنيٌّ على اليقين، قال سيبويه «فإذا ابتدأ كلامه على ما في نيته من الشك أعمل الفعل، قدّم أو أخّر».[1]

لكنّ النحاة لم ينظروا إلى هذه المعاني في بحثهم إلغاء الفعل القلبي المتوسط، فأجازوا إعماله، وأجازوا إلغاءه دون بحث للمعنى، وكأن الأمر مجرد عامل ومعمول، مع أنّ المفروض أن نجعل العمل والعلاقات النحوية والسياقية مما يخدم المعنى، لا أن نجعل المعنى أسير قاعدة نحوية.

إنّ النحاة عندما أجازوا إلغاء الفعل القلبي المتوسط، وأجازوا إعماله كانوا ينظرون إلى العامل وقوته، فالفعل عندما توسط ضعفت قوته عن طلب الاسم السابق له مفعولاً، فارتفع الاسم السابق بالابتداء، وبذلك ارتفع الاسم اللاحق بالإخبار.

وظهر لنا أن النحاة أجازوا إلغاء الفعل القلبي المتوسط بين الاسمين، وأجازوا اعماله فيهما، وذهبوا أحياناً إلى ترجيح وجه على آخر، ومثل ذلك نراه في قولهم يجوز الإلغاء والإعمال، والإعمالُ أجود.[2]

وقد استند النحاةُ في اجازتهم إلغاء الفعل القلبي المتوسط على شواهد شعرية منها قول الشاعر :-

---

(١) الكتاب : ١ / ١٢٠.

(٢) انظر : الفصول في العربية : ٢٠، وكشف المشكل ١/٤٠٨، وشرح ابن عقيل ١/٤٣٥، والوافية في شرح الكافية ٢٨٠، والمطالع السعيدة ٢٤٣.

أبا لاراجيز يا ابن اللؤم توعدني  وفي الأراجيز خلتُ اللؤمُ والخورُ[1]

وموطن الشاهد فيه قوله :«وفي الأراجيز خلت اللؤم والخور»، حيث توسط الفعل القلبي (خلت) بين المبتدأ المؤخر (اللؤم) والخبر المقدم( في الأراجيز)، والفعل ملغى عن العمل في المبتدأ والخبر.

ومنها قول الشاعر :-

شجاك أظنٌّ ربعُ الظاعنينا  ولم تعبأ بعذل العاذلينا[2]

يروى برفع (ربع) ونصبه، فمن رفع (ربع) جعل (أظن) ملغى، ومن نصب (ربع) جعل (أظن) عاملاً و(ربع) مفعولاً أولاً لـ(أظن) وجملة (شجاك) مفعولاً ثانياً.[3]

وذكر ابن هشام أنّ جملة (أظن) في البيت السابق معترضة بين (شجاك) و(ربع)، [4] وبذلك فالكلام مكون من جملتين لا جملة واحدة، فالمتكلم ابتدأ باليقين فقال : شجاك ثم أدركه الظن قبل أن يتم الجملة، فقال : أظن ثم قال : ربعُ لإتمام الكلام.

ومنها قول الشاعر :

إنّ المحبَّ علمتُ مصطبرُ  ولديه ذنب الحبِّ مغتفرُ[5]

---

(١) الشاهد للعين المنقري في الكتاب ١ / ١٢٠. والدرر اللوامع ١ / ١٣٥، وهو لجرير في ديوانه المجلد الثاني ص ١٠٢٨ وهو في معجم شواهد النحو الشعرية رقم (٩٣٤).

(٢) لم أعثر على قائله، وهو بلا نسبة في الدرر اللوامع ١ / ١٣٦، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ٤٤٦، وشرح الأشموني ١ / ١٦٠، وحاشية الصبان ٢٨/٢، ومعجم شواهد النحو الشعرية رقم (٩٣٤).

(٣) انظر : تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ٤٤٦،

(٤) انظر : مغني اللبيب ٥٠٦.

(٥) لم أعثر على قائله، وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ٤٤٥، وحاشية ياسين بهامش شرح التصريح ٢٥٣/١ ومعجم شواهد النحو الشعرية رقم (١٠١٩).

حيث توسط (علم) بين (المحب) و(مصطبر)، وهو ملغى عن العمل فيهما،وأصل التركيب علمتُ المحبَّ مصطبرا، ثم توسط العامل فصار المحبُّ علمت مصطبرُ، ثم ألغي العامل وحينئذ اتجه دخول (إنّ) على الجملة،[1] وجملة علمت معترضة بين اسم (إنّ) وخبرها.

غير أن الأمر لا يقف على شواهد شعرية وحسب، إنما يتعداها ليجد شيئاً من الدرس والتعليل، فما السبب في إلغاء الفعل القلبي المتوسط؟

ذهب عبد القاهر الجرجاني إلى أنّ الفعل القلبي لمّا توسط بين الاسمين فقد ذهبت بعض قوته، وهو بذلك يعادل قوة الابتداء التي تطلب الاسم السابق للفعل، فمن أعمل الفعل فهو مصيب عنده، ومن أعمل الابتداء فهو مصيب كذلك. فقال : «مرتبة الابتداء مساوية لمرتبة الفعل لأجل أنّ كلَّ واحدٍ من الجزئين لا يتمّ إلا بصاحبه، والإبتداء قد استولى على الجزء الأول، والفعل على الثاني فهما كشيء مشترك بينهما».[2]

لكنّ الفعل عاملٌ لفظيٌّ والابتداء عامل معنوي، واللفظي أقوى من المعنوي فكيف يصبح الإعمال والإلغاء جائزين في الموضع نفسه؟

إن الفعل القلبي إذا تقدم كان في أعلى مراتبه، وأقوى مواقعه، وكلما تأخر كان أضعف منه إذا تقدم، فالفعل القلبي قويّ إذا كان متقدماً، وأضعف قليلاً إذا كان متوسطاً، وأضعف منهما إذا تأخر، وكلّما تباعد الفعل عن الصدر ضعف عمله.[3]

وذهب ابن بابشاذ إلى أنّ هذه الأفعال لمّا كانت ضعيفة العمل، وانتهى صدر الكلام على اليقين لم يغيّر الكلام عما اعتمد عليه، وأصبح تعلُّق الفعل وفاعله بما قبله كتعلق الظرف، فقولنا: (زيدٌ ظننت منطلقٌ) في معنى (زيد في ظني منطلق)

---

(١) انظر : تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ٤٤٧.

(٢) المقتصد في شرح الايضاح : ١ / ٤٩٧.

(٣) انظر : شرح المفصل ٧ / ٨٥.

قبله كتعلق الظرف، فقولنا: (زيدٌ ظننت منطلقٌ) في معنى (زيد في ظني منطلق) وكما أن الظرف لا يعمل شيئاً فكذلك الجملة الواقعة موقعه،[1] وإلى ذلك ذهب ابن يعيش أيضاً.[2]

ويظهر مما سبق أن الظن معترض بعد أنْ ابتدأ المتكلم كلامه على اليقين، ولكنه إذا أعمل فقال :(زيداً ظننت منطلقاً) كان الظن متأصلاً في نفس المتكلم، وهو معتمد عليه، ودليل ذلك أنه أعمل الفعل، ولكنّه قدّم المفعول الأول لغرض معنوي.

وذهب ابن جمعة الموصلي إلى أنّ الإعمال أظهر من الإلغاء، لأنها أفعال والأصل فيها العمل، وتقديمها على أحد الجزئين يرجح ذلك، وأما إلغاؤها فلضعفها في التوسط.[3]

وجملة الكلام في إلغاء الفعل القلبي المتوسط تدور حول أمرين :

الأول : اعتماد المتكلم على الفعل القلبي دليل الاعتناء به، فيجب إعماله إذا اعتمد عليه متوسطاً.

الثاني : تغيير ترتيب مفردات جملة أفعال القلوب يساعد على الإلغاء، وكلّما تأخر الفعل ضعف عمله فقولنا : (ما علمت محمداً مسافراً) يجوز فيه الإلغاء لكنه قليل لأجل تصدر الفعل، والاعتناء به، وقولنا (محمداً علمتُ مسافراً) يجوز فيه الإلغاء بدرجة أكبر منه إذا تقدم، دليل ذلك عدم تصدر الفعل، فهو ليس في أعلى مراتبه، وقولنا (محمداً مسافراً علمت) يجوز فيه الإلغاء بدرجة أكبر من القولين السابقين لأجل تغيير الترتيب مما أضعف الفعل، فلو اعتمد المتكلم على الفعل أعمله قدّم أو أخر أو وسّط.

---

(١) انظر : شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣٥٧.

(٢) انظر : شرح المفصل ٧ / ٨٥.

(٣) انظر : شرح ألفية ابن معطي ١ / ٥٠٧.

## الحالة الثالثة

وتتأخر فيها أفعال القلوب المتصرفة عن الاسمين، ويجوز في هذه الحالة الإلغاء والإعمال، فالإلغاء مثل : (زيدٌ منطلقٌ ظننتُ) والإعمال مثل (زيداً منطلقاً ظننتُ)، وكما هو واضح فالفعل القلبي ملغى عن العمل في الاسمين في الجملة الأولى، عامل فيهما في الجملة الثانية مع تقدمهما عليه.

لقد نظر النحاة إلى هذه الحالة على أساس أنّ الفعل القلبي متأخر عن الاسمين، فيجوز فيه الإلغاء والإعمال، لكنهم مع إجازتهم الوجهين لم تتوحّد عباراتهم في وجه واحد، فقالوا عنه : إنه المختار، وقالوا عنه إنه الراجح، وقالوا عنه إنه مستحسن في وصف آخر، وهذه العبارات ليست متساوية؛ فقد ذهب ابن السراج إلى أنّه يجوز الإلغاء والإعمال في حالة تأخر الفعل، لكنّ الإلغاء عنده أحسن فنجده يقول : «فتلغي الظن إذا تأخّر ولا يحسن الإلغاء إلا مؤخّراً».[1] وأما ابن جني فقد أجاز الوجهين، والمختار عنده الإلغاء، [2] وأمّا ابن الدهان فالإلغاء عنده أولى،[3] وذهب مذهبَ ابنِ الدهان نحاةٌ آخرون، منهم ركن الدين الاستراباذي، [4] ونور الدين الجامي، [5] أما الحريري فذهب إلى أنّ الإلغاء أحسن وأجود، [6] وذهب المرادي إلى أنّ الإلغاء أرجح،[7]، واستشهد له ابن هشام بقول الشاعر :-

آتٍ الموتُ تعلمون فلا يرْ  هبْكم من لظى الحروب اضطرام[8]

---

(١) الأصول في النحو ١ / ١٨١.

(٢) انظر : اللمع في العربية : ٥٤.

(٣) انظر : الفصول في العربية : ٢٠.

(٤) انظر : الوافية في شرح الكافية : ٢٨٠.

(٥) انظر : الفوائد الضيائية ٢ / ٢٨٠.

(٦) انظر : شرح ملحة الاعراب : ٩٧.

(٧) انظر : توضيح المقاصد والمسالك ١ / ٣٧٩.

(٨) لم أعثر على قائله وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ٤٤٥، وشرح الاشموني ١/١٦٠ ومعجم شواهد النحو الشعرية رقم (٢٤١٩).

حيث ألغي الفعل القلبي (تعلم) عن العمل في المفعولين (أت الموت) فارتفعا بالابتداء والاخبار، وأصل التركيب (تعلمون الموت آتيا) فلمّا تقدم الاسمان على الفعل ألغى عن العمل، ورجح الإلغاء أيضاً الاشموني[1] والصبّان.[2]

ومنه قول أبي أسيدة الدبيري:

هُما سَيّدانا يَزْعمان وإنّما يسودانِنَا أنْ يَسّرت غَنَماهُما[3] طويل

والشاهد فيه قوله (هما سيدانا يزعمان) حيث ألغي الفعل (يزعم) عن العمل في مفعوليه لتقدمهما عليه.

ومنه قول الشاعر:

القومُ في أَثري ظننتُ فإنْ يكنْ ما قدْ ظَنَنْتُ فقد ظفرتُ وخابوا[4] كامل

والشاهد فيه قوله (القومُ في أثري ظننت) حيث ألغي (ظن) عن العمل في مفعوليه لتقدمهما عليه، فارتفع (القومُ) بالابتداء، و(في أثري) شبه جملة متعلقة بمحذوف خبر المبتدأ.

وبعد أن استعرضنا آراء النحاة يحسن بنا أن نناقش الفرق الدلالي بين عبارة الإعمال و عبارة الإلغاء.

لدينا عبارتان عند تقدم الاسمين على الفعل القلبي المتصرف :-

الاولى : عبارة الإعمال نحو (زيداً حاضراً ظننت) حيث عمل الفعل في الاسمين.

الثانية : عبارة الإلغاء نحو (زيدٌ حاضرٌ ظننت) حيث ألغي الفعل عن العمل في الاسمين لتقدمهما عليه، وبين العبارتين فرق دلالي واضح.

---

(١) انظر : شرح الاشموني ١ / ١٦٠.

(٢) انظر : حاشية الصبّان ٢ / ٢٨.

(٣) شرح التصريح ١ / ٢٥٤، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ٤٤٦، والدرر اللوامع ١ / ١٣٥.

(٤) لم أعثر على قائله وهو بلا نسبة في شرح قطر الندى وبل الصدى ١٧٥.

إنّ الكلام في العبارة الأولى مكون من جملة واحدة مفرداتها الفعل والفاعل والمفعولين، لكنّ المتكلم لديه عناية بالمفعولين أكثر من الفعل، فقدّم المفعولين لغرض معنوي بلاغي، وكان أصل التركيب (ظننت زيداً حاضراً) لأنّ رتبة الفعل قبل الفاعل والمفعولين، والفرق بين (ظننت زيداً حاضراً) و (زيداً حاضراً ظننت) أنّ المتكلم في الجملة الأولى له عناية بالفعل أكثر من المفعولين، لكن عنايته بالمفعولين أكثر من الفعل في الثانية.

ويمكن أن نرى فرقاً آخر بين الجملتين مرده إلى أنّ المتكلم في ظني يجيب عن أسئلة معينة مفترضة من سائل آخر، وكأنّ المتكلم في الجملة الأولى يجيب مخاطَباً عن سؤالٍ مقتضاه : ماذا ظننت؟ فقال المتكلم : ظننت زيداً حاضراً، فالسؤال كما رأينا معتمد على الظن منذ البداية ، أما في الثانية فكأن المتكلم يجيب عن سؤالٍ مقتضاه : مَنْ ظننت حاضراً؟ فكانت الاجابة زيداً حاضراً ظننت، فالسؤال معتمد على الشخص قبل الظن، ولهذا قدّم الشخص وأخّر الظن.

أما الكلام في عبارة (زيدٌ حاضر ظننت) فإنّ الكلام غير معتمد على الظن، لأن الظن طارىء بعد قولنا : زيدٌ حاضرٌ. ولهذا لم يعمله قال سيبويه : «فإذا ابتدأ كلامه على ما في نيته من الشك أعمل الفعل قدّم أو أخر».[1] وبهذا يتضح أن المتكلم هو أساس الإلغاء والإعمال، فإذا اعتمد المتكلم على الفعل، وأراد أن يخبر به عن مفعوليه أعمله مقدّماً أو مؤخراً أو متوسطاً، وإن لم يعتمد عليه رفع ما بعده ، لأن الفعل غير عامل ولأن المتكلم بدأ كلامه باليقين، ولا أثر لأفعال القلوب حينئذٍ في المفعولين.

ولا يفوتنا أن الكلام مع النصب جملةٌ واحدةٌ تقدّم الفعل أو توسط أو تأخر، أما الكلام مع الإلغاء فهو مكون من جملتين :جملة اسمية مكونة من المبتدأ والخبر، وجملة فعلية مكونة من الفعل والفاعل، وقد ذكر ابن هشام أن جملة العامل الملغى المتأخر والمتوسط تعدّ من الجمل التي لا محل لها من الاعراب، حيث قال :«ومنه

(١) الكتاب : ١ / ١٢٠.

جملة العامل الملغى لتأخره نحو «زيد قائم أظن»، فأمّا العامل الملغى لتوسطه نحو «زيد أظن قائم» فجملته أيضاً لا محل لها، إلا أنها من باب جمل الاعتراض».[1]

وبعد هذا العرض يحسن القول: إن المتكلم مقيّد بالمعنى فليس له أن يعمل ويلغي متى شاء، لأنّ ثمّة فرقاً في المعنى بين الإلغاء والإعمال.

## مواقع الفعل الملغى

يلغى الفعل المتصرف في مواقع معينة منها :[2]

١ـ بين سوف ومدخولها كقول زهير بن أبي سلمى :

وما أَدْري وسَوْفَ إخالُ أَدْري أقومٌ آلُ حصنٍ أَمْ نساءُ[3]

حيث وقع (إخال) بين (سوف) و (مدخولها)، وهو ملغى عن العمل، ولا يفوتنا أن جملة (إخال) اعتراض داخل اعتراض، لأنه معترض بين (سوف) و(أدري) وهما اعتراض بين (وما أدري) و(أقوم آل حصن أم نساء).

٢- بين المعطوف والمعطوف عليه كقول الشاعر :

فما جَنَّةُ الفردوسِ أقبلْتَ تَبْتَغي ولكنْ دَعاكَ الخبزُ أَحْسِبُ والتَّمْرُ[4]

فقد جاء (أحسب) ملغى بين (الخبز) و (التمر)، وهما معطوف ومعطوف عليه.

٣ـ بين معمولي (إنّ) كقول الشعر :

إنّ المحبَّ علمتُ مُصطبرُ ولديه ذنبُ الحبِّ مُغتفَرُ[5]

حيث جاء (علمت) بين (المحبّ) و(مصطبر) وهما معمولان لـ (إنّ) فلم يعمل.

---

(١) مغني اللبيب : ٥٠٠.

(٢) انظر تفصيل مواقع الفعل الملغى في المساعد : ١ / ٣٦٥، وشفاء العليل : ١ / ٣٩٧، ٣٩٨، وهمع الهوامع ٢ / ٢٣٠.

(٣) ديوانه ص ١٣٦.

(٤) لم أعثر على قائله وهو بلا نسبة في الدرر اللوامع ١ / ١٣٦.

(٥) لم أعثر على قائله، وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد ٤٤٥، وحاشية ياسين ١ / ٢٥٣ ومعجم شواهد النحو الشعريه رقم (١٠١٩)

٤- بين الفعل ومرفوعه نحو قام أظنَّ زيدٌ [١] وفيه خلاف فأجاز قسمٌ من النحاة أن نقول : قام أظنُّ زيداً بنصب (زيد) على أنه مفعول أول لـ (أظنّ)، والفعل المتقدم (قام) وضميره المستتر في موضع المفعول الثاني، أمّا الرفع فعلى إلغاء (أظن) بين الفعل وفاعله.

وقد اختلف النحاةُ في مثل هذا المثال الأخير، أي في إلغاء ما بين الفعل ومرفوعه، [٢] حيث ذهب البصريون إلى أنه يجوز الإلغاء والإعمال في الفعل الواقع بين الفعل وفاعله، وعلى هذا يجوز عندهم (قام أظن زيدٌ) بإلغاء الفعل المتوسط بين الفعل وفاعله ويجوز أيضاً (قام أظن زيداً) بإعمال الفعل واستشهدوا بقول الشاعر :

شجاك أظنُّ رَبْعُ الظاعنينا ولم تعبأ بعذل العاذلينا[٣] ١٠/٢

حيث روي بوجهين، رفع (ربع) ونصبه، فمن رفع فهو عنده فاعل للفعل (شجا)، ومن نصب فهو المفعول الأول، والفعل المتقدم عليه مفعوله الثاني.

وذهب الكوفيون إلى أنّ الإلغاء في ذلك واجب لا جائز، ونُقِلَ عن أبي حيان الأندلسي أن القياس لا يجيز الإلغاء «لأنّ الإعمال مترتب على كون الجزأين كانا مبتدأ وخبراً وليسا هنا كذلك، وإلاّ لأدى إلى تقديم الخبر والفعل على المبتدأ».[٤]

وفي اعتقادي أنّ المتكلم مقيّد بالمعنى، فيجوز الإلغاء إذا بني الكلام على ذلك، ويجوز الإعمال إذا بني الكلام على ذلك أيضاً، فإذا اعتمد الشاعر في البيت السابق على الظن أعمله، وإذا لم يعتمد عليه لم يعمله، ومن موقع (أظن) يظهر أن الشاعر لم يعتمد عليه، لذا يجوز الإلغاء بين الفعل وفاعله.

---

(١) انظر : تفصيل الخلاف في إلغاء ما بين الفعل ومرفوعه في المساعد ١ / ٣٦٥، وشفاء العليل ١ / ٣٩٧، ٣٩٨، وهمع الهوامع ٢ / ٢٣٠.

(٢) نفسه.

(٣) لم أعثر على قائله، وهو بلا نسبة في الدرر اللوامع ١ / ١٣٦، وهمع الهوامع ٢ / ٢٣١، وشرح الأشموني ١ / ١٦٠، وحاشية الصبان ٢ / ٢٨.

(٤) همع الهوامع ٢ / ٢٣١.

وأظن أنّ مرد خلاف البصريين والكوفيين هو تنازع العوامل فقولنا : قام أظنّ زيداً. نجد أن (قام) يطلب (زيد اً) على أنه فاعل له، وهذا مذهب الكوفيين الذين يعملون المتقدم من العاملين المتنازعين، ونجد كذلك أن (أظنّ) يطلب (زيداً) على أنه مفعول به، وهو مذهب البصريين الذين يعملون العامل الأقرب للمعمول.

والذي نراه أنّ البحث بهذه النظرة يبعدنا عن جادة الصواب، لأننا نبحث المعنى قبل أن نبحث العامل والمعمول، فالمتكلم إذا اعتمد على الفعل أعمله مقدّماً أو مؤخراً، ولكن لمّا كان (قام) من الأفعال التي لا تلغى، وكان (أظن) من الأفعال التي تلغى فإنه يحسن بنا أن نرفع (زيد) على أنه فاعل للفعل (قام)، لأنّ طلب الفعل للفاعل أقوى من طلبه للمفعول.

## إلغاء الفعل المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل

هناك بعض الأفعال التي تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل وهي «أعلم المتعدية قبل ألف النقل إلى اثنين وأرى وأنبأ ونبّأ وأخبر وخبّر وحدّث اللاتي بمعنى أعلم المذكورة»[1] وسياق جملة الفعل المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل كما يلي :

(الفعل + الفاعل + المفعول الأول + المفعول الثاني + المفعول الثالث)

مثال : أعلمتُ زيداً خالداً حاضراً.

وقد أجاز النحاة إلغاء المتعدي الى اثنين من أفعال القلوب، لكنهم اختلفوا في إلغاء المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل، فقد ذهب ابن السراج إلى أنه لا يجوز إلغاء الفعل المتعدي إلى ثلاثة استناداً إلى أمرين : [2]

الأول : الأفعال في باب علمت وظننت المتعدية إلى مفعولين وأشباهها غير واصلة، فمن هنا حسن الإلغاء فيها لأنها غير واصلة، ولم يجز في أعلمت

---

(١) المقدمة الجزولية في النحو : ٨٢، ٨٣.

(٢) انظر : الأصول في النحو : ١ / ١٨٧.

لأنك إذا علمت أو ظننت فهو شيء وقع في نفسك، وإذا قلت أعلمت فقد أثّرت أثراً أو قعته في نفس غيرك.

الثاني : الملغى -في نظر ابن السراج- كالمحذوف، ونظير له، فإذا حذفت الملغى في المتعدي الى اثنين صحّ الكلام، بينما لا يجوز ذلك في المتعدي إلى ثلاثة، لأنك لو حذفت (أعلمت) من قولك : أعلمت بشْراً خالداً خيرَ الناسِ لبقي الكلام (بشرٌ خالدٌ خيرُ الناس)، وعندئذ يكون (بشر) بغير خبر، والكلام غير مؤتلف وغير تام الفائدة :

ولم يتنبه ابن السراج إلى أنّ المتعدي إلى اثنين لا يجوز فيه بكامله الإلغاء، بل أفعال القلوب فقط الداخلة على اسمين أصلهما مبتدأ وخبر، وإذا نظرنا إلى جملة المتعدي إلى ثلاثة نجد فيها ثلاثة مفاعيل، ولم تكن هذه المفاعيل الثلاثة جملة تامة الاركان قبل دخول الفعل عليها، وهذا ما يجعل الإلغاء صعب التحقق عن ثلاثة مفاعيل؛ لأنّ الإلغاء يعني عودة الجملة الملغى عنها العملُ إلى أصلها.

وإذا دققنا النظر في جملة المتعدي إلى ثلاثة نجد أن المفعولين الثاني والثالث يشكلان جملة قبل دخول الفعل عليهما مكونةً من مبتدأ وخبر، فإذا أردنا الإلغاء فإننا نعامل الثاني والثالث كمفعولي (علم) المتعدي الى اثنين، أي أن الإلغاء يجوز في الثاني والثالث، لأنه يصح أن يكونا جملةً مستقلة بعد الإلغاء، ولأجل أنّ الثاني مجتلب لايقاع الفعل عليه حقيقةً، ولأن الهمزة في (أعلمت) مجتلبة لأجل المفعول الأول إذ كانت (علمت) في الأصل متعدية الى اثنين، ومثلها أنبأت وأخبرت المتعدية بهمزة، ومثلها نبّأت وخبّرت وحدّثت المتعدية بالتضعيف من اثنين إلى ثلاثة.

وذهب ابن أبي الربيع إلى أنه لا يجوز الإلغاء لأمرين [1] أيضاً :-

الأول : أنّ الإلغاء يُبنى على الابتداء لا على الفعل ثم يطرأ الاخبار عما بني عليه من ظن وعلم، وهذا لا يمكن تصوره في المتعدي إلى ثلاثة لأن الكلام لا بدّ من أن يكون مبنياً عليها.

وإذا قيل له هل يجوز (زيدٌ شاخصٌ أعلمت عمراً) على جهة الإلغاء؟ فلا يقبل ابن أبي الربيع مثل هذا المثال على أنه من الإلغاء، إنما على جهة أنك أعلمت عمراً أنّ زيداً شاخصٌ، فتحذف الثاني والثالث للعلم، ولم تأتِ بـ(أعلمت) لتبيّن مسند إخبارك أنه عن علم.

الثاني : أنك أعملت الفعل في المفعول الأول فيبعد إلغاؤه لأنه قد أنِسَ بالعمل، وإنما يكون الإلغاء فيما لم ينصب لأنه إذا أنس بالعمل ضعف الإلغاء، وهذا التعليل في نظري ليس دقيقاً لأنّ قولنا : (زيدٌ قائم علمت) لم يكن فيه الابتداء مبنيّاً على العلم، لكن المتكلم قال جملةً (زيدٌ قائم) ثم أخبرنا بأنه (علم) بهذا الأمر، ولم يكن يريد أن يوصل لنا (زيد قائم) من طريق (علمت).

أما قوله: (زيدٌ شاخصٌ أعلمت عمراً) فيجوز فيه الإلغاء، ويساعد في ذلك التركيب، لأن المتكلم إذا أراد الإلغاء بنى كلامه عليه، وأعاد التركيب إلى أصله، لذا فإنني أميل إلى توجيه قولنا (زيدٌ شاخصٌ أعلمت عمراً) على سبيل الإلغاء لا الحذف، لأن الحذف يحتاج إلى تقدير المحذوف، والمحذوف هنا هو المفعول الثاني والثالث، فكيف نقدّرهما مع أنهما موجودان في التركيب ولا يوجد ما يسدّ محلهما؟ وكذلك لأن الإلغاء يكون جوازاً لا وجوباً، ففي الجملة السابقة يجوز أن يكون (زيداً شاخصاً أعلمت عمراً) بالنصب في المفاعيل الثلاثة وإذا جاز فيها النصب فالأولى الإلغاء لا الحذف.

---

(١) انظر : البسيط في شرح جمل الزجاجي : ١/ ٤٥٤، ٤٥٥.

وأمّا قول ابن ابي الربيع إن الفعل عمل في المفعول الأول فأنِسَ بالعمل فيبعد إلغاؤه ... الخ فقول فيه نظر، لأن الإلغاء يحصل عن المفاعيل لا الفاعلين، ولم أجد من النحاة من يلغي أفعال القلوب عن العمل في فاعلها، فالإلغاء يحصل في العلاقة المفعولية لا الفاعلية، فلو أنّ الإلغاء بالأنس لما ألغيت أفعال القلوب لأنها جميعها تأخذ فاعلاً ملغاةً وغير ملغاة فتأنس به.

وإن قلت لم جاز إلغاء الفعل عن الثاني والثالث فقط؟

قلنا : إن الإلغاء يكون بعودة التركيب إلى الأصل، والثاني والثالث أصلهما مبتدأ وخبر، فيصح استقلالهما جملة تامة الأركان، أما المفعول الأول فلا يصح الإلغاء فيه، لأنه ليس بفعل لأنّ الفعل يطلب فاعلاً، وليس بمبتدأ لأنه لا خبر له، وليس بخبر لأنه لا يقدّر له مبتدأ، ومن ثم فإعمال الفعل فيه أولى.

وكذلك لا يصح الإلغاء عن المفعول الأول، لأن المفعول الأول مجتلب من خارج الجملة الاسمية (المفعولين الثاني والثالث الملغى عنها العمل)، لأجل همزة التعدية، والتضعيف، لذا فتركه على أصله أولى من الإلغاء.

وذهب الجزولي إلى أنه يمتنع الإلغاء في الأفعال المتعديةّ إلى ثلاثة إلاّ إذا بنيت للمفعول، وعندئذ يكون المنصوبان كمنصوبي ظننت مطلقاً[1] أي أن بناءها للمفعول (للمجهول) يجعلنا نحذف الفاعل فيكون المفعول الأول نائباً عن الفاعل، ويتقدم الثاني مكان الأول، والثالث مكان الثاني فيكون الفعل متعدياً في حالة البناء للمجهول إلى اثنين لأنّ الأول حلّ مكان الفاعل ويمكن لنا توضيح الأمر بالشكل التالي :

---

(١) انظر : المقدمة الجزولية في النحو : ٨٢، ٨٣.

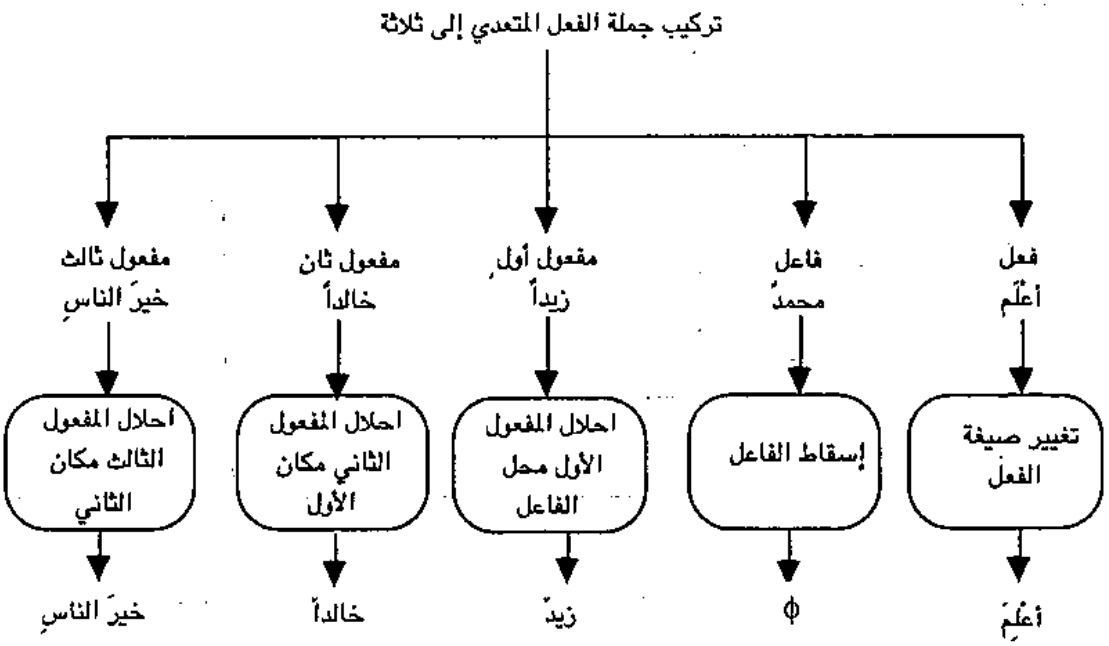


أما ابن الجزري فذهب إلى جواز الإلغاء فيها شأن الإلغاء في أفعال القلوب المتعدية الى اثنين، ولكنه خصص الإلغاء في الثاني والثالث، فما ثبت للمفعولين الأول والثاني فهو ثابت للثاني والثالث أما الأول فحكمه حكم المفعول به في قولك ضربت زيداً [1] وأيّد ذلك السيوطي واستشهد له بما حكى عن العرب من قولهم : «**البَرَكةُ أعلمنا اللهُ مع الأكابرِ**»[2] وقول الشاعر :

وأنت أراني اللهُ أمنعُ عاصم　　وأرأف مستكفى وأسمح واهب [3]

والأصل : أراني اللهُ إياك أمنع عاصم، فتكون ياء المتكلم مفعولاً به اول، وإياك : مفعول به ثان، وأمنع مفعول به ثالث

وذهب الأشموني إلى جواز الإلغاء عن الثاني والثالث [4]

---

(١) انظر : كاشف الخصاصة : ٩٧.

(٢) انظر : المطالع السعيدة ٢٥٣.

(٣) لم أعثر على قائله، وهو بلا نسبة في شرح التصريح على التوضيح ١ / ٢٦٦، والمطالع السعيدة ٢٥٤ والدرر اللوامع ١ / ١٤٠ ومعجم شواهد النحو الشعرية رقم (٣٨٠).

(٤) انظر : شرح الاشموني ١ / ١٦٦.

# القسم الثاني
# إلغاء العمل بالتعليق

## التعليق لغةً

التعليق : مصدر الفعل (علّق)، مضعف الوسط، على وزن تفعيل، وتعليق الحكم: عدم القطع به، [1] وهو «مأخوذ من قولهم: (امرأة معلّقة)، أي مفقودة الزوج فتكون كالشيء المعلّق، لا مع الزوج لفقدانه، ولا بلا زوج لتجويزها وجوده، فلا تقدر على التزوّج»، [2] ويصف ابن الخشاب هذا الاسم فيما نقل عنه بقوله « لقد أجاد أهل الصناعة في هذا اللقب لهذا المعنى».[3]

## التعليق اصطلاحاً

يقصد بالتعليق في الاصطلاح النحوي: إبطال عمل أفعال القلوب لفظاً لا محلاً لمجيء ما له صدر الكلام بعدها،[4] ويمثل له النحاة بأمثلة كثيرة، فمثلاً، في قولنا (علمت ما زيدٌ قائمٌ) نجد أنّ الفعل (علم) المتعدي إلى مفعولين لم يعمل في مفعوليه لوجود (ما) النافية، لأنّ لها الصدارة، وما له الصدارة لا يعمل فيه ما قبله من العوامل، و فيما بعده، غير أنّ الاسمين بعد (ما) النافية في المثال السابق في محل نصب مفعولي (علم).

عندما ندقق النظر في الحد السابق نجده لا يعطينا وصفاً دقيقاً للتعليق، اذ إنه جعل التعليق في عمل أفعال القلوب دون تحديد، فمن المعروف أنّ الفعل يعمل

(١) انظر : لسان العرب مادة «علق».

(٢) الكليات : ٢ / ٦.

(٣) الأشباه والنظائر في النحو ٤ / ٤١.

(٤) انظر : شرح الكافية في النحو ٢ / ٢٧٩.

في فاعله ومفعوليه، لكن التعليق عن العمل حاصل في المفعولين، أما الفاعل فهو باقٍ كما هو لم يلحقه أي تعليق.

ويبدو أن الأردبيلي قد تنبه لهذا الامر في تحديده للتعليق بأنه إبطال العلاقة المفعولية بين أفعال القلوب ومفعوليها لفظاً لا معنى.[1]

وكما نرى فإن التعليق محدد في مجال العلاقة المفعولية، أما العلاقة الفاعلية فهي باقية كما هي دون تعليق، غير أنّ الأردبيلي جعل التعليق في اللفظ لا في المعنى، أما تعليق العامل عن العمل في لفظ المعمول فأمر واضح، ويتمثل في عدم ظهور الحركة المتوخاة من العامل على المعمول، مما يعطينا دليلاً على عدم عمل العامل في لفظ المعمول، أما العمل في المعنى فأمر غير مفهوم إلا على أساس أنه يقصد المحل الاعرابي، لأن الفعل يطلب الاسمين مفعولين له لكنه غير قادر على الوصول إليهما لفظاً لوجود عائق يعيق عمله.

كما يمكن لنا أن نرى أنّ التعليق يحصل بوجود عنصر يمنع وصول الفعل القلبي إلى مفعوليه، وهذا العنصر يسمّى (المعلِّق) -بكسر اللام وتشديدها-، وكثيراً ما يكون لهذا العنصر الصدارة مما يجعله يعيق عمل الفعل، ويمكن لنا أن نوضح هذا الأمر بمراجعة أصل التركيب الجُملي لجملة أفعال القلوب.

فنقول : تتكون جملة أفعال القلوب من العناصر التالية :

(الفعل القلبي + الفاعل + المفعول الاول + المفعول الثاني)، ومن المعروف أن المفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، إذ لا تدخل أفعال القلوب إلا على الجملة الاسمية التي تتكون من مبتدأ وخبر، فمثلاً، (محمدٌ قائم) جملة اسمية، تتكون من مبتدأ وهو (محمد)، وخبر وهو (قائم)، وعندما ندخل عليها الفعل القلبي (علم) تصبح (علمتُ محمداً قائماً)، فينتصب الاسمان على أنهما مفعولا (علم)، وهذا التركيب غير معلّق وغير ملغى، فإذا أردنا تعليق الفعل عن العمل في مفعوليه أدخلنا عنصراً جديداً،

---

(١) انظر : شرح الأنموذج في النحو : ١٥١.

وهو المعلَّق بين (الفعل وفاعله) والاسمين، فيصبح التركيب كما يلي: (علمتُ ما محمدٌ قائمٌ)، فدخول العنصر الجديد على التركيب هو الذي جعل أثر الفعل غير ظاهر من الناحية اللفظية، لكنّ الفعلَ عاملٌ في المحل إذ إنّ محل جملة (ما محمدٌ قائم) هو النصب.

ونحد التعليق بأنه امتناع الفعل عن العمل في معموله لفظاً لا محلاً لوجود مانعٍ لفظي يمنع ذلك. وبذلك نجعل المجال أكثر اتساعاً ليشمل أنواعاً أخرى تعلّق غير أفعال القلوب، ويكون التعليق عن المعمول المنصوب لا المرفوع.

## أدلة عمل الفعل في محل الجملة بعد المعلَّق

يتضح لنا أن الفعل عامل في محل الجملة بعد المعلَّق من خلال ما يلي :

أولاً : إذا اختفى المعلَّق من التركيب فإنّ الفعل يعمل في الجملة المعلَّق عنها العمل إذا كانت تامة الأركان، أي مكونة من مبتدأ وخبر على نحو ما هو معروف في الجمل التي تدخل عليها أفعال القلوب .

ثانياً : لا يمكن تقدير مفعولين للفعل المعلَّق مع وجودهما بعد المعلَّق، إذ إن وجود الاسمين اللذين كانا مفعولين قبل التعليق يغني عن حاجة الفعل لهما لفظاً، لكنه طالب لهما في المحل والتقدير.

ثالثاً : يصح أنْ نقدر مفرداً موقع الجملة المعلَّق عنها العمل، وما يصح وقوع المفرد مكانه له محل من الإعراب، إذ إن الجملة التي لها محل من الإعراب هي في تقدير مفرد[1] على نحو ما تقتضيه قواعد الجمل في العربية.

رابعاً : يجوز العطف بالنصب على محل الجملة المعلَّق عنها العمل، وإذا عرفنا أن محلها النصب فإن جواز العطف بالنصب هو عطف على المحل لا

---

(١) انظر : مغني اللبيب : ٥٠٠، وأسرار النحو : ٢٤٥

اللفظ، فيجوز(علمت ما زيدٌ قائمٌ وبكراً ) فقولنا (بكراً )
معطوف على محل جملة (ما زيد قائم )، ولما عطف بالنصب واللفظ
مرفوع فإن العطف على المحل، ومنه قول كثير عزّة :

وما كنتُ أدري قبل عزّة ما البكا ولا موجعاتِ القلب حتى تولّت[1]

فقوله (موجعاتِ ) بالنصب معطوف على محل جملة (ما البكا )التي هي بدورها في محل نصب مفعولي (أدري).

## بين الإلغاء والتعليق

يشترك الإلغاء مع التعليق في أنّ الفعل لا يظهر له أثر في مفعوليه، غير أنّ هذا الأثر يكون مقدّراً في التعليق، غير مقدر في الإلغاء، ويمكن لنا أن نلحظ بعض الفروق بين الإلغاء والتعليق من خلال ما يلي :-

أولاً : الإلغاء جائز بينما التعليق واجب، [2] ففي قولنا (محمدٌ قائمٌ ظننت) يجوز الإلغاء ولا يجب إذا لم يكن من شيء يمنع ذلك، لأنه إذا أردنا الإعمال نقول (محمداً قائماً ظننت)، فيصح الإعمال عند ئذ كما يصح الإلغاء إذا قصد المتكلم حالةً بعينها، أما التعليق فهو واجب لاجائز، فقولنا (علمت ما محمدٌ قائمٌ) عُلِّق الفعل عن العمل في مفعوليه وجوباً لوجود معلِّق يمنع عمل الفعل في المفعولين، ولا يصح (علمت ما محمداً قائماً) لتعليق الفعل .

ثانياً : يعتمد الإلغاء علي المعنى المقصود في نفس المتكلم، فهو الذي يحدد إذا كان الفعل ملغى، أو غير ملغى، بينما الإلغاء اللفظي في التعليق لا

---

(١) ديوانه ص ٩٥.

(٢) انظر : شرح الكافيه في النحو :٢ / ٢٨٠، وتوضيح المقاصد والمسالك ١ / ٣٧٩، والكليات ٢ / ٦، وجامع العلوم في اصطلاحات الفنون ١ / ٣٢٨، وموسوعة اصطلاحات الفنون ٤ / ١٠١٤، وشرح الكواكب الدرية ١ / ١٤٦.

يعتمد على المتكلم، إنما يعتمد الألفاظ المعلّقة في التركيب نفسه، بمعنى أن سبب الإلغاء يعود للمتكلم، بينما سبب التعليق يعود للتركيب، ولا تأثير للمتكلم فيه بالتعليق أو عدمه، لأنّ سبب التعليق انتقل من المتكلم إلى مفردات الجملة.

ثالثاً : الإلغاء إبطال العمل في اللفظ في والمحل، وإذا كان كذلك فليس من داعٍ لتقدير المفعولين أوتقدير جملة موقعهما، لكن التعليق إبطال في اللفظ دون المحل فيجب علينا تقدير جملة في موضع المفعولين، لأن لها محلاً من الإعراب ومحلها النصب.

رابعاً : الإلغاء يعتمد على تغيير ترتيب مفردات الجملة الخاصة بأفعال القلوب، كأن تتوسط أفعال القلوب، أوتتأخر عن مفعوليها، أما التعليق فيعتمد على وجود عنصر يمنع عمل العامل في مفعوليه، وقد يكون هذا العنصر مما له الصدر فلا يعمل الفعل في لفظ المفعولين، وقد يكون هذا العنصر ركناً من أركان الجملة الاسمية التي يدخل عليها المعلّق، فإذا كان مما له الصدر لا يظهر للفعل أثر لفظي فيه، لأن ألفاظ الصدارة لا يعمل فيها ما قبلها من العوامل اللفظية، ولا فيما بعدها

خامساً : الجملة مع التعليق بتأويل مفرد لأن لها محلاً من الاعراب، ومحلها النصب، أما الجمله مع الإلغاء فلا محل لها لأنه لا يقع مفرد موقعها.[1]

سادساً : يجوز العطف على موضع الجملة المعلّق عنها العمل بالنصب،[2] ويجوز العطف على اللفظ بالرفع، وعندئذ يكون المعطوف في حكم المعطوف عليه، لأن المعطوف يتبع المعطوف عليه، فإذا عطفت على الموضع فالمعطوف في حكم موضع الجملة المعلّق عنها العمل، وإذا عطفت على اللفظ فالمعطوف في حكم لفظ الجملة، وهو الرفع.

---

(١) انظر : أسرار النحو : ٢٤٥.

(٢) انظر : شرح ألفيه ابن معطي ١ / ٤٠٨ وشرح التصريح على التوضيح ١ / ٢٥٧، ٢٥٨.

أما الجملة الملغاة مع الإلغاء فليست ذات محل إعرابي، لأن الفعل ملغى في اللفظ والمحل، وعند العطف لا يجوز العطف إلا على لفظها، كما أنّها تصبح حينئذ ابتدائية، وما يعطف عليها فهو في حكمها، فإذا كانت إبتدائية مثل (محمدٌ قائمٌ ظننت) فلا محل لها من الاعراب، والجملة المعطوفة عليها لا محل لها من الإعراب كذلك.

سابعا : الإلغاء يكون في اللفظ والمحل، أما التعليق فهو في اللفظ دون المحل، فكل تعليق إلغاء، وليس كلُّ إلغاء تعليقاً،[1] ويمكن تسمية التعليق بـ(الإلغاء اللفظي).

ثامناً : الإلغاء مما يختص بأفعال القلوب، أما التعليق فيشمل أ فعال القلوب وغيرها على نحو ما سنرى في الأفعال التي تعلّق.

## عناصر التعليق

يعتمد التعليق على وجود ثلاثة عناصر هي :

أولاً : الفعل الذي يعلّق عن العمل، ويمكن تسميته بـ (المعلّق)، ولا يجوز حذفه، أو الاستغناء عنه، وعند التعليق لا نجد له أثراً في لفظ المعمول المعلّق عنه العمل.

ثانياً : المعلّق، وهو المسبب للتعليق، بحيث يمنع ظهور الأثر المتوقع من العامل في المعمول، وغالباً ما تكون له الصدارة، وقد يكون المعلّق حرفاً، وقد يكون اسماً على نحو ما هو موضح في المعلّقات.

ثالثاً : الجملة التي يتم تعليق الفعل عنها، ويمكن تسميتها ب(المعلّق عنه)، أي المعلّق عنها عمل الفعل، ولا يظهر للفعل أثر في لفظ الجملة بسبب وجود المعلّق . ويمكن أن نوضح عناصر التعليق من خلال ما يلي من الأمثلة :

---

(١) انظر : شرح المفصل ٧ / ٨٦.

١- علمت لمحمدٌ قائم .

المعلَّق : (علم ) المتعدي إلى مفعولين حيث لم يعمل في مفعوليه لفظاً، وعمل فيهما محلاً.

المعلِّق : (لام الابتداء) التي تقتضي الصدراة، حيث منعت الفعل من العمل في المفعولين لفظاً لا محلاً.

المعلَّق عنه : (محمدٌ قائم) حيث لم يظهرالأثر المتوقع للفعل في هذه الجملة لوجود لام الابتداء.

٢- ماعلمتُ أمحمدٌ حاضرٌ وخالداً؟

المعلَّق : (علم) المتعدي إلى مفعولين.

المعلِّق : (همزة الاستفهام) وهي من حروف الصدارة.

المعلَّق عنه : جملة (محمدٌ حاضر) حيث لم يؤثر في لفظها الفعلُ لتعليقه عن العمل فيها.

٣- ظننت ما أحدٌ حاضرٌ.

المعلَّق : (ظنَّ) المتعدي إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر.

المعلِّق : (ما) النافية، وهي من الحروف التي لها الصدارة.

المعلَّق عنه : (أحدٌ حاضرٌ) ، ولم يظهر للفعل تأثير لفظي في هذه الجملة.

بعد أن ذكرنا عناصر التعليق نوضح هذه العناصر بشيء من التفصيل على النحو الآتي :

## أولا : المعلَّقات (أفعال التعليق)

عندما بحث النحاة التعليق وجدتهم كثيراً ما يوردون هذه الظاهرة في باب أفعال القلوب، فهل التعليق مما يختص بأفعال القلوب وحدها؟ أم أنه يشمل غيرها من الأفعال؟

لم أجد لدى النحاة رأياً واحداً للإجابة عن هذا السؤال، إذ لم تتفق آراؤهم إزاء هذه المسألة، لقد ذهب ثعلب والمبرد وابن كيسان إلى أنه لا يعلّق من الأفعال إلا ما كان بمعنى العلم، أما الافعال التي بمعنى الظن فلا تعلّق، ورجّح هذا الرأي الشلوبين، ووجّهه إدريس (*) بأن المعلِّق في الأصل حرف الاستفهام وحرف التأكيد، والاستفهام تردد، والظن تردد فلا يدخل على مثله، وأما التأكيد فتحقيق الشيء، والظن تردد فهما نقيضان، وبذلك لا يدخل التأكيد على الظن لأنه نقيضه.(٢)

ويمكن لنا أنْ نوضّح توجيه إدريس بالمثالين التاليين :

١- ما علمت أزيد قائم أم عمرو ، حيث علّق (علم) عن العمل في مفعوليه لوجود المعلِّق (همزة الاستفهام)، وهو جائز لأنه من أفعال العلم.

٢- ما ظننت أزيد قائم أم عمرو ، لايجوز هذا المثال عند إدريس لأنه ظن، والظن تردد، والمعلِّق حرف استفهام، وهو تردد، فلا يكون الاستفهام بعد الظن لأنه مثله.

ولكن قد يصح هذا التعليل إذا كانت المعلِّقات هي حروف الاستفهام وحدها، فماذا نقول في حرف التأكيد، كقولنا : (ظننت لمحمدٌ قائم) وفيها دخل الظن على التأكيد، وهما نقيضان؟ إنّ الأمر من قبيل العناية بالدلالة، فالمتكلم لديه ظن في قيام محمد، فأراد توكيد الظن باللام، فقال ما قال، وليس هناك تناقض لأنّ الأمر يعني الدلالة قبل البحث عن العامل والمعمول. ثم إنّ هذا التوجيه يصح إذا كانت المعلِّقات هي حروف الاستفهام، والتأكيد وحدها، لكنه لا يصح إذا ما علمنا أنّ المعلِّقات تشمل حروف الاستفهام، واسماءه، والتأكيد، وحروف النفي، ولام القسم،

---

(*) هو إدريس بن محمد بن موسى الأنصاري، نحوي، أديب مقرىء، روى عن أبي جعفر بن يحيى القرطبي، سكن سبتة، وكان مشكوراً في أدبه وفضله (ت ٦٤٧هـ) انظر ترجمته في (بغية الوعاة ١ / ٤٣٦)).

(٢) انظر : همع الهوامع ٢ / ٢٣٤.

وغيرها على نحو ما سنوضحه في المعلّقات، وذهب نحاة آخرون منهم ابن عقيل، وابن الجزري، وابن كمال باشا، وغيرهم إلى أن التعليق مما يختص بأفعال القلوب المتصرفة، [1] وذهب ابن عصفور إلى أنه يجوز تعليق غير أفعال القلوب، كأفعال السؤال والرؤية كقولهم: (سل أبو من زيد)، و(أما ترى أيُّ برقٍ هاهنا) [2]، وإليه ذهب أبو حيان الاندلسي [3]، ومن النحاة من زاد على ذلك أن التعليق ليس من خواص أفعال القلوب وحدها، إنما يشاركهن فيه مع الاستفهام خاصة أفعال أخرى هي [4]:

- (نظر) سواء أريد به نظر العين نحو قوله تعالى: **﴿قل سيروا في الأرض فانظرواكيف كان عاقبة المكذبين﴾**،[5] أم نظر القلب نحو قوله تعالى: **﴿فانظري ماذا تأمرين﴾**. [6]
- (أبصر) نحو قوله تعالى: **﴿فستبصر ويبصرون بأيّكم المفتون﴾**[7]
- (تفكّر) نحو قول جامع بن عمرو بن مرخية الكلابي:

حُزَقٌ إذا ما القومُ أبدوا فكاهةً تَفَكّرَ أإيّاهُ يَعنونَ أم قِردا[8]

---

(١) انظر: شرح ابن عقيل ٤٣٢/١، ولباب الاعراب ٤١٦، وتوضيح المقاصد والمسالك ١ / ٢٧٨، وشرح المكودي ١١٦/١، وكاشف الخصاصة ٩٣، وشرح التصريح على التوضيح ١ / ٢٥٦، ٢٥٧، وأسرار النحو ٢٤٥.

(٢) انظر: المقرّب: ١٣٣.

(٣) انظر: تذكرة النحاه: ٣٠٨.

(٤) انظر: المساعد: ١ / ٣٦٩، ٣٧٠، وشفاء العليل: ١ / ٤٠٠، ٤٠١، وهمع الهوامع: ٢ / ٢٣٥، ٢٣٦، وحاشية الخضري: ١٥١/١.

(٥) سورة النحل آية ٣٦.

(٦) سورة النمل آية ٣٣.

(٧) سورة القلم آية ٥.

(٨) الشاهد لجامع بن عمرو بن مرخية الكلابي في شرح الشافية: ٣٤٩، وبلا نسبة في شرح المفصل ٩ / ١١٨، والمساعد ٣٦٩/١ و٣٧٠، وهمع الهوامع ٢٣٥/٢، والدرر اللوامع ١٣٧/١

- (يسأل) نحو قوله تعالى : **(يسألون أيّان يومُ الدين)** [1]

- (يبلو) نحو قوله تعالى : **(ليبلوكم أيكم أحسنُ عملا)** [2]

- (نسي) كقول زياد الأعجم :

ومن أنتم إنا نسينا من انتم وريحكم من أيّ ريح الأعاصر[3]

وأجاز يونس بن حبيب تعليق الأفعال التي لم يسمع مجيء شواهد على تعليقها لكنّ الجمهور لم يوافقوه على ذلك. [4]

وزاد الأشموني (يستنبئ)،[5] واستشهد له بقوله تعالى : **(ويستنبئونك أحقٌّ هو)**، [6] وذكر الأنباري (يبيّن) [7] ، كما في قوله تعالى : **(يبيّن لنا ما لونها)**[8] ولخص محمد محيي الدين عبد الحميد الأفعال التي يجوز تعليقها في أربعة أنواع من الأفعال :[9]

- أفعال الشك التي لا يترجّح فيها جانب على آخر، نحو شككت أزيدٌ عندك أم عمرو؟ ونسيت أإبراهيم مسافر أم خالد؟ ، وترددتُ أكان معي خالد أمس أم لم يكن ؟.

---

(١) سورة الذاريات آية ١٢.

(٢) سورة هود آية ٧.

(٣) شعر زياد الاعجم، ص ٣٠.

(٤) انظر : همع الهوامع ٢ / ٢٣٦.

(٥) انظر : شرح الاشموني ١ / ١٦٢.

(٦) سورة يونس آية ٥٣.

(٧) انظر : البيان في غريب اعراب القرآن ١ / ٩٢.

(٨) سورة البقره آية ٦٨.

(٩) انظر منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ١ / ٤٣٢، ٤٣٣.

- كل فعل يدل على العلم نحو : تبينت أصادق أنت أم كاذب؟، واتضح لي أمجتهد أنت أم مقصر ؟.

- كل فعل يطلب به العلم نحو :فكّرت أتقيم أم تسافر؟،وامتحنت علياً أيصبر أم يجزع؟، وبلوت إبراهيم أيشكر الصنيعة أم يكفرها؟، وسألت أتزورنا غداً أم لا؟ واستفهمت أمقيم أنت أم راحل؟

- كل فعل من أفعال الحواس الخمس نحو لمست وأبصرت واستمعت وشممت وذقت.

ويلاحظ أن محمد محيي الدين عبد الحميد قد اعتمد على الاستفهام كمعلّق للفعل عن العمل ، كما أنّه لم يدعم رأيه بنص ثابت موثق بل جاء بأمثلة من إنشائه، وهذا ما يجعلنا ننظر في ما جاء به من أمثله مصنوعة، ونقيسها على الشواهد الصحيحة، فنقبل ما وافق الشواهد الصحيحة، ونستخلص الأمثله الصحيحة من الامثله السقيمه، والمصنوعة، والأحوط أنْ لا نقبل التعليق في كل الافعال، بل نستند فيه إلى ما سمع تعليقه في الشواهد الصحيحة الثابتة. وعلى العموم فإنّ التعليق مما يختص بأفعال القلوب، وقد تعلق بعض الأفعال الأخرى، كما رأينا. غير أنّ تعليقها يكثر بالاستفهام، ولهذا فإنّ التعليق بالاستفهام مما يختص بأفعال القلوب، وغيرها من الأفعال التي تعلق، أما التعليق بمجموعة المعلّقات الأخرى فهو مما يختص بأفعال القلوب على الأرجح.

وقد يأتي بعض الكلام ملبساً بحيث يجوز فيه التعليق وغيره، ومثلُ ذلك قولنا : (علمت من قام)، إنْ جعلت (من) استفهامية يكون الفعل معلقاً لأنّ الاستفهام له الصدارة، والمعنى: علمت ثم سؤال عن من قام. وإنْ جعلت (من ) اسماً موصولاً بمعنى (الذي)، أي علمت الذي قام، فالفعل غير معلّق لأن الاسم الموصول هو مفعول به ثم أن المعنى إذا كانت (من) موصولة أنك عرفت ذات القائم بعد أنْ كنت لا تعرفها، أما إن جعلتها استفهامية فليس في الكلام مثل هذا المعنى، فربما كنت تعرف ذات القائم قبل ذلك، لكن كلمة

الاستفهام لا تقع مفعولاً للفعل (علم) لأن لها صدر الكلام فتكون الجملة (من قام) في محل مفعولي (علم).

كما أنّ سياق الكلام هو الذي يجعل المعلّق وما بعده متعلقاً بالفعل، ففي قوله تعالى : **(ثم بعثناهم لنعلم أيُّ الحزبين أحصى لما لبثوا أمدا)**[1] نجد أنّ (أيُّ الحزبين أحصى) متعلقة في المعنى بـ(نعلم) متأخرةً عنها في الدلالة والتركيب، لأنها لا يجوز أن تكون مستقلةً عنها، مبتدأً بها في المعنى، لأنّ الله سبحانه وتعالى أنام أهل الكهف سنين عدداً ثم بعثهم لعلّة معينة يعلمها هو، وهي أن يعلم كم لبثوا، فلو قطعنا (أيُّهم أحصى) عن (نعلم)، وقدمناها عليها في المعنى أصبح الكلامُ فاسد النظم والمعنى، لأن المعنى يصبح (ثم بعثناهم لأيّهم أحصى لما لبثوا أمداً نعلم)، وهذا الكلام مفكك لا معنى له.

## ثانياً:المعلّقات (أدوات التعليق)

المعلّق هو العنصر الذي يسبب تعليق الفعل عن العمل في لفظ الجملة بعده، وللمعلّقات صورٌ مختلفة هي :-

- **الاستفهام وله صور متعددة :**[2]

أ- أن يكون المعلّق حرفاً من حروف الاستفهام يفصل بين الفعل المعلّق والجملة المعلّق عنها العمل، ومنه قوله تعالى : **(وإن أدري أقريب أم بعيد ما توعدون)**[3]

---

(١) سورة الكهف آية ١٢.

(٢) انظر : تسهيل الفوائد : ٧٢، وشرح ابن عقيل ١ / ٤٣٨، ٤٣٩، وشفاء العليل ١ / ٣٩٩، ٤٠٠، وهمع الهوامع ٢ / ٢٣٤، ٢٣٥.

(٣) سورة الانبياء آية ١٠٩.

ب- أن يكون المعلَّق اسماً من أسماء الاستفهام، وهو مبتدأ في الجملة المعلَّق عنها العمل، كقوله تعالى : **(لنعلم أيُّ الحزبين أحصى)** [1]، فقوله تعالى (أيُّ) استفهام، وهو مبتدأ في الوقت نفسه، وبذلك يتضمن عنصرين : عنصر الاستفهام، وهو عنصر المعلِّق، وعنصر المبتدأ، وهو جزء من المعلَّق عنه العمل.

جـ- أن يكون المعلِّق اسماً من أسماء الاستفهام مضافاً إليه أحد المفعولين، نحو (علمت أبو من زيد)، فقوله (من) يفيد الاستفهام من حيث المعنى، وهو في محل جر مضاف إليه.

ولكن ما سبب التعليق بالاستفهام؟

إذا دققنا النظر في أدوات الاستفهام : حروفاً كانت أو أسماء نجد أن لها الصدارة، وماله الصدارة يمنع ما قبله من العمل فيه ،وفيما بعده، قال الصيمري: «واعلم أن ما قبل الاستفهام لا يعمل فيما بعده، لأن الاستفهام له صدر الكلام، فلو أعملت ماقبله فيما بعده خرج من أنْ يكون صدراً»[2] ، ويبدو أن هذا التعليل سليمٌ لأن ما بعد الاستفهام يصبح جملة جديدة، لكنه يرتبط دلالة بما قبله من الكلام، فقولنا : (علمت أزيد عندك أم عمرو؟)، نجد فيه أن الهمزة علقت (علم) عن العمل في المفعولين، وما بعد الاستفهام في حكم المبتدأ لفظاً وتركيباً، ولكن قد يقال إنّ حروف الجر تدخل على أدوات الاستفهام، فكيف يكون لها الصدارة؟ فنقول إنّ دخول حروف الجر على أدوات الاستفهام كثير، فمنه قوله تعالى : **(فيمَ أنت من ذكراهـــا)**[3] و **(فناظرةٌ بم يرجع المرسلون)**[4] و، فيه وجب أن يعمل فيها حرف الجر مقدماً عليها - مع أنّ لها الصدارة- لأن حروف الجر لا تقوم بأنفسها، ولا تؤخر كما

---

(١) سورة الكهف آية ١٢.

(٢) التبصرة والتذكرة : ١ / ٤٧١.

(٣) سورة النازعات آية ٤٣.

(٤) سورة النمل آية ٣٥.

يؤخر الفعل عن منصوبه، فلذلك لم يكن بد من إعمالها في هذه الأسماء،[1] كما أن عمل حروف الجر تأكيد لاسمية هذه الأسماء، ولا يمنع ذلك من صدارتها، ولا يفوتنا أن نذكر أن الحروف الجارة لا تدخل على أدوات الاستفهام كافة بل على الأسماء منها، أما الحروف كهمزة الاستفهام فلا تدخل عليه حروف الجر لأنها مثلها في الحرفية.

وقد يقال : إنّ أدوات الاستفهام لها الصدارة، فكيف تسبقها حروف العطف نحو قوله تعالى : **(فهل أنتم مسلمون)**،[2] حيث تقدمت الفاء على (هل) الاستفهامية؟ فالجواب عن ذلك :

إنّ دخول حروف العطف على أدوات الاستفهام لا يقدح في صدارتها في التركيب، لأن حروف العطف غير عاملة، والفائدة منها الربط بين المعطوف والمعطوف عليه، ثم إنّ الهمزة لا يتقدم عليها العاطف كقوله تعالى : **(أثمّ إذا ما وقع آمنتم به)** [3] وقوله تعالى : **(أفتؤمنون ببعض الكتاب)** [4] حيث تقدمت همزة الاستفهام على العاطف «ثم» و«الفاء»، ويعود ذلك إلى أن الهمزة أم الباب – أدوات الاستفهام – ومعنى ذلك أنها تشمل صفات كثيرة تزيد على صفات أخواتها، فكان من ذلك أن أخواتها يتقدم عليهن العاطف، أما هي فلا يتقدم عليها شيء، قال ابن يعيش : «ولقوتها وغلبتها وعموم تصرفها جاز دخولها على الواو والفاء وثم».[5]

وجملة الأمر أن أدوات الاستفهام تعلّق الفعل القلبي عن العمل في مفعوليه لأن لها الصدارة، ويظهر تصدرها من خلال بناء الكلام عليها، فالسامع يبني الكلام على أصله، فلو جاء كلام في الصدارة ثم تبعه استفهام ثم بقية الكلام، لم يميز السامع أأدوات الاستفهام راجعة لما قبلها أم لما بعدها؟ ولكن لمّا كانت أدوات

---

(١) انظر : التبصرة والتذكرة ١ / ٤٧١.

(٢) سورة الأنبياء آية ٦٩.

(٣) سورة يونس آية ٦.

(٤) سورة البقرة آية ٨٥.

(٥) شرح المفصل ٨ : ١٥١.

الاستفهام تقتضي الصدارة وجب أن تكون راجعةً لما بعدها لأنه لا يتقدم عليها ما يعمل فيها أو فيما بعدها.

إن الاستفهام بأدواته ينقل الجملة من الخبر إلى الاستخبار، فعندما يدخل على الجملة، يجب أن يكون مقدماً عليها ليفيد المعنى الذي من أجله دخل على الجملة، وهو الاستفهام، قال ابن يعيش : «قد تقدم أنْ الاستفهام له صدر الكلام من قبل أنه حرف دخل على جملة تامة خبرية فنقلها من الخبر إلى الاستخبار فوجب أن يكون متقدماً عليها ليفيد ذلك المعنى».[1]

إن أدوات الاستفهام تمنع الفعل من العمل مع أنَّ الفعل متصدر عليها، وهي متصدرة كذلك، فكيف لا يعمل المتصدر الأول فيها؟ فنقول : إنّ في جملة الأفعال المعلقة بالاستفهام متصدرين : متصدر بالوضعية، ومتصدر بالأهمية وهو ما يجعله المتكلم في بداية الكلام فقولك : علمت أزيد عندك أم عمرو؟ نجد فيه متصدرين : متصدر بالوضعية وهو الاستفهام، ومتصدر بالأهمية، وهو (علمت)، ولكن لمّا كانت أدوات الاستفهام عمدة في الصدارة، كان عليها ألا تجعل تصدر كلام آخر عليها من قبيل اليسر والسهولة، فكانت هذه الادوات مؤثرة فيه، معلّقة له عن العمل فيما بعدها.

- (لو)، نحو قول حاتم الطائي

وقد علم الأقوامُ لو أنّ حاتماً  أراد ثراء المال كان له وفر[2]

---

(١) شرح المفصل ٨ : ١٥٥.

(٢) ديوانه ص ٥١.

- النفي

قد يكون المعلِّق واحداً من حروف النفي، وله ثلاثة حروف مشهورة وهي :

١- (ما) ومنه قوله تعالى : **(وظنوا مالهم من محيص)**.[١]

٢- (إنْ) ومنه قوله تعالى : **(وتظنون إن لبثتم إلا قليلا)**.[٢]

٣- (لا) كقولك :ظننت لا زيدٌ مسافرٌ ولا عمرو.

وذهب الأشموني، والصبان إلى أنّ «إنْ» و«لا »النافيتين المعلِّقتين للأفعال لا تكونان معلِّقتين إلا في جواب قسم ملفوظ أو مقدّر نحو : علمت والله إنْ زيد قائم، وعلمت إنْ زيد قائم، وعلمت والله لا زيد في الدار ولا عمرو، وعلمت لا زيد في الدار ولا عمرو.[٣]

ولكن لا خلاف في كون هذه الحروف النافية تعلِّق العمل لأنّ لها الصدارة، إنما الخلاف في محل الجملة بعد هذه الحروف، فالأصل أن تكون في محل نصب مفعولي (علم)،ولكنها لمّا كانت في جواب القسم فهي لا محل لها من الإعراب وبهذا فهي في محل من جهة، وليس لها محل من جهة أخرى.

- لام القسم [٤] ومنه قول لبيد :

ولقد عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي ... إنّ المنايا لا تَطيشُ سِهامُها[٥]

وهذا البيت محتمل لوجهين :[٦]

---

(١) سورة فصلت آية ٤٨.

(٢) سورة الاسراء آية ٥٢.

(٣) انظر : شرح الاشموني ١ / ١٦٠، وحاشية الصبان ١ / ٣٠.

(٤) انظر : شرح المكودي ١ / ١١٧.

(٥) نسب للبيد في الكتاب ٣/١١٠، والدرر اللوامع ٢/٢٦٣، ورواية الديوان

صادفن منها غِرَّةً فأصبنها ... إنّ المنايا لا تطيش سهامها

انظر : ديوانه ص ٣٠٨، وحينئذ لا شاهد فيه.

(٦) انظر : تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ٤٥٣.

الأول : تعليق (علمت) بـ (لام القسم)،[*] والثاني : أن يكون (علمت) ليس فعلاً قلبياً إنما خرج عن معناه الأصلي، ونزل منزلة القسم لافادته تحقيق الشيء وتوكيده، وهو حينئذ لايطلب مفعولين، ولا يتصف بالتعليق، ولا شاهد في البيت على الوجه الثاني لأنه ليس فيه تعليق.

- لام الابتداء

تعلّق لام الابتداء الأفعال، ومنه قوله تعالى: **(ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق )**، [٢] حيث علقت لامُ الابتداء في (لمن) الفعَل (علم) عن العمل في مفعوليه، قال عبد القاهر الجرجاني : «اعلم أن اللام إذا دخلت على الجملة منعت باب علمت من العمل فيها »،[٣] ومثل ذلك قولك : (علمت لزيدٌ منطلقٌ) حيث علّقت اللام (علم) عن العمل في جملة (زيد منطلق) لفظاً لا تقديراً ،ولا يجوز لك أن تنصب ما بعد لام الابتداء، أي لا يجوز : علمتُ لزيداً منطلقاً، لأجل أن اللام عَلَمُ الابتداء، وما بعدها من الأسماء مبتدأ، فهو مفصول من جهة اللفظ عمّا قبله من الأفعال، غير أنّ المعنى مع اللام أكد منه وهي غير موجودة في التركيب.

- لعلّ

تدخل «لعلّ» على جملة الفعل القلبي فتعلّق الفعل عن العمل، ومنه قوله تعالى : **(وما يدريك لعلّه يزكّى)**، [٤] وقد ذكر السيوطي والصبّان أن أبا علي الفارسي عد لعل من المعلقات ،[٥] ووافقه أبو حيان الاندلسي.[٦]

---

(*) هناك خلاف حول محل الجملة الواقعة بعد لام القسم سنحاول بيانه لاحقاً.

(٢) سورة البقرة آية ١٠٢.

(٣) المقتصد في شرح الايضاح ١ / ٤٥٦.

(٤) سورة عبس آية ٣.

(٥) انظر : همع الهوامع ٢ / ٢٣٥ وحاشية الصبان ٢ / ٣١.

(٦) انظر : البحر المحيط ٦ / ٣١٩.

ولكن هل تكون (لعلّ) باقية على معناها إذا كانت من المعلقات أم أنها تخرج عن معناها؟

ذهب الكوفيون إلى أن (لعلّ) قد تكون للاستفهام، واستدلوا بقوله تعالى : ﴿**لا تدري لعلَّ اللهَ يُحدِثُ بعد ذلك أمراً**﴾،[1] وقوله ﴿**وما يُدْريك لعلّه يزّكّى**﴾،[2] وقال البصريون لا تكون للاستفهام أصلاً لأن حملها على أصلها ممكن، ولا يحمل شيء على غير أصله إلا ضرورة.[3]

في تقديري أن (لعلّ) باقية على معناها، لأن نقلها من معنى الترجي للاستفهام إنما يكون إذا ساعد المعنى والسياق على ذلك ، وخروج (لعلّ) للاستفهام في الآيتين السابقتين فيه شيء من البُعد، ثم إن القول بأنها تفيد الاستفهام يعني وضوح التعليق لأنّ التعليق بالاستفهام كثير، ويشمل أفعال القلوب وغيرها، وكونها تفيد الترجي في أصل معناها فذلك لا يمنع التعليق أيضاً لأنّ الكلام يتحول من الإخبار إلى الاستخبار، فقولك : (زيد عندك) إخبار، وقولك (أزيد عندك) استخبار،وكذلك الحال في (لعل) التي تحوّل الخبر إلى إنشاء، فقولك (زيد حاضر) يفيد الإخبار وقولك (لعلّ زيداً حاضر) يفيد الترجي وهو اسلوب انشائي.

إنّ تحوّل الكلام من خبر إلى إنشاء أفاد كثيراً في جانب التعليق، أما (لعّل) فإن جاز حملها على الترجي فهو أولى لأنّ الترجي أصل معناها.

- الحرفان الموكدان (إنّ وأنّ)

قد تكون «إنّ» و«أنّ» مع معموليهما في موضع مفعولي (ظن) نحو : ظننت إنّ زيداً لقائم، وظننت أنّ زيداً قائم. فتكون «إنّ» و«أنّ» من المعلقات.[4]

(١) سورة الطلاق آية ١.

(٢) سورة عبس آية ٣.

(٣) انظر : ائتلاف النصرة ١٥٨.

(٤) انظر : كشف المشكل ١ / ٤١٠.

وذهب الرضي الاستراباذي إلى أنّ «إنّ» لا تعلّق إلا إذا لم يمكن فتحها، وذلك إذا جاء في حيّزها اللام نحو علمت إنّ زيداً لقائم، فاللام عنده لا تدخل إلا مع المكسورة، أما إذا تجردت من اللام فلا تعلّق، لإمكان فتح همزتها، وجعلها معمولة لفعل القلب، ذلك أنّ «أنّ» ومدخولها في تأويل مصدز في محل نصب مفعولي (علم) ولاتعليق حينئذ، لأن التعليق مع عدم إمكان ظهور المصدر المؤول، وإذا أمكنك فتح همزة (إنّ) فهو أولى من تعليق العامل بكسر «إنّ.»[1]

ويظهر من قول الرضي أنّ «إنّ» ليست بواجبة التعليق، لإمكان فتح همزتها، وإذا كانت كذلك فإنّ المعلّق الحقيقي هو اللام، لأنه عند زوال اللام يجوز فتح همزة (إنّ) وكسرها، أي التعليق وعدمه، غير أنه يصحّ أن تكون إنّ من المعلقات إذا جاز : علمت إنّ زيداً قائم مع عدم اللام وكسر همزة (إنّ).[2]

ولأن المعلّقات السابقة تقتضي الصدارة فقد زيد عليهن بعض المعلقات القليلة التعليق، بحكم المشابهة في الصدارة والتعليق منها :-

- كم الخبرية نحو قوله تعالى **(ألم يروا كم أهلكنا قبلهم من القرون)**.[3]
- كأنّ (بتشديد النون) نحو قولك : علمت كأنّ زيداً أسد.
- أدوات الشرط نحو:ظننت لولا زيد لم تنجح، وحسبت منْ يكرمني تكرمْه، وعلمت إذا جاء زيد جاء أبوه. وقيل في المعلّقات أكثر من هذا التحديد فقيل : «كل حرف يتلقى به القسم فله الصدر فيكون من المعلّقات»[4]، ويصح هذا القول إذا سُمع من الشواهد الصحيحة ما يؤيد ذلك لكي لا يكتفى بالتمثيل له فقط.

---

(١) انظر : شرح الكافية ٢ / ٢٨١.

(٢) انظر : حاشية الصبّان ٢ / ٣١.

(٣) سورة يس آية ٣١.

(٤) شرح الكواكب الدرية ١ / ١٤٦.

وهذه المعلَّقات تعلّق العامل بحكم صدارتها لجملها، أي أنّ لها صدر الكلام فلمّا دخل عليها العامل أبقيت على صورتها من التعبير رعايةً لأصل هذه الحروف، وكونُها من ألفاظ الصدارة فهذا يعني أنّه لا يعمل فيها ولا فيما بعدها شيء من العوامل السابقة لها باستثناء دخول حروف الجر على أسماء الاستفهام نحو بكم ديناراً اشتريتَ الثوبَ؟ وحروف الجر لا تزيل عنها الصدارة لأنها مع مجرورها بمنزلة الشيء الواحد.

ولا يعني صدارة المعلّقات لجملها أنها تجعل العامل المعلَّق مستقلاً عما بعده، لأنّ ما قبل المعلّق متصل اتصالاً وثيقاً بما بعده، وقد ذهب ابراهيم مصطفى إلى وجود فرق في الكلام فقال :«وما الأدوات التي عدّها النحاة معلقة للفعل عن العمل إلاّ دلائل على أنّ الكلام الثاني مستقل يقصد إلى الاخبار به، فيذكر معه ما يشهد بابتداء الكلام، واستئنافه، وأنه لم يجيء بمنزلة اللاحق وإن جاء في اللفظ متأخراً».[1]

وهذا الرأي يصح إذا قُصِد به جانب الجملة ومفرداتها، أما إذا قصدنا به جانب المعنى فلا يصح، لأن ما بعد المعلّق مرتبط ارتباطاً وثيقاً بما قبله، ونمثل لذلك بقوله تعالى : **﴿فانظروا كيف كان عاقبة المكذّبين﴾**.[2] الأصل أن تكون (كيف) مفعولاً لـ (انظر)، ولكنّ ذلك لا يجوز بحكم أنّ (كيف) من اسماء الاستفهام ولا يعمل فيها ما قبلها من العوامل، لكنّ الارتباط الدلالي واضح بين ما أمر به الله، وهو النظر، والمنظور إليه، وهو عاقبة المكذبين، مما دلّ على أنّ ما بعد المعلّق مرتبط بما بعده.

## ثالثاً : المعلَّق عنه

إن حق الفعل المتعدي أن ينصب مفعوله إذا كان متعدياً إليه، وأن ينصب مفعوليه إذا تعدى إلى اثنين، وأن ينصب ثلاثة مفاعيل إذا تعدى إلى ثلاثة، ويكون

---

(١) احياء النحو ١٤٩.

(٢) سورة آل عمران آية ١٣٧.

التعليق عن المنصوب لا المرفوع، غير أنّ الجملة المعلّق عنها العمل تكون في موضع نصب، وقد تكون هذه الجملة اسمية، وقد تكون فعلية، وتفصيل ذلك على النحو الآتي :

**أولاً : الجملة الاسمية المعلّق عنها العمل**

وهذه الجملة قد يكون فيها المعلّق مستقلاً عن الجملة، نحو قوله تعالى : **(لقد علمت ما هؤلاء ينطقون)**،[1] حيث جاء المعلّق (ما) النافية مستقلاً عن ركني الاسناد، أي (المسند والمسند إليه)، والفعل معلّق عن العمل لأجل هذا المعلّق، والجملةُ المعلّقُ عنها العمل في محل نصب مفعولي (علمت).

وقد يكون الاسم المبتدأ به في الجملة المعلّق عنها يشمل عنصرين : المعلّق و المعلّق كقوله تعالى : **(لنعلم أيُّ الحزبين أحصى)**[2] ، فـ(أيُّ) استفهاميةٌ، علقت الفعل عن العمل فيها، وفيما بعدها، لأن لها الصدارة، وهي مبتدأ في التركيب والإعراب.

وقد يسأل سائل إنّ مثل آية «لنعلم أيُّ الحزبين» ليس من باب التعليق، لأنّ المعلّق إذا حذف تسلط العامل على المعمول كما في مثل (علمت ما محمدٌ حاضرٌ) فإذا حذفت (ما) تسلط الفعل على الاسمين، فنقول : (علمت محمداً حاضراً) لكن ذلك لا يكون في مثل الآية السابقة.

قلنا ذلك لا يجوز فيه حذف المعلّق، لأننا نحتاج إليه كونه جزءاً من المعلّق عنه في الوقت نفسه، فلو حذف من جانب لاحتيج إليه من جانب آخر في التركيب.

وقد يقع شيء من الإشكال في الجملة المعلّق عنها إذا كان المعلّق من أدوات الاستفهام، وهي معمولة له في المعنى لا اللفظ، أي في موضع نصب، لأن قولك علمت أزيد عندك أم عمرو؟ أو ظننت من عاصم؟ يدل على الاستفهام، والاستفهامُ

---

(١) سورة الأنبياء آية ٦٥.

(٢) سورة الكهف آية ١٢.

يعني طَلَبَ العلم بالشيء، فكيف يكون طلب العلم مفعولاً لـ (علمت) الذي يَدلُّ على أنك علمت في الماضي؟ أي كيف علمت ثم تبيّن أنك تطلب العلم ولم تعلم؟ ألا يشكل ذلك تناقضاً؟ [1] يمكن أن نوضح تعليق العلم بالاستفهام ليس على أن المراد هو الاستفهام لأنه يستحيل الاستفهام عما أخبرت عنه، إنما المعنى في علمت أزيد عندك أم عمرو؟ أنك علمت الذي هو عندك من هذين الرجلين.[2]

وأما لام الابتداء فلا تشكل تناقضاً، لأنها للتوكيد، أي تؤكد ما قبلها إن كان ظناً، أو علماً، أو غيره، فتأكيد الظن وتعليقه عن العمل، مثل ظننت لزيدٌ خارج، وتأكيد العلم نحو علمت لأنت قادم، وكذلك في «إنّ» و «أنّ» لأنها لتوكيد ما قبلها. وفي (ما) النافية لأنها لنفي ما قبلها، ثم إن السياق مع هذه المؤكدات الإيجابية، أو المؤكدات النافية كـ «ما» و«لا» و«إنْ» النافيات لا ينتقل من الخبر إلى الإنشاء، أما في الاستفهام فينتقل من الخبر إلى الإنشاء، فمن هنا جاء الاشكال فلذلك تم تأويل الاستفهام عن صورته الحقيقية.

## ثانياً : الجملة الفعلية المعلّق عنها العمل

تبتدىء الجملة الفعلية بفعل، وقد تكون الجملة الفعلية مدخولاً لفعل معلّق، ومنه قوله تعالى : **(وتظنون إنْ لبثتم إلا قليلاً)**[3]، حيث نجد أن الفعل معلّق عن العمل في الجملة بعد المعلّق، وهو (إنْ) النافية، وقد يقال إنّ هذه الجملة فعلية، وهي ليست معلّقاً عنها العمل بحكم أنّ الفعل لا يعمل في الفعل أصلاً، فكيف يكون التعليق فيها ؟ ومثل هذا التعليق أشار إليه ابن حمدون [*] حين قال «وهذه الآية

---

(١) انظر : تذكرة النحاة : ٦١٩.

(٢) انظر : توضيح المقاصد والمسالك ١ / ٣٨٤، ٣٨٥.

(٣) سورة الاسراء آية ٥٢.

(*) هو حمدون بن عبد الرحمن بن حمدون السلمي المرداسي، المعروف بابن الحاج، أديب، فقيه، مالكي، من أهل فاس، صاحب التآليف الحسنة له كتب منها : حاشية على تفسير أبي السعود، ومنظومة في السيرة (ت١٢٣٢هـ) انظر : ترجمته في الأعلام ٢ / ٣٠٦.

مما أجمعوا على التمثيل بها مع أنها ليست من التعليق في شيء لأن شرط الجملة المعلّقه إذا حذف المعلّق صح أن يعمل العامل في جزأيها ».[1]

ونقول إن هذا التوجيه صحيح إذا كانت الجملة المعلّق عنها العمل جملة اسمية نحو (ظننت لزيد حاضر)، و(علمت ما محمدٌ خارج)، إذ لو حذفت (اللام) و(ما) في الجملتين فإنهما تكونان على النحو الآتي (ظننت زيداً حاضراً)، و(علمت محمداً خارجاً)، وهو ما يتفق و ما ذهب اليه ابن حمدون، غير أن الجملة في الآية السابقة ليست كذلك لأنها جملة فعلية، وليس التركيب على أصله، إذ الأصل أن يكون الفعل القلبي داخلاً على جملة اسمية من (مبتدأ وخبر)، ولكنه لمّا دخل على جملة فعلية لم يعمل فيها، ولم يصح دخوله عليها، فكان لا بدّ من المعلّق لكي يمنع دخول فعل على فعل، ولكن لمّا وُجِدَ المعلّق ساغ ذلك لأن الفعل غير طالب للفظ المفعولين.

ولا يفوتنا الجانب الدلالي - وهو مهم أيضاً - إذ إن الدلالة في الآية المذكورة خاصة بشيء معين، فلمّا أراد أن يجعل لبثهم في زمن معين، وهو الزمن الماضي جاء بالماضي فقال (لبثتم) للدلالة على أن لبثهم كان فيما مضى من الزمن على نحو ما هو معروف في حد الفعل الذي يشتمل على ركنين: الحدث والزمن، وذلك غير متأت من الاسم.

وإذا كانت الجملة في محل نصب مفعولي الفعل القلبي، فماذا يكون الحال إذا كان الفعل متعدياً الى واحد؟ أو كان متعدياً بحرف الجر؟

تكون الجملة في موضع نصب مفعول به إذا تعدى إلى واحد بنفسه، مثال ذلك : عرفت أيُّهم عندك؟ فجملة أيُّهم عندك في محل نصب مفعول به للفعل (عرفت)، وإن كان الفعل متعدياً بحرف الجر تكون الجملة في محل نصب مفعول به بإسقاط حرف الجر،[2] نحو قوله تعالى : **(فلينظر أيها أزكى طعاماً)**،[3] فهذا مما يتعدى

---

(١) حاشية ابن حمدون ١/١١٧.

(٢) انظر : المقرّب : ١٣٣، ١٣٤، والمساعد : ٣٧١، ٣٧٢، ورسالة في جمل الاعراب ٩٠-٩٤، وشفاء العليل ٤٠١، ٤٠٢، وهمع الهوامع ٢ / ٢٣٨، ٢٣٩ وشرح الاشموني : ١ / ١٦٢.

(٣) سورة الكهف آية ١٩.

بحرف الجر لأن «نظر» متعدٍ بحرف الجر «إلى» فنقول : ينظر إلى الشيء، وتكون جملة (أيها أزكى طعاما) في محل نصب بإسقاط حرف الجر.

وقد اختلف النحاة في موضع الجملة المعلّق عنها العمل في حالة كون الفعل متعدياً إلى واحد مذكور في التركيب، وبعده جملة معلّق عنها العمل، مثل (عرفت زيداً أبو من هو)، وفيه (عرفت) متعدٍ إلى واحد ،وهو (زيداً) ، فما محل جملة (أبو من هو) التابعة لـ (زيداً) المعلّق عنها الفعل؟ ذكر السيوطي عدة مذاهب [1] منها ما ذهب إليه السيرافي وابن مالك من كون جملة (أبو من هو) بدلاً من(زيداً)، فموضعها النصب على ذلك، لأنّ البدل يتبع المبدل منه، وذهب ابن عصفور إلى أنها بدل كل من كل على حذف مضاف، والتقدير عرفت قصة زيدٍ أو أمر زيد أبو من هو، وذهب ابن الضائع [*] إلى أنها بدل اشتمال، وذهب المبرد ،والأعلم ، وابن خروف إلى أنها في موضع نصب حال، وذهب الفارسي إلى أنها في موضع نصب المفعول الثاني بتضمين (عرفت) معنى (علمت) المتعدي إلى اثنين، واختاره ابو حيان.

ونلخص مذاهب النحاة فيها كما يلي :-

الاتجاه الأول : يرى أن الجملة في موضع بدل على اختلاف في نوع البدل.

الاتجاه الثاني : يرى أن الجملة في موضع نصب حال.

الاتجاه الثالث : يرى أن الجملة في موضع نصب المفعول الثاني.

وتتفق الاراء جميعها على أن الجملة في موضع نصب، أما القول بانها في موضع نصب المفعول الثاني بتضمين (عرفت) معنى (علمت) ففيه نظر، لأنّنا لا نلجأ للتضمين إلا بشروط، كما أن حملَ الشيء على وجه أقرب من التضمين أفضل

---

(١) انظر : همع الهوامع ٢ / ٢٣٨، ٢٣٩.

(*) هو علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي الاشبيلي لازم الشلوبين، له شرح الجمل، وشرح كتاب سيبويه (ت ٦٨٠ هـ) انظر : ترجمته في:بغية الوعاة ٢/٢٠٤، والبلغة ١٦٨، واشارة التعيين ٢٣٥، وكشف الظنون ٦٠٤، والاعلام ٥/١٥٤.

من تضمين الفعل معنى فعل آخر.

وأما القول بأنها في موضع نصب حال فصحيح لأنّ الجمل بعد النكرات صفات وبعد المعارف أحوال، وهذه الجملة بعد معرفة فيصح أن تكون حالاً، لكنّ الحالَ منتقلةٌ، وجملة (أبو من هو) ثابتة، مما يضعف هذا الرأي إلا إذا فهم المعنى على أساس أنك (عرفت زيداً أبو من هو) في وقت معين لا كل الأوقات، وأما القول بأنها في موضع بدل فيجوز ذلك، ويجوز البدل على نية حذف المبدل منه، فيصح أن تقول : (عرفت أبو من هو) بالتعليق عن المفعول الأول، وكونها بدلاً من (زيد) هو أقرب الآراء – في نظري – مع جواز الآراء الأخرى.

## محل الجملة الواقعة بعد فعل قلبي معلّق بلام القسم

ذكرنا أن محل الجملة بعد المعلّقات هو النصب، وهذا هو مذهب سيبويه والبصريين بعامة وإليه ذهب ابن كيسان،[1] فالفعل إن تعدى إلى واحد وعلّق عن العمل فيه فالجملة في محل نصب هذا الواحد، وأما إن تعدى الى اثنين وعلّق عنهما فالجملة في محل نصب المفعولين، وإن تعدى إلى واحد بحرف الجر كانت الجملة في محل نصب باسقاط حرف الجر، وقد يحصل شيء من الخلاف في محل الجملة إذا كان المعلّق هو لام القسم كقول لبيد :

ولقد علمتُ لتأتينّ منيتي  إنّ المنايا لا تطيش سهامها

والشاهد فيه تعليق (علمت) المتعدي إلى اثنين بـ (لام القسم)، وعندئذ قد يقال:إن جملة (لتأتين) المعلّق عنها (علمت) في محل نصب مفعوليه ولا خلاف فيها. قلنا : لا يجوز ذلك لأن جملة (لتأتين) جواب القسم، وجواب القسم لا محل له من الاعراب، فكيف تكون الجملة ذات محل اعرابي من وجه، وليس لها محل من وجه آخر؟

ويمكن توضيح البيت السابق والخلاف فيه بالشكل الآتي :-

- جملة (علمت) تقتضي مفعولين لـ (علمت) لأنه مما يتعدى إلى اثنين، ولكنه

(١) انظر : ارتشاف الضرب : ٦٩:٣.

معلّق عن العمل بـ (لام القسم)، وهذه الجملة يجوز أن يكون قبلها قسم محذوف ودليل ذلك قوله :(ولقد) حيث تكون اللام في(لقد) موطئة للقسم، والتقدير (واللهِ لقد علمت)، وقد أجاز النحاة أن يكون قبل الجملة المصدرة بـ(لقد) قسمٌ محذوف أو لا يكون، [1] فالأمر من قبيل الجواز لا الوجوب، ولنفترض أن قبلها قسم محذوف على تقدير (واللهِ لقد علمت) وعندئذ أين جواب القسم؟.

- جملة (لتأتين منيتي) جملة جواب القسم المقدّر، وجملة جواب القسم لا محل لها من الإعراب.

ذهب قسم من النحاة إلى أنّ (علمت) خرجت عن معناها الأصلي إلى معنى القسم، فنزلت منزلته، وعندئذ لا تقتضي مفعولين، ولا خلاف فيها لكونها لا تقتضي مفعولين، فابن ابي الربيع يعدّ (علمت) متضمنة لمعنى القسم، فهو،أي القسم، ملحوظ فيها لا ملفوظ، ولا مقدّر، فيقول : «وتقول : علمت ليقومنّ زيدٌ فـ (يقومنّ) جواب لقولك (علمت) لأن (علمت) إنما جيءَ بها توكيداً للخبر، والقسم كل جملة جيء بها توكيداً» ، [2] وأوضح من هذا ما ذهب إليه أبو حيان حين ذكر الشاهد الذي نتحدث عنه فقال : «ولقد علمت لتأتينّ منيتي، كأنه قال : واللهِ لتأتين منيتي، فـ (علمت) في البيت قسم، وإنما وقع الاشتراك بين القسم والعلم لأنهما جميعاً يرفعان اللبس».[3]

وذهب ابن هشام إلى جواز الوجهين : كون علمت معلّقة بلام القسم، وكونها منزلةً منزلةَ القسم، [4] وأيّاً كان القسمُ ملفوظاً أو ملحوظاً أو محذوفاً فإنه يجوز القسم في الشاهد السّابق، وجملة (لتأتينّ منيتي) مصدرة بلام جواب القسم فليس لها محل إعرابي، لأن جملة جواب القسم لا محل لها، ولا تنزل منزلة المفرد لكي يصحّ أن يكون لها محل إعرابي.

---

(١) انظر : حاشية الصبان ٢ / ٣٠.
(٢) البسيط في شرح جمل الزجاجي : ٢ / ٩١٢.
(٣) تذكرة النحاة : ٤٧٢.
(٤) شرح التصريح على التوضيح ٢ / ٢٥٤.

ولا ننكر أن يكون في (علمت) قسم، وليس يعنينا نوعه : ملفوظ أو ملحوظ أو مقدّر لأننا نقرّ به، وإن جاز هذا الوجه فنحن لا ننكر الوجه الآخر لأنّ (علمت) تقتضي مفعولين، ولأنّ جملة جواب القسم لا تقع محل مفعولي (علمت)، فـ(علمت) تبقى محتاجة لتمام تركيبها الذي يحتاج مفعولين فهل نقدّر مفعولين؟ وكيف نخرج من هذا الإشكال؟

إنّ الذي أراه أن تكون جملةُ جواب القسم مغنيةً عن المفعولين، ولا نحتاج عندئذ إلى تقدير المفعولين. وكأنّ الأمر كما يلي : التقت (علمت) المحتاجة إلى مفعولين مع قسم محتاج لجواب. فالجواب للقسم، وهو يغني عن مفعولي (علمت) ويمكن توضيح ذلك بمقارنته بحالة اجتماع الشرط بالشرط ويؤتى بجواب واحد بعدهما كما في قول الشاعر :

إنْ تَسْتَغيثوا بِنا إنْ تُذْعَرُوا، تَجِدُوا  مِنَّا مَعاقِلَ عِزٍّ، زانَها كَرَمٌ[1]

حيث جاء شرطان وجواب واحد، فيكون الجواب للشرط الأول، وأما جواب الشرط الثاني فأغنى عنه جواب الشرط الأول، وليس من حاجة إلى تقديره، لأنه ليس بمحذوف، ولا يمكن لنا تقديره، وإلى ذلك ذهب ابن عقيل حين تحدث عن توالي شرطين، وما كان أزيد من شرطين فحكمه كذلك، أي أن الجواب الموجود يغني عن بقية الأجوبة مهما تعددت الشروط، ومثّل له بـ «إن جئتني إن وعدتني، أحسنتُ اليك، فـ (أحسنت إليك) جواب ( إن جئتني). واستغني به عن جواب (إن وعدتني)».[2]

ونخلص من هذا إلى أن الجملة الواقعة بعد الفعل القلبي المعلّق محلها النصب، إلا في حالة كون المعلِّق (لام القسم)، فليس للجملة المعلّق عنها الفعل محل

(١) لم أعثر على قائله، وهو بلا نسبة في شرح التصريح على التوضيح ٢/٢٥٤، الدرر اللوامع٢/ ٧٩.

(٢) المساعد : ٢ / ١٧٢، ١٧٣.

من الإعراب، لأنّ ما بعد (لام القسم) جواب للقسم، ولا محل له من الإعراب، إذ لا يصح وقوع المفرد موقعها، وبهذا فإنّ جملة جواب القسم أغنت عن مفعولي (علمت) دلالة، وأما من حيث التركيب فلا موقع لها.

ولأجل أنّ ما بعد لام القسم لا محل له من الإعراب كما في الشاهد السابق فإنّ أبا حيان ذكر أن أكثر أصحابه لا يعدّون لام القسم من المعلقات.[1]

ولاجل ذلك لا يعطف على الجملة بعد (لام القسم) في المثال السابق بالنصب، لأن ما بعد لام القسم لا موضع له، فهو ليس في محل نصب مفعولي (علمت)، ولو كان كذلك لجاز العطفُ على محل هذه الجملة بالنصب، ولكن تم تخريج هذا الإشكال بأنْ يكون جوابُ القسم سدَّ مسد مفعولي (علمت)، ولا حاجة لتقديرهما حينئذ.

## العطف على الجملة المعلّق عنها العمل

ذكرنا أن التعليق هو عدم عمل الفعل في لفظ المفعول مع عمله محلاً، وكانت الجملة المعلّق عنها العمل في محل نصب، لكنّ لفظها مرفوع فكيف نعطف على هذه الجملة من جهة اللفظ؟ وكيف نعطف عليها من جهة المحل؟

يجوز العطف على لفظ الجملة المعلّق عنها العمل، كقولك : «علمت ما زيدٌ حاضرٌ وبكرٌ خارجٌ» فجملة (بكرٌ خارجٌ) معطوفة على لفظ جملة «زيد حاضر»، ولهذا جاءت مرفوعة مثلها، لأن المعطوف يتبع المعطوف عليه، وأما العطف على المحل فيجوز أيضاً، كقولك:ظننت ما زيدٌ قائمٌ وعاصماً جالساً، ومنه قول كثير عزة السابقُ :

وما كُنْتُ أَدري قَبْلَ عَزَّةَ ما البُكا ... وَلا موجِعَاتِ القَلْبِ حتّى تَوَلّتِ

والشاهد فيه نصب (موجعاتِ) بالكسرة عطفاً على محل جملة «ما البكا» المعلّق عنها العمل، ويجوز أن تقول : إنّ (البكا) مفعول، و(ما) زائدة، والأصل (ولا أدري

---

(١) انظر : ارتشاف الضرب : ٢ / ٦٩.

موجعات)، فيكون من عطف الجمل، أو أن الواو للحال وموجعات اسم (لا) ،أي وما كنت أدري قبل عزة والحال أنه لا موجعات للقلب موجودة : ما البكا؟[1]

وإذا أجاز النحاة العطف على اللفظ والمحل فهل المعنى واحد فيهما؟ وهل معنى (علمت لمحمد حاضرٌ وزيدٌ قائمٌ) مكافىء لقولنا (علمت لمحمدٌ حاضرٌ وزيداً قائماً)؟

إن معنى الرفع غير معنى النصب، لأن معنى الرفع مبني على التعليق، ومعنى النصب مبني على الإعمال، أي أنّ معنى الرفع مبني على اللفظ، بينما معنى النصب مبني على المحل، وإن لم يكن هناك فرق فلا فائدة من التعليق ثم العطف عليه محلاً أو لفظاً، ويمكن لنا أنْ نرى فرقاً بين وجهي العطف من خلال مقارنة مثالين بسيطين هما :

المثال الأول : علمت ما محمدٌ مسافرٌ وزيداً حاضراً.

المثال الثاني : علمت ما محمدٌ مسافرٌ وزيدٌ حاضرٌ.

نلحظ أن المثال الأول يشتمل على تعليق (علمت) عن العمل في المفعولين، والمعلّق هو (ما) النافية، وبعد التعليق وعناصره نجد جملةً معطوفةً على موضع الجملة المعلّق عنها العمل، لكنّ الفعل غير واقع على لفظ المفعولين لوجود (ما) النافية، والمعنى أنك تريد أن تخبر بأنك علمت بأنّ محمداً غير مسافر، بينما أعلمت أن زيداً حاضرٌ، فمحمد داخل في النفي لكنّ زيداً خارج منه.

وبمعنى آخر تكون جملة (محمدٌ مسافرٌ) منفية، بينما جملة (زيداً مسافراً) مثبتة، إذ لو كانت منفية لوجب أن تتبع الجملة الأولى في لفظها، ومحلها، لأنّ المعطوف يتبع المعطوف عليه، ولأنّ العطف على نية إعادة العامل، ويكون التقدير: (علمت ما محمدٌ مسافرٌ وعلمت زيداً حاضراً) فالجملة الأولى منفية والثانية مثبتة.

أما المثال الثاني فالعطف فيه على لفظ الجملة المعلّق عنها العمل، والجملتان

---

(١) انظر : مغني اللبيب : ٥٤٦، ونسب هذا الرأي إلى ابن عصفور

مشتركتان في النفي، ودليل ذلك العطف على اللفظ، والتقدير : (علمت ما محمدٌ مسافرٌ وما زيدٌ حاضرٌ) لأن العطف بالواو يفيد التشريك في الحكم، وما دام العطف على اللفظ، واللفظ منفي، فالمعطوف عليه منفي مثله.

ولوقلت : علمت أمحمدٌ مسافر وزيداً حاضراً؟ كان المعنى أنك علمت أهو حاضر أم غائب؟ وقولك : (زيداً حاضراً) يفيد أنك تريد الاخبار عن حضور زيد، لأنك أوقعت الفعل عليه، وكذلك الحال في بقية المعلّقات.

ففي قول كثير عزة السابق :

وَما كُنْتُ أَدْري قَبْلَ عَزَّةَ ما البكا ولا موجعاتِ القَلْبِ حتَّى تَوَلَّتِ

يكون العطف بالنصب على محل جملة (ما البكا)، والمعنى : وما كنت أدري قبل عزة ما البكا، ولا أدري موجعاتِ القلب، ولو عطف بالرفع لكان المعنى وما كنت أدري ما موجعات القلب، فالعطف على الجملة بالرفع يفيد أنّ المعطوف كأنه معلّق عنه مثل المعطوف عليه، وكذلك الحال في مجال التعليق بلام الابتداء. قال سيبويه «ومن ذلك : قد علمت لعبدُ الله خير منك. فهذه اللام تمنع العمل كما تمنع ألف الاستفهام لأنها إنما هي لام الابتداء وإنما أدخلت عليه (علمت) لتؤكّد وتجعله يقينا قد علمته ولا تحيل على علم غيرك».[1]

ففي قولك :(علمت لمحمدٌ مسافرٌ وزيدٌ حاضرٌ) يكون الكلام مبنياً على التوكيد في الجملتين بلام الابتداء (لمحمد مسافر)، و(لزيد حاضر)، لأن العطف على اللفظ يعني التشريك في اللفظ، وكأن اللام المؤكدة موجودة مع الجملتين.

أمّا قولك علمت لمحمدٌ مسافرٌ وزيداً حاضراً فإنّ المؤكّد باللام هو جملة (محمد مسافر)، أما جملة (زيداً حاضراً) فليست مؤكدة باللام لأنها معطوفة على موضع جملة (محمد مسافر)، وهو النصب، ولأن العطف بالنصب يعني العطف على المحل، مما يعني التشريك فيه، وكأنّه قال : علمت محمداً مسافراً وزيداً حاضراً، لكنّ المعلّق

---

(١) الكتاب : ١ / ٢٣٦.

منع الفعل من العمل في لفظ المفعولين.

## تعليق الفعل المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل

اختلف النحاة في تعليق الفعل المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل، فمنهم من منع تعليق الفعل عن العمل في المفعولين الثاني والثالث، لأنّه لمّا عمل في الأول أنِسَ بالعمل فضعف التعليق،[1] فيقال : أعلمت زيداً عمراً شاخصاً، ولا يقال أعلمت زيداً لعمرو شاخص في تقديرهم.

وذهب الجزولي إلى أنّه يمتنع تعليق هذه الأفعال، أمّا إذا كانت مسندة للمفعول (مبنية للمجهول) فحكمها عنده حكم ما ذكر في منصوبي ظننت مطلقاً[2] وذهب ابن الجزري إلى جواز التعليق فيها كالمتعدي إلي اثنين، وحكم الثاني والثالث كحكم المفعولين في باب (ظننت)، فقال : «فحكمُ هذه الأفعال مع الثاني والثالث حكم رأى وعلم المتعديين في الإلغاء والتعليق»،[3] وإلى جواز تعليق عمل الفعل عن الثاني والثالث من مفاعيل باب (أعلمت) المتعدي إلى ثلاثة ذهب كل من السيوطي،[4] والأشموني.[5]

وفي تقديري أنه يجوز التعليق عن الثاني والثالث، لأنهما يشكلان جملة تامة بعد التعليق، بحيث يصح استقلالهُما عن الفعل، ولا يصل الفعل إلى لفظهما، وتكون الجملة في محل نصب المفعولين الثاني و الثالث، فنقول (أعلمت زيداً ما محمد حاضر) و(أعلمت زيداً مَنْ محمدٌ) وقد جاء في القرآن الكريم ما يؤيد التعليق

---

(١) انظر : البسيط في شرح جمل الزجاجي ١ / ٤٥٥، ٤٥٦.

(٢) انظر : المقدمة الجزولية في النحو : ٨٢، ٨٣.

(٣) كاشف الخصاصة : ٩٧.

(٤) انظر : المطالع السعيدة ٢٥٣، ٢٥٤.

(٥) انظر : شرح الاشموني ١ / ١٦٦.

عن الثاني والثالث، فمنه قوله تعالى : **﴿وما أدراك ما الحاقةُ﴾**[1] وقوله تعالى : **﴿وما أدراك ما القارعة﴾**[2] فقوله تعالى «ما الحاقة» في محل نصب مفعولي (أدرى) الثاني والثالث، وقوله «ما القارعة» كذلك.

---

(١) سورة الحاقة آية ٣.

(٢) سورة القارعة آية ٣.

# القسم الثالث

# الإلغاء في مجموعة أفعال خاصة

(قلَّ وكثر وطال) أفعالٌ ماضية، تطلب فاعلاً، وتفيد معاني دلالية مختلفة : فقلّ تفيد التقليل، وكثر تفيد التكثير، وطال تفيد تطويل الشيء، وقيل إنّ (قلّ) قد تفيد النفي، قال الفارسي : «إذا قلت أقلُّ رجل يقول ذاك إلا زيد وقَلَّ رجلٌ يقول ذاك إلا عمرو رفعت لأنه نفي في الحقيقة، ومما يدلك على أنه استعمل استعمال النفي وقام مقامه أنك أبدلته من (أقل) ولا يجوز البدل في الإيجاب».[1]، أي أنّ (زيداً) بدل من (أقلُّ)، والبدل لا يجوز إلا في النفي، لأنه لو كان مثبتاً (غير منفي) لكان حكم الاستثناء أن تنصب ما بعد (إلا)، فكذلك في : قلّ رجل يقول ذاك إلا عمرو، فكان البدل على أن (قل) تفيد النفي، وهو نظر سليم في تقديري.

لكنّ معناها الأصلي هو تقليل الشيء، قال ابن عقيل :«فإذا استعملت استعمال أقل فتارة يراد بها النفي المحض كأقل، وتارة يراد بها تقليل الشيء ونزارته وهو أصل وضعها»،[2] وذهب السيوطي ، كذلك ،إلى إفادتها النفي المحض.[3]

وقد تدخل (ما) الكافة على الأفعال المذكورة، نحو : قلمّا يسافرُ زيد، وكثر ما يحدثُ ذلك، وطالما يأتي أبوك. فتكُفّها عن طلب الفاعل بعد أن كانت تطلب فاعلاً نكرة موصوفة، نحو قلّ رجلٌ يقول ذاك. فـ (رجل) فاعل لـ (قلّ)، وهو نكرة، وجملة (يقول ذاك) في محل رفع صفة، ودخول (ما) الكافة على الأفعال المذكورة يجعلها لا تحتاج إلى فاعل، قال ابن الخشاب : «فقولك قلّ وكثر تدخل عليهما (ما) كافة فيبطل عملهما حتى لا يحتاجا إلى فاعل ويقع بعدهما الفعل وكان لا يقع».[4]

---

(١) المسائل المنثورة : ٦٠.

(٢) المساعد ٣ / ٢٤٣.

(٣) انظر : همع الهوامع : ٥ / ٢١.

(٤) المرتجل : ٢٣١.

لكنّ الأصل في الفعل أن يكون طالباً للفاعل ليتم إسناد الفعل إليه، وليتم تركيب الجملة الفعلية المكونة من ركنين أساسين هما :المسند والمسند إليه، فالمسند هو (قلّما) فأين المسند إليه؟ أهو محذوف لنقدّره؟ لا تطلب (قلّما) وأخواتها المركبات مع (ما) فاعلاً بحكم التركيب، لأن التركيب قد يجعل الشيء متحولاً عن أصله، ولأنها تفيد النفي كحرف النفي قال الفارسي : «وصحّ ألا يجعل لـ (قلّ) فاعل لأن الحرف لا يكون له فاعل»[1] وقال السيوطي : «ولا فاعل لها لإجرائها مجرى حرف النفي» [2] أي أنّ (قلّ) تنزل منزلة الحرف النافي، فكما أنّ حرف النفي لايطلب فاعلاً فهي كذلك، ولمّا كانت لا تطلب فاعلاً فإنها تدخل على الأفعال ، وكذلك أخواتها.

وعبارة الفارسي غير دقيقة لأن (قلّ) تحتاج إلى فاعل لأنها فعل تام الفعلية، والأصح – في نظري – أنْ يقال: «وصح ألا يجعل لـ (قلّما) فاعل لأن الحرف لا يكون له فاعل، ولو كانت (قلّما) بدلا من (قلّ) لجاز ذلك، لكون (قلّما) لا تطلب فاعلاً، ولكونها تفيد النفي، وتقليل الشيء، ولكونها مركبة من (قل) و(ما)، والتركيب قد يجعل للفظ عملاً غير عمله الأصيل، فصحّ دخول الفعل بعدها بعد أن كان لا يصح.

وقد جاء عليه في الشعر قول الشاعر :

قلّما يَبْرحُ اللبيبُ إلى ما ... يورثُ المجدَ داعياً أو مجيباً [3]

والشاهد فيه دخول (قلما) على جملة (يبرح اللبيب)، وهي جملة فعلية، و(قلما) غير محتاج إلى الفاعل، لأنه مكفوف عن طلبه لوجود (ما) الكافة للفعل عن طلب الفاعل، ولتركبها مع الفعل، ونزولهما منزلة الحرف.

---

(١) المسائل المنثورة : ٦١.

(٢) همع الهوامع ٥ / ٢١.

(٣) لم أعثر على قائله، وهو بلا نسبة في مغني اللبيب ٤٠٣، وشرح التصريح على التوضيح ١ / ١٨٥.

وقد اختلف في قول عمر بن أبي ربيعة :

صددت فأطولت الصدود وقلّما وصالٌ على طول الصدود يدوم[1]

والشاهد فيه قوله (وقلّما وصالٌ على طول الصدود يدوم)، حيث جاء (وصال)، وهو اسم، بعد (قلّما)، وكان الأصل أن يأتي بعد (قلّما) فعلٌ، لأجل أن (ما) تهيئ الفعل للدخول على الفعل.

لقد ذُكِرَتْ توجيهاتٌ عدّة في هذا البيت، فقد ذكر سيبويه الشاهد مرتين : الأولى في باب ما يحتمل الشعر (الضرورة الشعرية) فقال : «ويحتملون قبح الكلام حتى يضعوه في غير موضعه لأنه مستقيم ليس فيه نقص فمن ذلك قوله صددت فأطولت الصدود ... وإنما الكلام : وقل ما يدوم وصال»[2]، ويفهم من ذلك أنه ضرورة التجأ اليها الشاعر، فوضع الاسم في غير موضعه، وكان الأصل أن يجيء الفعل بعد (قلما)، ولكنه وضع الاسم في موضع الفعل للضرورة الشعرية.

وأما الثانية ففي باب الحروف التي لا يليها بعدها إلا الفعل فقال : «وقد يجوز في الشعر تقديم الاسم»[3] وذكر البيت السابق.

إن الموضع الأول يشير إلى أنها من الضرورة، وكذلك الثاني، لأنه قال «وقد يجوز في الشعر» لكنّ الموضعين يحتاجان إلى بحث، لأنه قال في الموضع الأول: وإنما الكلام وقلّ ما يدوم وصال، وقال في الثاني: وقد يجوز في الشعر تقديم الاسم. وإذا كان (يدوم) عنده في التقدير هي المؤخرة عن الفاعل (وصال)، وأن الفاعل مقدّم للضرورة فهذا مما لا يجوز لأن البصريين لا يجيزون تقديم الفاعل على فعله، ويمكن لنا أن نفهم ذلك من خلال ما يلي :

- الأصل : وقلّما يدوم وصال على طول الصدود.

---

(١) ديوانه ص ٥٠٢.

(٢) الكتاب ١ / ٣٠.

(٣) نفسه ٢ / ١١٥.

- تركيب الشعر : وقلّما وصال على طول الصدود يدوم. وهو ضرورة شعرية.
- تقدير سيبويه : وقلمّا يدوم وصال

إذا كان سيبويه يقصد تقديم الفاعل على فعله فهو مذهبه لا مذهب البصريين كافة، لأنّ البصريين لا يجيزون تقديم الفعل في شعر ولا نثر،[1] وقيل : وجه الضرورة أن حقّها أن يليها الفعل صريحاً والشاعر أولاها فعلاً مقدّراً، وأن (وصال) مرفوع بـ (يدوم) محذوفاً مفسّراً بـ (يدوم) المذكور في نهاية البيت،[2] وليس من تقديم أو تأخير، إنما الكلام حذف وتقدير، ويكون التقدير: وقلّما يدوم وصال على طول الصدود يدوم، على نحو تقدير استجارك في قوله تعالى : **(وإنْ أحدٌ من المشركين استجارك فأجره)**[3] والتقدير «وإن استجارك أحد من المشركين استجارك فأجره»، فـ (استجارك) في الآية تفسير للمحذوف المقدّر، لأنّ (إنْ) الشرطية تحتاج الى فعل للشرط يلحقها، ثم الى جواب، فإذا كان الجواب مذكوراً، وجب تقدير فعل الشرط، لأن الشرط لا يتم إلا بوجود ثلاثة أركان هي (أداة الشرط + فعل الشرط + جواب الشرط).

لقد ذهب الفارسي إلى تأييد سيبويه في كون (ما) كافة لـ (قلّ)، فقال «ويقوي قول سيبويه أن قلّما كُفت فدخلت على الفعل في قلّما وصال أنّ (قلّما) أجري نفياً، وغلب ذلك فيه ضارع الحرف، فلم يقتضِ الفاعل كما لا يقتضيه الحرف لمشابهته له، ويدل على اجرائهم إيّاه مجرى الحرف أنه لا يقع إلا مبتدأ ولا يكون مبنياً على شيء، فكما شابه الحرف في هذا كذلك شابهه في أنّه لم يكن له فعل فاعل» [4] غير أنّ عبارة الفارسي الأخيرة ملبسة فما الذي يعنيه بقوله فعل فاعل؟ هل يقصد الحدث أم أنه يقصد أن (قلما) لا فاعل لها ولا تحتاج اليه؟

---

(١) انظر : مغني اللبيب ٤٠٤.

(٢) نفسه ٤٠٣، ٤٠٤.

(٣) سورة التوبة آية ٦.

(٤) المسائل المشكلة (البغداديات) : ٣٠٠.

وذكر الأعلم الشنتمري البيت وأيّد سيبويه في كون وقوع (وصال) بعد (قلّما) من قبيل الضرورة في التقديم والتأخير، فقال : «أراد وقلما يدوم وصال فقدّم وأخّر مضطراً لإقامة الوزن، والوصال على هذا التقدير فاعل مقدّم، والفاعل لا يتقدم في الكلام إلاّ أن يبتدأ به، وهو من وضع الشيء في غير موضعه ونظيره قول الزّباء :

ما للجمال مشيُها وئيداً

أي وئيداً مشيُها فقدّمت وأخرت ضرورة.»[1]

وذهب ابن يعيش إلى تقدير فعل بعد (قلّما) فقال : «فلا يجوز رفع (وصال) بـ (يدوم) وقد تأخر عن الاسم، ولكن يرتفع بفعل مقدّر يفسره (يدوم) وتفسيره قلما يبقى وصال، ونحوه مما يفسره يدوم ولا يرتفع بالابتداء لأنه موضع فعل، وارتفاعه هنا على حد ارتفاع الاسم بعد (هلا) التي للتحضيض و(إنْ) التي للجزاء و(إذا) الزمانية» [2] وذهب إليه ابن هشام أيضاً فقال : «و (وصال)، فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور وهو (يدوم) ولا يكون وصال مبتدأ لأن الفعل المكفوف لايدخل إلا على الجمل الفعلية».[3]

ومال ابن السيد البطليوسي إلى أنّ (ما) كافة [4] وإليه ذهب ابن عقيل،[5] وانفرد المبرد عن النحاة حين ذهب إلى أنّ (قلما) في البيت داخلة على جملة فعلية لكنّ الشاعر فصل بين (قلما) و(يدوم) بجملة (وصال على طول الصدود) للضرورة[6]، وهذا معناه أن (ما) مهّدت دخول الفعل على الفعل، والفصل بينهما ضرورة شعرية.

---

(١) تحصيل عين الذهب ٦٢.

(٢) شرح المفصل ٨ / ١٣٢.

(٣) الإعراب عن قواعد الاعراب ١٠٠.

(٤) انظر : الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل ٣٥١.

(٥) انظر : المساعد ٣ / ٢٤٢ - ٢٤٣.

(٦) انظر : المقتضب ١ / ٨٤.

وذهب السهيلي إلى أن (ما) في (طالما) ظرف زمان يعني الوقت أو الحين فقال : «وأما قولهم طالما أقمنا في هذا الزمان وطالما قعدنا فـ(ما) واقعة على الزمان والفعل بعدها متعد إلى ضميره، والتقدير : طال زمان أقمنا فيه وقعدنا فيه».[1] ومجمل رأي السهيلي أن الفعل متعد إلى ضميره بحرف الجر ثم حذف الضمير فسقط حرف الجر ولا دليل عليه، ورد ابنُ قيّم الجوزية [*] رأي السهيلي لأنّ حذف الضمير من الصفة قبيح، [2] فجملة (اقمنا فيه) صفة للزمان، وحذف الضمير من الصفة العائد على الموصوف قبيح، ورجّح ابن قيم الجوزية رأيين آخرين : [3]

الأول : أن تكون (ما) مصدرية، والضمير المحذوف فضلة غير عائد على موصوف.

الثاني : أن تكون (ما) مهيئة لدخول الفعل على الفعل. وأميل إليه لأنّ (ما) كفت الفعل عن طلب الفاعل، ولأجل ذلك هيأت الفعل للدخول على الفعل. وأمّا أن تكون مصدرية فيرده أنّ (ما) المصدرية معرفة، وقل تطلب النكرة فاعلاً لها، فتقول : قل رجلٌ يقول ذاك ف(رجل) فاعل نكرة، ولذلك لو كانت (ما) مصدرية لوجب أن تكون نكرة لوقوعها موقع النكرة الموصوفة، ولو كانت مصدرية لجاز أنْ تدخل على الماضي والمستقبل، وهي ههنا لا تدخل إلا على المستقبل.[4] ولكن ما المانع من القول : قلّما حدث ذلك

---

(١) نتائج الفكر ١٨٧.

(*) هو محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعيد بن حريز ولد سنة ٦٩١هـ، قرأ العربية على المجد التونسي، والفقه والفرائض على ابن تيمية، وسمع الحديث من التقي سليمان وغيره، له تصانيف كثيرة منها : زاد المعاد، وبدائع الفوائد وأكثره مسائل نحوية. وغيرها انظر : ترجمته في بغية الوعاة ١/٦٢-٦٣.

(٢) انظر : بدائع الفوائد ١ / ١٤٤.

(٣) نفسه.

(٤) انظر : خزانة الأدب ١٠ / ٢٢٧.

ولكن ما الدليل على أنها معرفة؟ إنّ قولك : (قلّ من يفعل ذلك) مشابه لقولك : (قلّما يفعل ذلك). ولمّا كانت (من) نكرة موصوفة ألا يجوز لنا أن نجعل المصدر المؤول من (ما) و (يفعل) في محل فاعل؟ يجوز أن تكون (ما) مصدرية في (قلما) إذا ساعد المعنى على ذلك ولم يكن مانع يمنع ذلك ، والأفضل حينئذ أن تكون منفصلة عن (قلما) لا مركبة معها، لأن التركيب يجعل (ما) في حكم (قلما) ،ولا يجوز حينئذ أن نعدّها مصدرية بل نعامل (قلّما) كوحدة واحدة، وهو أصح لأنها تنزل منزلة الحرف حينئذ فتدخل على الأفعال ولا تطلب فاعلاً.

وقيل إنّ (ما) في (قلما) زائدة، [1] وردّه الأعلم لأنّ (ما) تزاد في (قلّ) لتليها الأفعال، وتصير من الحروف المخترعة لها [2] أي أننا نزيد (ما) مع(قل) لندخلها على الأفعال فكيف نحكم بأنها زائدة مؤكدة ،و(وصال) فاعل؟

إنّ زيادة (ما) بين الفعل وفاعله ليست من مواضع الزيادة، ولم أجد من قال بزيادة (ما) بين الفعل وفاعله إلا في هذا الرأي.

وفي ظني أنّ (قلّما وكثر ما وطالما) كلمات مركبة من الأفعال المذكورة و(ما) الكافة، وبهذا التركيب أصبح لها وظيفةٌ جديدة، وهي الدخول على الفعل، وخرجت عن مذهب الفعل، فلم تفتقر إلى فاعل، فهي ملغاة عن طلبه، ويقتصر فيها على السماع، ولا تقاس عليها بقية الأفعال في الافتقار إلى الفاعل.

---

(١) انظر : مغني اللبيب ٤٠٤، خزانة الأدب ١٠ / ٢٢٧.

(٢) انظر : تحصيل عين الذهب : ٦٢.

## القسم الرابع

## الإلغاء في فعلي المدح والذم "نعم" و"بئس"

«نعم» و «بئس» فعلان ماضيان، جامدان، يفيدان إنشاء المدح والذم على الترتيب، وهما فعلان في مذهب البصريين، وذهب جماعة من الكوفيين - منهم الفراء - إلى أنّهما اسمان، والصواب أنهما فعلان، بدليل أن تاء التأنيث الساكنة تلحق بهما، [1] فنقول : نعمت المرأةُ هندٌ، وبئست المرأةُ هندُ، فالتاء في «نعمت» و«بئست» : تاء التأنيث الساكنة التي تلحق الأفعال.

يقتضي أسلوب المدح والذم وجود ثلاثة عناصر يتكون منها الأسلوب، وهي: (فعل المدح أوالذم ثم الفاعل ثم المخصوص بالمدح أوالذم ).

مثال : نعمَ الرجلُ زيدٌ .

فـ (نِعْم) : فعل يفيد إنشاء المدح .

و (الرجل) : فاعل «نعم» مرفوع .و(زيد) : هو المخصوص بالمدح.

وقد تلحق «ما» بـ«نعم» و «بئس» فنقول : «نعم ما» و «نعمّا»، و «بئس ما» و «بئسما» ومنه قوله تعالى : **(إن تُبدوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمّا هي)**[2] وقوله تعالى : **(بِئْسَما اشتروا به أَنْفُسهم)**.[3]

---

(١) انظر : الانصاف في مسائل الخلاف : المسألة الرابعة عشرة ١/٩٧- ١٢٦، وشرح ابن عقيل ١/ ١٦٠. ١٦١

(٢) سوره البقرة آية ٢٧١.

(٣) سوره البقرة آية ٩٠.

وكما نلحظ في الايتين السابقتين أنّ ما بعد «بئسما» «ونعما» لم يكن ليدخل بعد هما لولا وجود «ما»، ذلك أنّ «ما» اللاحقة لهما تغيّر في تركيبهما، فيصح دخول ألفاظ بعدها، ولا يصح دخول هذه الالفاظ دون وجود (ما)، ففي الآيه الأولى لا يصح «نعم هي»، وفي الثانيه : لا يصح «بئس اشتروا به أنفسهم»، ولكن مع دخول «ما» جاز أن يليهما ما لم يكن يليهما قبل دخولها،[1] فتقول أيضاً : نعم ما أنت، ولا يصح «نعم أنت» ويجوز «بئس ما صنعت» ولا يجوز «بئس صنعت»، والسبب في ذلك وجود «ما» بعد «نعم»، و «بئس».

وقد اختلف النحاة في «ما» اللاحقة بنعم وبئس، وذهبوا فيها مذاهب شتى، بحسب ما يلحقها : مفرد أو جملة، أو كونها غير متلوة بشيء، وخلاصة القول فيها ان «ما» تكون على ثلاث حالات

الحالة الأولى : أن لا يلحقها شيء لا مفرد، ولا جملة ولا غيرهما، مثل : دققته دقاً نعمّا، وفي «ما» في هذه الحالة مذهبان [2] : الاول : أن تكون «ما» معرفة تامه فاعل «نعم»، والثاني : أنّ تكون نكرة تامة تمييز، وعلى المذهبين فالمخصوص محذوف، والتقدير في الاول : نعم الشيء الدقُّ ،وفي الثاني : نعم شيئاً الدقُّ.

الحاله الثانية : أن يلحقها مفرد نحو : نعمّا زيداً وبئسما تزويجٌ ولا مهر، وفي (ما) ثلاثة مذاهب.[3]

الأول : أن تكون (ما) معرفة تامة، فاعل «نعم» و «بئس»، وقال المرادي «وهو ظاهر مذهب سيبويه، ونقل عن المبرد وابن السراج والفارسي وهو قول الفراء».[4]

---

(١) انظر : التبصرة والتذكرة ١ : ٢٧٩.

(٢) انظر : شرح التصريح على التوضيح ٢ : ٩٦.

(٣) انظر : توضيح المقاصد والمسالك ٣ / ٩٨، والجنى الداني ٣٣٧، ٣٣٨، وشرح ابن عقيل ٢ / ١٦٦ وشرح التصريح على التوضيح ٢ / ٩٦.

(٤) توضيح المقاصد والمسالك ٣ / ٩٨.

الثاني : أن تكون (ما) نكرة في موضع نصب على التمييز، والمرفوع بعدها هو المخصوص، والفاعل مضمر.

الثالث : أن تكون (ما) مركبه مع الفعل قبلها، فلا موضع لها من الاعراب، والمرفوع بعدها فاعل، ونسب هذا الراي للفراء في قوله الثاني، وموافقيه.

الحاله الثالثة : أن يلحقها جملة فعلية، وفيها عشرة[1] أقوال متفرعة من أربعة وهي :-

الأول : أن (ما ) نكرة في موضع نصب على التمييز.

الثاني : أن (ما) في موضع رفع على الفاعلية.

الثالث : أن (ما) هي المخصوص.

الرابع : أن (ما) كافة كفت (نعم ) و(بئس) عن العمل في الفاعل ولا حاجة لهما به.

أما القائلون بأنها في موضع نصب على التمييز، فاختلفوا على ثلاثة أقوال [2] :-

الأول : أنها نكرة موصوفة بالفعل بعدها، والمخصوص محذوف، وهو مذهب الأخفش، والزجاج، والفارسي في أحد قوليه، والزمخشري، وكثير من المتأخرين.

الثاني : أنها نكرة غير موصوفة، والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف.

الثالث : أنها تمييز، والمخصوص ما أخرى موصولة محدوفة، والفعل صلة (ما) الموصولة المحذوفة، ونسبه المرادي للكسائي، ونسبه الشيخ خالد الازهري للفراء.

---

(١) انظر : توضح المقاصد والمسالك ٣ / ٩٦-٩٨، والجنى الداني ٣٣٨، ٣٣٩، وشرح التصريح على التوضيح ٢ : ٩٦، ٩٧، وهمع الهوامع ٥ / ٣٨، ٣٩، وحاشية الصبان ٣ / ٣٥، ٣٦ .

(٢) انظر : شرح التصريح على التوضيح، ٢/٩٦، ٩٧.

أما القائلون بأنها في موضع رفع على الفاعلية، فاختلفوا على خمسة أقوال [1]:-

الأول : أنها اسم معرفة تام، أي غير مفتقر إلى صلة، والفعل بعدها صلة لمخصوص محذوف.

الثاني : أنها موصولة، والفعل بعدها صلة لها، والمخصوص محذوف.

الثالث : أنها موصولة، والفعل بعدها صلة لها، وهي فاعل يكتفى بها وبصلتها عن المخصوص.

الرابع : أنها مصدرية سادة بصلتها - لاشتمالها على المسند والمسند إليه - مسد الفاعل والاسم المخصوص جميعاً، ولا حذف في الكلام.

الخامس: أنها نكرة موصوفة في موضع رفع، والمخصوص محذوف.

وأما القائلون بأنها المخصوص [2] فقالوا : إنها موصولة، والفاعل مستتر، و«ما» اخرى محذوفة هي التمييز، فقولك : نعم ما صنعت يكون التقدير فيه نعم ما ما صنعت، بمعنى نعم شيئا الذي صنعته.

وأما القائل بأنها كافة [3]، فعنده أن «ما» كفت نعم عن العمل كما كفت قلّ وطال عنه، فصارت تدخل على الجملة الفعلية.

والذي يهمنا من هذه الآراء الرأي الأخير، والذي يذهب إلى أنّ «ما» كفت الفعل عن طلب الفاعل، إذ إنّ معنى ذلك أن الفعل ملغى عن العمل، لا يحتاج إلى فاعل، ولا يطلبه، لأن الفعل مع (ما) أصبحت له وظيفة جديدة، فبعد أن كان عاملاً أصبح ملغى عن العمل، وبعد أن كان له فاعل أصبح غير محتاج إليه، وبعد أن كان يتبعه الفاعل والمخصوص أصبح متبوعا بما لا يمكن أن يتبعه دون وجود «ما» التي يصح أن

---

(١) انظر : شرح التصريح على التوضيح، ٩٧/٢.

(٢) نفسه.

(٣) نفسه.

نسمّيها «كافة»، لكفها الفعل عن العمل في فاعله، و«مغيّرة» لأنها غيّرت التركيب الخاص بجملة فعلي المدح والذم نعم وبئس.

وإذا أردنا تحديد عناصر الإلغاء، قلنا : إن الملغَى عن العمل هو الفعل الذي كان يعمل في فاعله، لكنه ألغى عن العمل فيه، وأصبح لا يقتضيه، والملغي (بكسر الغين) هو (ما) التي كفّت الفعل عن العمل في فاعله، والملغَى عنه العمل : هو الفاعل الذي لم يعمل فيه الفعل. فإن قيل أ ين الفاعل؟ قلنا : هو مستغنى عنه لان الفعل ليس طالبا له فلا حاجة لتقديره، لأنه ليس بمحذوف حتى يقدّر ولأن (نعم) و (بئس) المكفوفتين تنزلان في هذه الحالة منزلة الحروف المشبهه بالفعل فأصبحتا مكفوفتين عن العمل مكتفيتين بالجملة الفعلية بعدهما عنه، ونظير ذلك ان الحروف المشبّهة بالفعل عندما تكف عن العمل لا نقدر لها اسماً ولا خبراً، قال أبو حيان:«وذهب بعضهم إلى أن نعم وبئس تكفان بـ«ما» كما كفت بها ليت ولعل».[1]

ويميل الباحث إلى قبول رأي الكف في «نعما» و«بئسما» لأننا لا نحتاج إلى تأويل لهذه الأفعال دلالة وعملاً : دلالة لأن الجملة الفعلية أغنت عنه، وعملاً لأن ما الكافة كفت الفعل عن طلب الفاعل، ونظير ذلك «قلّ» و«كثر» و«طال»، وهي أفعال عندما تكف عن العمل تتغير صورتها التركيبية، ولا تقتضي فاعلاً، فليس هناك حاجة دلالية، أو وظيفية، لتقديره فكأنه في حكم المطروح، المستغنى عنه دلالة وتركيباً فإنْ قيل هل يقوم الفعل دون فاعل؟ قلنا تغني الجملة بعد (نعما) و(بئسما) عنه، ومما يساعد على ذلك أنّ (نعما) و(بئسما) تنزلان منزلة الحرف فكما لا يقتضي الحرف فاعلاً فكذلك (نعما) و(بئسما) لإلغائهما عنه.

---

(١) تذكرة النحاة : ١١١.

# القسم الخامس

# الإلغاء في (كان)الزائدة

تأتي (كان) في أقسام متعددة : قسم النقص وقسم التمام، وقسم الزياده وتوضيح هذه الاقسام كما يلي :

القسم الأول : تكون فيه (كان) ناقصة، وتحتاج إلى مرفوع ومنصوب، ويكون المرفوع اسماً لها والمنصوب خبرها، وتكون حينئذ من الأفعال الناسخة التي تدخل على الجملة الاسمية فترفع المبتدأ وتنصب الخبر، وهي عاملة لا ملغاة، أمّا ترتيب مفردات جملتها فيكون كما يلي (كان+مرفوع+منصوب) على الترتيب.

ويشترك معها في حاله النقصان أخوات لها تعمل عملها وتجري مجراها وتكون ناقصة مثلها .

القسم الثاني : تكون فيه (كان) تامة، ومعنى التمام فيها أن تكون «مستغنية بمرفوعها عن منصوبها» [1]، فهي تكتفي بالمرفوع وحده، ولا تحتاج إلى منصوب ، وبهذا فهي تختلف عن الناقصة التي تحتاج الى المنصوب والمرفوع، وفرق آخر بين الناقصة والتامة أن المرفوع بعد الناقصة يكون اسماً لها، بينما المرفوع بعد التامة هو فاعل، وفرق ثالث أنّ الناقصة مجردة من الحدث، وأما التامة فدالة على الزمان والحدث معاً، وتأخذ (كان) التامة معاني عدة أهمها : [2]

---

(١) شرح التصريح على التوضيح ١ / ١٩٠.

(٢) انظر تفصيل ذلك في الكتاب، ١ / ٤٦، والمقتضب، ٤/٩٥، والاصول في النحو، ١ / ٩١، ٩٢، والبسيط في شرح جمل الزجاجي ٢ / ٧٣٨، والمساعد ١ / ٢٥٢ ، وارتشاف الضرب ٢ / ٧٦.

- (ثَبَتَ ) كقولهم كان الله ولا شيء معه.
- (حدث) كقول الربيع بن ضبع الفزاري :

إذا كان الشتاء فأدفئوني فإنّ الشيخ يهدمه الشتاء[1]

- (حَضَرَ) أو (وُجِدَ) كقولة تعالى : **(وإنْ كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة)**. [2]
- (وَقَعَ) كقولك : ما شاء الله كان.
- (خُلِقَ) كقولك : أنا أعرفه مذ كان زيد.
- (كفل) ويستخدم في هذه الحالة متعدياً، إذ سُمِعَ من العرب : كان الرجلُ الصبيَّ أي كفله.
- (غزل) ويستخدم في هذه الحالة متعدياً كذلك إذ سُمِعَ من العرب : كان الرجلُ الصوفَ أي غَزَلَهَ.

والمعنيان الاخيران، أي (كفل) و(غزل)، من غريب اللغات[3]

فـ (كان) كما رأينا إذا كانت تامة فهي كأي فعل عادي تدل على الحدث المقترن بالزمن الماضي، وليس التمام من خصائص (كان) وحدها إنما تشترك معها بعض اخواتها التي كانت ناقصة معها نحو (أصبح) و(أمسى) وجاء معنى التمام فيهما في قوله تعالى : **(فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون)**.[4]

والذي أراه ان المعنى الأساسي في معنى التمام هو أن تكون (كان) أو أختاها بمعنى (حدث)، وبقية المعاني، نحو : وقع، وخلق، وحضر متفرعة عليه لكن الأساس الذي يميز هذا المعنى من ذاك هو السياق لأنّ السياق هو الذي يعطي (كان) المعنى

---

(١) الأزهية ١٩٤، الدرر اللوامع ١ / ٨٤.

(٢) سورة البقرة آية ٢٨٠.

(٣) انظر : الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل ١٧٤، وشرح الاشموني ١ / ١١٧، ١١٨.

(٤) سورة الروم آية ١٧.

الذي تستحقه، فقولك : كان الله ولا شيء معه لا تكون فيه (كان) بمعنى (خُلِق) أو (حدث) ولكن بمعنى (ثبث) وهو مستفاد من السياق.

ولا يعنينا الخلاف الحاصل بين النحاة حول معنى التمام والنقص في (كان) لأنّ كونها ناقصة أوتامة يعني أن تكون عاملة ولا إلغاء فيها، فلا هي ملغاة في حال النقص عن طلب المرفوع والمنصوب، ولا هي ملغاة في حال التمام عن طلب المرفوع.

القسم الثالث : تكون فيه (كان) زائدة، والقصد من زيادتها أن يكون دخولها كخروجها، أي يبقى الكلام بعد حذف الزائد على معناه قبل حذف الزائد إلا في التأكيد،[1] والتأكيد الحاصل فيها مستفاد من الزيادة، وإلاّ لكان الغرض من الزيادة عبثا لا فائدة منه.

ومواقع الزيادة كثيرة منها : [2]

- بين المبتدأ وخبره، نحو زيدٌ كان قائمٌ، فـ (زيد) مبتدأ، و(قائم) خبره، (وكان) مزيدة بين المبتدأ وخبره، ومنه كذلك زيادتها في جملة التعجب نحو: ما كان أحسنَ زيداً !، فـ (ما ) مبتدأ، وجملة (أحسن زيداً) خبره، و(كان) مزيدة بينهما.
- بين الفعل ومرفوعه نحو: لم يوُجَدْ كان مثلُهم. فـ (يوجَد) فعل، و(مثلُ) مرفوع الفعل، و(كان) مزيدة بينهما.
- بين الجار والمجرور ومنه قول الشاعر :

سراةُ بني أبي بكر تسامى ... على كان المسوّمَةِ العرابِ[3]

---

(١) انظر : الإيضاح في شرح المفصل ٢ / ٧٨، والفوائد الضيائية ٢ / ٢٩١.

(٢) انظر : شرح ألفية بن معطي ٢ / ٨٦٦، ٨٦٧.

(٣) لم أعثر على قائله، وهو بلا نسبة في اللمع ٣٩، وشرح اللمع ١ / ٥١، والمقتصد في شرح الإيضاح ١ / ٤٢، وأسرار العربية ١٣٦، والتوطئة ٢١١، والمساعد ١ / ٢٧٠، وشرح التصريح ١ / ١٩٢، والدرر اللوامع ١ / ٨٩.

فـ(كان) في البيت مزيدة بين (على) و (المسومة) وهما جار ومجرور.

- بين الصفة والموصوف، ومنه قول الشاعر :

في غرفة الجنّة العليا التي وجبت  لهم هناك بسَعْي كان مشكورِ[1]

فـ (كان) مزيدة بين (سعي)، وهوموصوف، و(مشكور)، وهو صفة لـ (سعي).

- بين المعطوف والمعطوف عليه، ومنه قول الفرزدق :

في حومةٍ غمرت أباك بحورُها  في الجاهليةِ كان والإسلام[2]

فـ (كان) مزيدة بين (الجاهلية) ،وهو معطوف عليه، و(الإسلام) وهو مغطوف على (الجاهلية).

ولزيادة (كان) شروط هي :[3]

الأول : أن تكون بلفظ الماضي، لأنّ أصل الزيادة أن تكون للحرف لا الفعل، والماضي مبني، وهو مشبه للحرف في البناء، وأما المضارع فمعرب في أصله فهو لا يزاد، وأما زيادة (كان) بلفظ المضارع فهو شاذ، ومنه قول أم عقيل بن أبي طالب :

أنت تكونُ ماجدٌ نبيلُ  إذا تهبُّ شمْألٌ بليل[4]

الثاني : ألاّ تكون في أول الكلام، لأن وقوعها في أول الكلام يعني الاعتماد عليها، وما اعتمد عليه يكون عاملاً، فإعمالها متصدرة واجب سواء أكانت ناقصة أم تامة؟ وأمر آخر مرده إلى غاية التقديم، فوقوع (كان) في أول

---

(١) لم أعثر على قائله، وهو بلا نسبة في حاشية الصبان ١ / ٢٤٠.

(٢) ديوانه ٢ / ٣٠٥.

(٣) انظر : شرح ألفية ابن معطي ٢ / ٨٦٥، والمطالع السعيدة ٢٠٦، وهمع الهوامع ٢ / ٩٩، والمشكاة الفتحية ١٨٥.

(٤) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ٢٥٢، وحاشية الصبان ١ / ٢٤٠، والدرر اللوامع ١ / ٨٩.

الكلام يعني الاهتمام بها، والاعتماد عليها في بناء الكلام، وأما زيادتها فلا يعني الاعتماد عليها، ولا يعني كذلك العناية بها، فلو كانت (زائدة) وهي متصدرة لتنافى الاثنان، أي أن زيادتها لا تصح متقدمة لأنّ التقدم يفيد العناية، بينما الزيادة تفيد عدم العناية إلا في معنى التوكيد المستفاد منها.

الثالث : أن تكون زائدة بين شيئين متلازمين كالمبتدأ وخبره، والفعل ومرفوعه، والصفة والموصوف، وغيرها من الأشياء المتلازمة.

واختلف في حال زيادتها أهي عاملة أم غير عاملة؟

لم يتفق النحاة على رأي واحد بل كانت لهم ثلاثة آراء : (١)

الأول : أنها زائدة لا اسم لها ولا خبر، ونسب للفارسي.

الثاني : أنها زائدة، واسمها المضمر أي (الكون) ولا خبر لها، ونُسب للسيرافي.

الثالث : أنها زائدة ،وهي ناقصة، بمعنى أنها زائدة ولها اسم وخبر وهو أبعد الأقوال الثلاثة.

في ظني أنها زائدة لا اسم لها ولا خبر، وأمّا رأي السيرافي الذي يذهب إلى زيادتها مع اسمها المضمر فيرده أنّ (كان) حينئذ عاملة في اسمها، والإعمال يعني أن يكون الكلام معتمداً عليها، بينما الزيادة تعني عدم الاعتماد، وتفيد التوكيد، فيتنافى بذلك القول بالزيادة مع الإعمال.

وأمر آخر وهو أنّ الزائد حقه ألاّ يكون عاملاً ولا معمولاً لكي يستقيم التركيب، لأنّ كونه عاملاً أو معمولاً يدل على أنّ له موقعه المهم في التركيب، وخروجه يؤدي إلى لبس في فهم المعنى، وأمّا كونه زائداً فلا يخلّ خروجه إلا في تقليل التوكيد في الكلام، لأن الزائد يفيد التوكيد. و لا يفوتنا أنّ تقدير الاسم في حال زيادة (كان)

(١) انظر : الحلل في إصلاح الخلل ٢٢٧، وشرح المفصل ٧ / ١٥٢، وارتشاف الضرب ٢ / ٩٦، وشفاء العليل ١ / ٣٢٢، وحاشية الخضري ١ / ١١٦، وهمع الهوامع ٢ / ١٠١.

يدفعنا إلى تقدير الخبر، وهو ما لم يقل به النحاة، ولا يتحقق لنا زيادتها مع تقدير الاسم والخبر.

إنّ كونها زائدة غير عاملة هو الأرجح لأنّ ذلك يقربها من الحروف، لأنّ أصل الزيادة للحروف، والحروف الزائدة لا تقتضي عاملاً أو معمولاً، نحو : ما إن أنت حاضرٌ. فـ(إن) زائدة غير عاملة وغير معمولة.

وقد ذهب علي بن سليمان الحيدرة إلى عدّ (كان) الزائدة حرفاً فقال «تكون حروفاً زائدة معناها الصلة لا فاعل لها ولا مفعول»[1] ، ويردّ هذا القول أن (كان) في حال الزيادة ليس حرفاً على الحقيقة، وإنما هي فعل ماض، والماضي قريب من الحروف، لأنّه مبني كالحروف، وقد تنبه النحاة إلى هذه الناحية فذكروا أنها تزاد شاذة بلفظ المضارع كما في قول أم عقيل بن أبي طالب :

أنت تكونُ ماجدٌ نبيل  إذا تهبّ شمالٌ بليل

وكونها زائدة بلفظ المضارع على وصف من الشذوذ فهذا يعني أنها فعل لأن الفعل هو الذي يتصرف، بينما الحَرف لا يتصرف إنما يلزم حالة واحدة، وأمّا كونها زائدة غير محتاجة لاسم ولاخبر فهذا صحيح في نظري لكنها قريبة من الحرف وهي زائدة ليس لبنائها فقط، إنما لأنّ معنى الحدث الموجود في الأفعال غير موجود في (كان) في حال الزيادة.

وما يتصل بالإلغاء أنّ بعض النحاة نظر إلى زيادة (كان) ولا فاعل لها ولا اسم ولا خبر على أنه إلغاء. فقارنوا بين حال النقصان، فوجدوا أن (كان) تحتاج الى الاسم والخبر، وحال التمام فوجدوا أنّ (كان) تحتاج الى المرفوع، وأما في حال الزيادة فلا تقتضي شيئاً من ذلك فقالوا بالإلغاء فيها، فابن يعيش -مثلاً- نظر إلى زيادتها على أنها ملغاة عن العمل فقال : «واعلم أنّ (كان) في حال زيادتها لا اسم لها ولا خبر ولا فاعل لأنها ملغاة عن العمل».[2]

(١) كشف المشكل ١ / ٣٢٧.

(٢) شرح المفصل ٧ / ١٥٢.

وقد ذهب بعض النحاة إلى تجاوز القول بالإلغاء إلى التعليل لإلغائها بأن شبّهوا (كان) الملغاة وسطاً بين المبتدأ والخبر بـ (ظننت) الملغاة وسطاً بين المبتدأ والخبر، [1] فكما أنّ (ظننت) قد تكون ملغاة في قولك : زيدٌ ظننتُ قائم فكذلك الحال في قولك : زيد كان قائم، دون أدنى نظرة إلى دراسة الفرق بين الحالتين أي (ظن) و(كان).

والذي أميل إليه أن زيادة (كان) لا يعني أنها ملغاة عن العمل للأسباب التالية:-

- إن الذي دفع النحاة للقول بأنها ملغاة هو مقابلتهم حال النقصان بحال الزيادة، فكما أنّ الناقصة عاملة في الاسم والخبر، والزائدة غير عاملة في اسم ولا خبر، فهي ملغاة عندهم عن طلب الاسم والخبر، وهو ما لا يرتضيه الباحث لأن (كان) الزائدة أصل برأسها مثل الناقصة والتامة، وليست فرعاً على أي منهما ونقيس ذلك بـ (إنْ). فقد تكون (إنْ) شرطية نحو : إن تدرس تنجحْ. وهي عاملة في الجملتين : جملة الشرط وجملة الجواب، وقد تكون (إنْ) زائدة نحو، ما إنْ أنت قادم، وفيه تكون (إنْ) زائدة بين (ما) النافية ومدخوليها ولم يقل النحاة بإلغاء (إنْ) الزائدة لأنّ (إنْ) الزائدة ليست فرعاً على الشرطية، وإن كانت مشبهة لها في الصورة الكتابية، لأنّ كل واحدة منهما رأس بعينه، فكذلك الحال في (كان) الزائدة التي تكون قسماً يختلف عن الناقصة والتامة.
- إنّ عدم وجود المعمولات بعد (كان) الزائدة جرّ النحاة -في تقديري- إلى القول بأنها ملغاة عن العمل، وهذا -في رأيهم- معناه أنّ الأصل في (كان) الزائدة أن تكون عاملة ثم تلغى بعد ذلك، وهو ما يتنافى مع زيادتها، إذ لو كان أصلها العمل لحملت عليه، وهو أولى من القول بالزيادة، لكنها، أي (كان) الناقصة قسم مستقل برأسه، وكل قسم يختلف عن الآخر من حيث العمل والدلالة والتركيب.

---

(١) انظر : شرح المفصل ٧ / ٩٩، ١٠٠، ١٥٠، وشرح الكافية الشافية ١ / ٤١٢، والبسيط في شرح جمل الزجاجي ٢ / ٧٤٠، وشرح التصريح على التوضيح ١ / ١٩٢.

- يشترط في الملغى أن يكون عاملاً في الأصل ثم يلغى في مرحلة لاحقة، أي أنّ الإلغاء فرع والإعمال أصل، وإذا دققنا النظر في (كان) الزائدة عرفنا أنّ أصلها هو الإهمال، مما يعني أنها غير عاملة، ولم نلحظ فيها أي نوع من العمل، مما يبعد كونها ملغاة لأنها لو كانت ملغاة لكان لها معمول تلغى عن العمل فيه في مرحلة تالية هي مرحلة الإلغاء.

- لا نعرف المعمول (الملغى عنه) لكي نستطيع القول بأنها ملغاة، لأنّ الإلغاء لا يعرف إلا بمعرفة المعمول لكي نتابع حركة العمل عليه، فنحكم حينئذ عليه بالإلغاء أو بالإعمال، فإذا ظهرت الحركة المتوخّاة من تأثير العامل في المعمول كان العامل مؤثراً في المعمول، وإذا لم تظهر لم يعمل العامل في المعمول، فنقول بالإلغاء حينئذ، لكننا لا نعرف المعمول في (كان) الزائدة لأنها لا معمول لها.

- قد يعبّر النحاة عن الزائد بالملغى ولا يقصدون به حقيقة الإلغاء إنما يقصدون أنه لغو، أي زائد، فـ «الصلة والحشو من عبارات الكوفيين، والزيادة والإلغاء من عبارات البصريين».[1]

فالقول بأنها ملغاة لا يعني حقيقة الإلغاء، إنما يقصد أنها زائدة أو صلة أو حشو، لأنّ هذه التسميات هي تسميات الزائد عند النحاة، فمن هنا جاء الخلط بين الإلغاء كظاهرة لها فعلها الخاص في التراكيب من حيث العمل والدلالة والإلغاء كوصف للزائد غير العامل وهو (كان) الزائدة.

---

(١) شرح المفصل ٨ / ١٢٨.

# الفصل الثالث

# الإلغاء في الحروف

بعد أنْ درسنا إلغاء الأفعال سندرس إلغاء الحروف لأنّ للنحاة عناية واضحة بإلغاء عمل الحروف، وسيكون حديثنا عن إلغاء عمل الحروف في أقسام عدة :

## القسم الأول

## إلغاء العمل بكف الحرف عن العمل

### الكفُّ لغةً

الكفُّ لغةً : الجمعُ، يقال : كفَّ الشيءَ يكفّه كفّاً : جَمَعَهُ، [1] وهو أيضاً : المنْعُ والرَّدُّ، وهو يكفكف دمعهُ أي يمسَحهُ مرةً بعد مرة ليردَّه [2] ويمنعه من النزول، وكففته عن الشيء : دفعتهُ وصرفتهُ. [3]

ويتحقق معنى المنع في قوله تعالى : **(إذ هَمَّ قومٌ أنْ يبسطوا إليكم أيديهم فكفَّ أيديهم عنكم)**، [4] أي مَنَعَ أذا هُم عنْكم، ومِنْه كذلك **(عسى الله أن يكفَّ بأسَ الذين كفروا)**[5] أي يمنعه.

---

(١) انظر : لسان العرب مادة (كفف).

(٢) انظر : أساس البلاغة مادة (كفف).

(٣) انظر : القاموس المحيط مادة (كفف).

(٤) سورة المائدة آية ١١.

(٥) سورة النساء آية ٨٤.

وقد تحقّقَ الجمع والمنع في قولِ العرب : كَفَفْتُ الثوبَ، أي خِطْتُ حاشيته، وهي الخياطة الثانية بعد الشل،[1] إذ إنّ خياطة حاشية الثوب تجمعُ بعضَه إلى بعض، وتمنعه كذلك من الاسترسال والطولِ، ففي ذلك جمعٌ، ومنعٌ. ومهما يكن، فإنّ ثمة علاقة واضحة بين المعنين، إذ إنّ الجمع في حد ذاته منعٌ، فإذا جمعت شيئاً إلى آخر فإنك تمنعها من التفرق، وبذلك تحقّق الجمعُ والمنعُ.

## الكفُّ اصطلاحاً

لم نجد عنايةً واضحة لدى النحاة بتحديد الكفِّ في الاصطلاح النحوي سوى ما ذكره بعض المحدثين من أنّ الكف هو الإبطال،[2] وهذا الحدُّ لا يعطي صورة واضحةً عن الكف، إذ إنّه يجعل الكفَّ بمعنى الإبطال، ومرادفاً له، فكفُّ العامل يعني إبطاله، وهذا ما لا يرتضيه الحدُّ النحوي لاشتمالهِ على التعميمِ، وشرط الحدّ أن يكون جامعاً مانعاً، ولنبيّن ذلك بما يلي :

إن العاملَ المبطل عمله قد يكون بكفّه عن العمل أو بغير كفّه، مثال ذلك إبطال عمل «إنْ» بالتخفيف ، وإبطال عملها بـ(ما) الكافة، فالأول إبطال، والثاني كذلك، لكنّ الثاني بكف الحرفِ عن العملِ، بينما الأول بتخفيفهَ، وهو لا يعني الكفّ،

إن الكفّ يتعلقُ بدخول عنصرٍ جديد آتٍ من خارجِ التركيبِ الأصليّ للجملةِ كدخولِ «ما» الكافةِ على «إنّ» وأخواتها، فالتركيب الأصلي إنّ زيداً مجتهدٌ عند مقارنته بالتركيب الجديد وهو إنما زيدٌ مجتهد. نلحظ أنّ فيه عنصراً جديداً، وهو (ما) الكافة التي أبطلت عمل العامل، وهذا ما نعنيه بالكف، وهو يختلف عن التخفيفِ الذي لا يشتملُ على دخولِ عنصرٍ جديد بل خروج أحد مكونات العامل وهو النون ومثاله : إنْ زيدٌ لمجتهدٌ (بتخفيف إن وإبطال عملها).

---

(١) انظر : القاموس المحيط مادة (كفف).

(٢) انظر : معجم المصطلحات النحوية والصرفية ١٦٩، والمعجم المفصل في النحو العربي ٨٢٧/٢.

من هنا كان مفهومُ الابطالِ يشمل الكفَّ ويزيد عليه، فكلُّ إبطال يحتوي الكف وأشياء أخرى غيره، لكنّ الكفّ وحده لا يعني الإبطال كاملاً، لأنه فرع من فروع أخرى تدخل في مفهوم الإبطال.

أما العلاقة بين الكف والالغاء فظاهرة بوضوح في نوع العامل، فالعامل في الالغاء محدد بكونه لفظي، وكامل العمل، فمن هنا قد يقول قائل : قد يبطل عمل «ما» الحجازية بكفها عن العمل نحو : ما إنْ زيدٌ حاضرٌ، فنقول : ذلك صحيح فهو من الإبطال، لكنّ العامل جزئي العمل، فمن هنا كان إبطالاً لا إلغاء، لأن الإلغاءَ مختصٌّ بالعاملِ الكاملِ العمل، و«ما» الحجازية تعمل بشروط، فهي جزئية العمل ونخلص من هذا إلى أنّ الكف في الإلغاء هو منع العامل اللفظي كامل العمل من التسلط على معمولاتهِ أو إحداها بسبب وجودِ فاصلٍ لفظي معين آتٍ من خارجِ التركيب الأصلي يمنع تسلط العامل على المعمول.

ويقوم الكف على ثلاثة عناصر هي : المكفوف، والكافُّ، والمكفوف عنه. فإذا كان الكف من الإلغاء فإن هذه العناصر تسمى : المُلغَى (بضم الميم وفتح الغين) والملغي (بضم الميم وكسر الغين)، والملغَى عنه (بضم الميم وفتح الغين) ويمكن تمثيلها بالمثال الآتي :إنّما زيدٌ مجتهد.

المكفوف (الملغَى) : «إنّ» العاملة الطالبة للاسمين بعدها على أنّهما اسم وخبر لها على التوالي.

الكافُّ (الملغي) : «ما» الكافة الملغية المسببة لإبطال عمل (إن).

المكفوف عنه (الملغى عنه) : جملة (زيد مجتهد)، وكان حقها أن تكون معمولاً لـ«إنّ»

ويحدث الكف في الأفعال والحروف والاسماء. أما الكف في الأفعال فقد درسناه سابقاً في فصل الإلغاء في الأفعال، وأما الكف في الأسماء فسندرسه لاحقاً في فصله، وأما الكف في الحروف فسندرسه في هذا الفصل وهو في قسمين:-

القسم الأول : ويتناول كف الحروف المشبهة بالفعل «إنّ وأخواتها» عن عملها.

القسم الثاني : ويتناول كف بعض حروف الجر عن عمل الجر.

## كف الحروف المشبهة بالفعل عن العمل

الحروف المشبهة بالفعل هي «إنّ واخواتها»، وهي ستة : إنّ، وأنّ، وكأنّ، ولكنّ، وليت، ولعلّ. وتكون خمسة إذا كانت «أنّ» هي «إنّ» بفتح الهمزة وكسرها، ولهذه الحروف صدر الكلام باستثناء «أنّ»، فليس لها صدارة في الكلام لوقوعها مع ما بعدها في تأويل مصدر معمول لما قبلها، فمثلاً في قولك :«سرّني أنّ زيداً ناجحٌ»لم تتصدر «أنّ» لأنها وقعت مع مدخولها معمولاً للفعل «سرّ»، فهي ومدخولها في تقدير فاعل للفعل «سرّ» والتقدير : سرني نجاحُ زيد.

والحروف المشبهة بالفعل تؤثر في الجمل الاسمية معنىً وعملاً، فمن حيث المعنى تفيد «إنّ» و«أنّ» التوكيد، وتفيد «لعلّ» الترجي، وتفيد «كأنّ» التشبيه، وتفيد «ليت» التمنّي، وتفيد «لكنّ» الاستدراك، وأما من حيث العمل فتنصب المبتدأ ويسمى اسمها وترفع الخبر ويسمى خبرها، وتسمى هذه الحروف بالحروف المشبهة بالفعل، ووجه المشابهة بينها وبين الفعل في خمسة.[1]

الأول : أنّها على وزن الفعل، أي ثلاثة أحرف فصاعداً، والفعل كذلك.

الثاني : أنّها مبينة على الفتح مثل الفعل الماضي المبني على الفتح.

الثالث : أنّها تحتاج إلى الاسم كما أنّ الفعل يحتاج إليه.

الرابع : أنّها قد تلحقها نونُ الوقاية نحو : إنني وكأنني وليتني كما أنّ الفعل قد تلحقه نون الوقاية نحو : أعطاني وأكرمني وغير ذلك.

---

(١) انظر : الانصاف (المسألة الثانية والعشرون) ١ / ١٧٨، الجمل في النحو ٥١ - ٥٢، وشرح الكافية في النحو ٢ / ٩٣، وشرح المفصل ٨ / ٥٤، وشرح ألفية ابن معطي ٢ / ٨٤٣، والتبصرة والتذكرة ١ / ٢٠٣.

الخامس : أنّ معانيها معاني الأفعال، فمعنى «إنّ» و«أنّ» حقّقتُ وأكدْتُ، ومعنى «لعلّ» ترجيت، ومعنى «كأنّ» شبّهتُ، ومعنى «لكنّ» استدركتُ، ومعنى «ليت» تمنيتُ. فلمّا كان لهذه الحروف هذه الوجوه من المشابهة عملت عمل الفعل تشبيهاً به، وأشبهت الفعل المتعدي خاصة، فنصبت الاسم تشبيهاً بالمفعول المقدّم على الفاعل، ورفعت الخبر تشبيهاً له بالفاعل المؤخّر.

وذهب ابن عصفور إلى أنّ عملها راجع لمشابهتها الأفعال من حيث اختصاصها بالاسماء، وعدم دخولها على غيرها، فقال : «والذي أوجب لها العمل عند محققي النحويين هو شبهها بالأفعال في الاختصاص ذلك أن هذه الحروف تختص بالأسماء، ولا تدخل على غيرها، كما أنّ الأفعال تختص بالاسماء، ولا تدخل على غيرها، وكل حرف مختص بما يدخل عليه، ولا يكون كالجزء فإنه يعمل فيما يختص به من اسم أو فعل». [1]وتحتاج الجملة الاخيرة من كلام ابن عصفور إلى إعادة نظر، إذ لا يكون كل حرف مختص بما يدخل عليه، وليس جزءاً منه عاملاً فيه، لأننا نجد أن الواو حرف غير مختص بالاسماء ولا بالأفعال، فمرة تكون الواو للعطف، وأخرى للمعية، وثالثة للاستئناف، ومرة لـ«ربّ»، ومرة للقسم، وبهذا فالأصل أن لا تكون عاملة لأنها غير مختصة، ولكننا وجدناها مرة تكون عاملة، وذلك في القسم، نحو : واللهِ لأضربنّ زيداً، أما في البقية فلا تكون الواو عاملة، أي أنها غير مختصة وعاملة.

ورفض ابن عصفور أن يكون عمل الحروف المشبهة بالفعل لأجل مشابهتها بالأفعال في الوزن، وفتح الآخر، وكون معانيها معاني الأفعال، فقال :«وأمّا كونها على ثلاثة أحرف وأنّ أواخرها مفتوحة، وأنّ معانيها معاني الأفعال فليس ذلك موجباً لعملها، ألا ترى (ثُمّ) على ثلاثة أحرف ومفتوحة الآخر، كإنّ، ومعناها العطف، فكأنما قلت : عطفت وهي مع ذلك لا تعمل».[2]

---

(١) شرح جمل الزجاجي ١ / ٤٢٢.

(٢) نفسه ١ / ٤٢٣.

في تقديري أنّ هذه الحروف عملت لمشابهتها الافعال لفظاً ومعنى، فعملت عمل الأفعال، ولكنها لمّا كانت ليست أفعالاً خالفت الأفعال في ترتيب معمولها، فالأفعال المتعدية يكون ترتيبها في الأصل أن ترفع الفاعل ثم تنصب المفعول، أما الحروف المشبهة بالفعل فنصبت الاسم ورفعت الخبر، ثم إنّ الأفعال تختص بالأسماء أما الحرووف المشبهة بالفعل فمختصة بالجملة الاسمية فأثرت فيها معنى وعملاً، أما من حيث المعنى فأفادت في الخبر معاني لم تكن له قبل وجودها، فأفادته «إنّ» و«أنّ» توكيداً، و«ليت» تمنياً، و«لعلّ» ترجيا، وكأنّ تشبيهاً، و «لكنّ» استدراكاً وأمّا من حيث العمل فنصبت المبتدأ ورفعت الخبر.

وقد يقال إنّ أفعال القلوب أفعال مختصة بالجملة الاسمية ولكنها لم تعمل عملاً يشبه عمل «إنّ وأخواتها» فما السبب في ذلك؟ والجواب : إنّ النوعين مختصان بالجملة الاسمية، ولمّا كانت الأفعال أحقّ بالعمل وأولى به فإنها نصبت الاسمين «المبتدأ والخبر» في الجملة الاسمية لتتم بها الفائدة بعد أن كانت قد أخذت فاعلاً لها، فجاءت الحروف المشبهة بالفعل فخالفت الفعل المتعدي الذي يرفع الفاعل وينصب المفعول، وخالفت «ظن وأخواتها» التي تنصب الاسمين فنصبت الاسم ورفعت الخبر.

ومهما يكن من أمر فإنها عاملةٌ اتفاقاً بين النحاة، لكنْ قد تتصل (ما) بهذه الحروف فتكفها عن العمل، وعندئذ يرتفع ما بعدها على أنه مبتدأ وخبر، ولا تطلب اسماً ولا خبراً حينئذ، لأنها ملغاة عن العمل، ويصلح حينئذ أن يليها الجملة الاسمية، والجلمة الفعلية، فالاسمية نحو، قوله تعالى : **(إنّما أنت مذكّر)**[1] والفعلية نحو **(إنّما يخشى اللهَ من عباده العلماءُ)**.[2]

وسنفصل الحديث في هذه الحروف، وكفها عن العمل وأقوال النحاة فيها على النحو الآتي :

---

(١) سورة الغاشية آية ٢١.

(٢) سورة فاطر آية ٢٨.

## أولاً : كفُّ «إنَّ» (بكسر الهمزة) عن العمل

«إنّ» من الحروف المشبهة بالفعل، وهي أمّ الباب الذي يجمعها مع أخواتها في باب واحد، وذهب السيد يعقوب بكر إلى أنها مركبة من إنْ + ن حيث «إنْ» اسم صوت مكون من عنصرين إشاريين هما الهمزة المكسورة والنون، وأضيفت إليهما نون إشارية أخرى على سبيل التقوية، والتأكيد ،[1] ومهما يكن فإنّ القول بالتركيب يبدو أنه كان في مرحلة متقدمة من نشوء اللغة لأنها مكونة من عناصر إشارية، ولأنّ اللغة في أساسها إشارات ورموز، والانسان يحتاج إلى هذه الرموز، فليس غريباً أن تكون مركبةً إذا جاز إمكان رؤية عنصرين فيها.

وقد جاء نظير لها في اللغة العبرية وهي hinnē (هني بإمالة طويلة في الآخر) بمعنى «انظر»، وهي مركّبة أيضاً لا بسيطة تتكون من hin (هِنْ) + nē (ني بإمالة طويلة)، [2] واللغات نظائر، لا سيما أن العبرية والعربية من الساميات.

وأيّاً كانت «إنّ» في العربية بسيطة أو مركبة فإنّها تعمل فيما بعدها، وقد تدخل عليها (ما) فتكفها عن عملها الذي كانت تؤديه قبل دخول «ما» الكافة، فيرتفع ما بعدها على أنّها مبتدأ وخبر، ومنه قوله تعالى : **(إنّما اللهُ إلهٌ واحدٌ)**[3] وإذا أردنا تحديد عناصر الإلغاء في قولنا «إنّما زيدٌ مجتهدٌ».

قلنا إنّ :

الملغى : «إنّ» الطالبة للاسمين بعدها على أنّ الأول اسمٌ لها، والثاني على أنه خبرها.

الملغِي : «ما» التي كفت «إنّ» عن العمل.

---

(١) انظر : دراسات في فقه اللغة العربية : ٤٨.

(٢) نفسه.

(٣) سورة البقرة آية ١٧١.

الملغى عنه : جملة «زيد مجتهد»، حيث نلحظ أنّ الاسمين ارتفعا بالابتداء والاخبار، ولم تؤثر فيهما «إنّ» لأنها ملغاةٌ عن العمل.

وقد ترد «إنّ» مكفوفة عن العمل ملغاة ويكون الاسم والخبر محذوفين، [1] ومنه قول حميد بن ثور الهلالي :-

وليست من اللائي يكون حديثُها أما م بيوت الحي إنّ وإنما [2]

فكما نلحظ فقد استخدم الشاعر «إنّ» ملغاة بـ (ما) ولم يذكُر بعدها الاسمين، فهل نقدّر لها الاسمين؟

من ناحية تركيبية إنّ النظر في الشاهد يؤدي بنا إلى السؤال عن العنصر الثالث من عناصر الظاهرة، وهو عنصر الملغى عنه، ولهذا فإننا نحتاج الى هذا العنصر لتستقيم الظاهرة، أما من ناحية العمل والاعراب فلا نحتاج الى هذا العنصر، لأنّ «إنّ» ملغاة عن العمل، لا تطلب معمولين، ولا نحتاج الى تقديرهما، وأما من ناحية المعنى فإننا نحتاج الى ما بعد «إنما» ليستقيم المعنى، وعلى هذا فهناك محذوف مقدّر لإقامة المعنى لا الإعراب، وهو مفهوم فلا حاجة بنا إلى إظهاره، ولكننا ننص على وجوده معنى لا إعراباً.

ولكن هل هناك موضع من الإعراب للملغى عنه؟ أي هل هناك موضع لجملة «زيد مجتهد» في قولك إنما زيد مجتهد ؟

نُقل عن ابن السراج أنه ذهب إلى أنّ لها موضعاً من الإعراب وهو الرفع بخبر «إنّ»، [3] وفي تقديري أنه ليس صحيحاً لأنّ «إنّ» ملغاة عن العمل لا تقتضي اسماً ولا خبراً، ولا حاجة لتقديرهما، ثم هل يستقيم أن نقدر الخبر دون الاسم؟ وما الفائدة من قولنا إنها ملغاة ثم نقدّر لها خبراً؟، ألا يشكل ذلك تناقضاً في الرأي؟ في تقديري أنها غير عاملة، ولا حاجة لتقدير معمولها إلا أننا نحتاجُ الى ما كان

---

(١) انظر المستوفي في النحو ١/٢٥٠.

(٢) ديوانه ص ١٨.

(٣) انظر : البيان في غريب إعراب القرآن ١ / ٥٧.

وخلاصة القول : إنّ «إنما» مكونة من عنصرين «إنّ» + «ما»، وركبتا معاً فاصبحتا «إنما»، فكفّ العنصرُ الثاني الأولَ عن العمل، ولكن هل تركيبها ينقلها من دائرة الحرف إلى دائرة الاسم أوالفعل؟

لا ينقلها التركيبُ إلى شيء من ذلك لأنها باقية على حالها، ولأن الفعل حدث مقترن بزمن معين، فإن اشتملت «إنما» على معنى الحدث، وهو التحقيق والتوكيد فلا تشتمل على عنصر الزمن.

وأما أنها ليست اسماً فلأنها لا تدل على معنى في نفسها لتكون اسماً وإنما تأخذ معناها من خلال وضعها في الجملة، فلو قال قائل : معنى «إنّ» هو التحقيق قلنا له يجوز ذلك، ولو قال آخر معنى «إنّ» هو الأمر من الأنين أو فعل أمر مؤكد بالنون الثقيلة من «وأى» على نحو قول الشاعر :

إنّ هندُ المليحةُ الحسناءَ  وَأيَ مَنْ أضْمرَتْ لِخِلٍّ وَفَاءَ [1]

قلنا له يجوز أيضاً، لأنها تأخذ معانيها من خلال سياقاتها، فتختص بهذا المعنى أو ذاك. قال سيبويه «فأما إنما فلا تكون اسماً وإنما هي فيما زعم الخليل بمنزلة فعل ملغى مثل : أشهد لزيدٌ خيرٌ منك. لأنها لا تعمل فيما بعدها»[2] وإذا قصد بها (إنّ) المكفوفة بـ(ما) فتكون تأكيداً وصلة للكلام.[3] أي غير عاملة.

وعندما تتصل (ما) بـ(إنّ) فإنها تلغي عملها، وهو طلب الاسم والخبر، وحينئذ قد تدخل على الجملة الفعلية نحو قوله تعالى : **(وإنما توفون أجوركم يوم القيامة)**.[4] وقد يلتبس الأمر في بعض التراكيب فتكون «ما» محتملة لوجهين :

---

(١) هو لأبي يعقوب الدباغ الصقلي النحوي انظره في انباه الرواة ٦٤/٤، وهو بلا نسبة في مغني اللبيب ص ٢٧.

(٢) الكتاب ٣ / ١٣٠.

(٣) انظر : الواضح ٦٥.

(٤) سورة آل عمران آية ١٨٥.

الأول : أن تكون كافةً، والثاني : أن تكون اسماً موصولاً بمعنى الذي ففي قوله تعالى : **(إنّما صنعوا كيد ساحر)** [1] تحتمل الآية وجهين : كونها كافة، أي «ما» الكافة لعمل «إنّ»، ويكون (كيدَ) منصوب بـ(صنعوا)، وقد تكون «ما» اسماً موصولاً بمعنى الذي في موضع نصب اسم «إنّ»، وفي الجملة الفعلية ضمير عائد على الاسم الموصول، وهو محذوف مقدّر، وتقديره : إنّ الذي صنعوه، ويكون (كيدُ) مرفوع لأنه خبر «إنّ».[2]

ومثل هذا الخلاف والتوجيه يتكرر في غير موضع في توجيه بعض الآيات القرآنية وقراءاتها، ففي قوله تعالى : **(إنّما حرّم عليكم الميتة والدمَ ولحم الخنزير)** [3] قرىء برفع (الميتة) على أن «ما» اسم موصول، وهي اسم «إنّ» و(الميتةُ) بالرفع خبر«إنّ»، وقرىء بالنصب على أنّ «ما» كافة و(الميتة) مفعول (حرّم).[4]

وفي قوله تعالى : **(إنّما تقضي هذه الحياة الدنيا)** [5] يتكرر الوجهان، [6] وفي قوله تعالى : **(إنّما اتخذتم من دون الله اوثاناً مودة بينكم)**.[7] يتكرر الوجهان كذلك.[8]

وفي الحديث الشريف كذلك في قوله صلى الله عليه وسلم (إنّما يرحم الله من عباده الرحماءُ) [9] يجوز في (الرحماء) أنْ تكون منصوبة على أنّها مفعول (يرحم)

---

(١) سورة طه آية ٦٩.

(٢) انظر : معاني القرآن للفراء ٢ / ١٨٦، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢ / ١٤٨.

(٣) سورة النحل آية ١١٥.

(٤) انظر : معاني القرآن للفراء ١ / ١٠٠ - ١٠١، والبيان في غريب إعراب القرآن ١ / ١٣٦ - ١٣٧.

(٥) سورة طه آية ٧٢.

(٦) انظر : البيان في غريب إعراب القرآن ٢ / ١٤٩.

(٧) سورة العنكبوت آية ٢٥.

(٨) انظر : أسئلة وأجوبة في إعراب القرآن ٢٢ - ٢٣.

(٩) الجامع الصحيح ٣/٣٩.

و (ما) كافة، ويجوز أن تكون مرفوعة على أنّ «ما» موصولة اسم (إنّ)،و(الرحماءُ) بالرفع خبرها.[1]

وقد ذكر الفراء ضابطاً نعرف به نوع (ما) أموصولة هي أم كافة؟ قال الفراء : «فإذا رأيت (إنما) في آخرها اسم من الناس وأشباههم مما يقع عليه (مَنْ) فلا تجعلنّ «ما» فيه على جهة الذي لأن العرب لا تكاد تجعل (ما) للناس، ومن ذلك إنما ضربت أخاك، لا تقل أخوك لأن (ما) لا تكون للناس، فإذا كان الاسم بعد (إنّما) وصلتها من غير الناس جاز فيه لك الوجهان فقلت إنما سكنت دارَك بالنصب وإن شئت دارُك». [2] وهذا الضابط سليم لأن العرب أكثر ما تستخدم (ما) لما لا يعقل، وتستخدم (مَنْ) لما يعقل، أي الناس وأشباههم، فإذا رأيت (ما) في إنما وبعدها ما لا يعقل كان الوجهان جائزين، أي قد تكون (ما) كافة، وقد تكون موصولة، أما إذا كانت (ما) في (إنما) متبوعة بما يعقل فالأكثر أن تكون (ما) كافة، لأننا عندما نعدها موصولة فإنّ ذلك يكون بعود ضمير من الصلة على الموصول، وذلك لا يساعد عليه المعنى، إذ كيف نعيد ضميراً من الصلة المستخدمة لما يعقل على (ما) التي تستخدم كثيراً لِمَا لا يَعقل؟.

ومهما يكن من أمر فدخول «ما» بعد «إنّ»، يجعل لها إطاراً جديداً من حيث العمل والوظيفة، فمن حيث العمل لم يعد لـ «إنّ» عمل تعمله لأنها ملغاة عن العمل، ومن حيث الوظيفة يجوز دخولها على الجملة الفعلية، وهو ما لم يكن لها قبل دخول (ما) بعدها، فإن قيل كيف تكون (إنّ) ملغاة في (إنما يقوم زيد)؟

قلنا هي ملغاة مع أنها لا تعمل في الفعل قبل اتصال (ما) بها، وعلى ذلك لا حاجة لتقدير اسمها أو خبرها، والدليل على أنها ملغاة عدم ظهور اسمها وخبرها، بل ظهرت جملة جديدة بعد (إنما) وهي جملة فعلية، وهذا من فوائد الالغاء حيث دخلت (إنما) على الجملة الفعلية التي تشتمل على زمان معين، و(ما) هي التي هيّأت

---

(١) انظر : إعراب الحديث النبوي ٦٢ – ٦٣.

(٢) معاني القرآن للفراء ١ / ١٠٢.

ووطّأت دخول (إنّ) على الجملة الفعلية مع أنها لا تعمل فيها، وقد سمّاها النحاة الموطّئة، والمهيّئة، قال المالقي : «قيل لها موطئة وبعضهم يقول : مهيئة لأنها أيضاً تهيئ ذلك للدخول على ما لم تكن تدخل عليه قبلها»، [1] وسمّاها بعض النحاة المسلِّطة، حين قال : «وقد تدخل (ما) على هذه الحروف لتسلطها على الفعل كقوله تعالى : **(إنّما يخشى الله من عباده العلماءُ)**[2] فتسمى (ما) المسلِّطة». [3]

وقد جاءت (ما) كافة لـ (إنّ) عن العمل في شواهد قرآنية وشعرية فمن القرآنية قوله تعالى : **(إنّما الله إله واحد)**[4] وقوله تعالى : **(إنما أنت منذر من يخشاها)**[5] وغيرها ومن الشواهد الشعرية قول كثير عزّة :-

أراني ولا كفران لله إنّما ... أواخي من الاخوان كلَّ بخيل [6]

وقد روى أبو الحسن الأخفش الإعمال والإلغاء في إنما، والإعمالُ فيها قليل لضعف معنى الفعل فيها لأنّ التأكيد الذي هومعناها يفيد التقوية.[7]

وكون (ما) كافة هومذهب الجمهور، وزعم ابن درستويه وبعض الكوفيين أنّ (ما) مع (إنّ) وأخواتها اسم بمنزلة ضمير الشأن في التفخيم والإبهام وأن الجملة بعده مفسرة له، ومخبر بها عنه، ويردُّه أنها لا تصلح للابتداء بها، ولا لدخول ناسخ غير «إنّ» وأخواتها.[8]

---

(١) رصف المباني ٣٨٤.

(٢) سورة فاطر آية ٢٨.

(٣) القواعد والفوائد في الاعراب ٨٦.

(٤) سورة النساء آية ١٧١.

(٥) سورة النازعات آية ٤٥.

(٦) ديوانه ص ٥٠٨.

(٧) انظر : شرح اللمع ١ / ٧٥، وشفاء العليل ١ / ٣٦٩، وكاشف الخصاصة ٧٩.

(٨) انظر : مغني اللبيب ٤٠٤.

ثانياً : كفّ (أنّ) (بفتح الهمزة) عن العمل

(أنّ) حرف ثلاثي الوضع، وذهب علي بن سليمان الحيدرة (*) إلى أنها اسم ناقص مقدّر بالمصدر،(٢) والصواب أنها حرف لأنها ليست اسماً، و لكنها تكون مع ما بعدها في تأويل مصدر، والمصدر اسم، أما هي وحدها فلا تكون اسماً، إنما هي حرف، والدلالة على ذلك أنّ الاسم يسند إليه أو يسند للآخرين، أما (أنّ) فلا يسند إليها ولا تسند للآخرين، وهي حرف على وزن الفعل الماضي مضعّف العين واللام نحو : كَرّ، وفَرّ، وهَبّ، وغيرها، وذهب السيد يعقوب بكر إلى أنها مركبة من أنْ + نَ حيث تكون (أنْ) اسم صوت بسيط مكون من عنصرين هما الهمزة المفتوحة والنون الساكنة، وأضيفت لهما نون إشارية على سبيل التقوية والتأكيد، ومعنى (أنّ) عنده كمعنى (إنّ)، أي انظر.(٣)

وعندما تتصل (ما) الكافة بـ (أن) فإنها تلغي عملها، وتكفها عن العمل الذي كانت تؤديه فيرتفع ما بعدها على أنه مبتدأ وخبر، ولا تكون حينئذ ثمة علاقة عمل بينها وبين «ما» بعدها، فيصبح الاسمان بعدها بحكم الصلة، قال سيبويه:«اعلم أن كل موضع تقع فيه (أنّ) تقع فيه (أنّما)، وما ابتدىء بعدها صلة لها، كما أنّ الذي ابتدأ بعد الذي صلة له، ولا تكون هي عاملة فيما بعدها، كما لا يكون الذي عاملاً فيما بعده».(٤)

وقد جاءت (أنّ) مكفوفة ملغاة بـ (ما) في شواهد قرآنية وأخرى شعرية،فمن الشواهد القرآنية قوله تعالى : **(قل إنّما أنا بشر مثلكم يُوحى إليّ أنّما إلهُكم إله واحد)** (٥) والتقدير يوحي إليّ وحدانيته. (٦)

---

(*) هوعلي بن سليمان التميمي، أبو الحسن، الملقب بالحيدرة، أديب من وجوه أهل اليمن وأعيانهم علماً ونحواً وشعراً، من مخلاف بكيل، له كتب منها كشف المشكل. انظر : ترجمته في الاعلام ٥/١٠٢ - ١٠٤.

(٢) انظر : كشف المشكل ١ / ٣٤٦.

(٣) انظر : دراسات في فقه اللغة العربية ٥٥.

(٤) الكتاب ٣ / ١٢٩.

(٥) سورة الكهف آية ١١٠.

(٦) انظر : المسائل المنثورة ١٧٩.

ومن الشواهد القرآنية كذلك قوله تعالى : **(أفحسبتم أنما خلقناكم عبثا)**[1] حيث جاءت «أنّ» ملغاة ملحقة بجملة فعلية، وهي ملغاة عن العمل، لا تتطلب اسماً ولا خبراً فجاز دخول نوعي الجملة بعدها كما مثلنا في الآيتين.

ومن الشواهد الشعرية قول ابن الاطنابة :

أَبلغ الحارثَ بنَ ظالم المو عِدَ والناذرَ النذورَ عَلَيَّا

أنما تقتلُ النيامَ ولا تقـ ـتل يقظانَ ذا سلاحٍ كميّا [2]

ويجوز عند قومٍ من النحاة إعمال (أنّ) مع دخول (ما) بعدها غير أنّ الإلغاء أحسن من الإعمال، [3]وإجازة النحاة إعمالها إنما هو بالقياس، قال المرادي : «إذا كُفت (أنّ) المفتوحة بـ (ما) بطل عملها وأجاز بعضهم إعمالها قياساً ولم يسمع» [4] وخالفه أبو حيان الذي نسب إعمالها إلى قوم من العرب هم بنوذ بيان فقال : «ومن العرب من يعمل هذه الحروف الستة مركبة وبسيطة على نيّة زيادة «ما» وهم بنو ذبيان»، [5]وقد تفرد أبو حيان في نسبة هذه اللغة إلى بني ذبيان،وأحسب أنه قد توسع في شاهد ليتما المشهور[*] الذي ينسب للنابغة الذبياني في إجازة إعمال ليتما وإلغائها.

وقد تجيء (ما) في أنما محتملة لثلاثة أوجه :

الأول : أن تكون (ما) كافة لـ (أنّ) عن العمل.

الثاني : أن تكون (ما) اسماً موصولاً بمعنى الذي.

الثالث : أن تكون (ما) مصدرية.

---

(١) سورة (المؤمنون) آية ١١٥.

(٢) الكتاب ٣ / ١٢٩،

(٣) انظر : شرح عيون الاعراب ٩٧، ١١٤، والمقدمة الجزولية في النحو ١١١، والتوطئة ٢١٦.

(٤) الجنى الداني ٤١٦.

(٥) تذكرة النحاة ٦٢٠.

(*) انظر : كف، «ليت» عن العمل فيما بعد.

وقد اجتمعت هذه الوجوه الثلاثة في قوله تعالى : **(أيحسبون أنما نمدهم به من مال وبنين نسارع لهم في الخيرات)**،[1] فيجوز أن تكون (ما) محتملة للوجوه الثلاثة السابقة، فإن كانت كافة فواضح ذلك في أنّ (أنّ) لم تعمل، إنما لحقتها الجملة الفعلية مغنية دلالة عن وقوع الجملة الاسمية، ولا حاجة لتقديرها، وإن كانت موصولة فهي اسم (أنّ)، وخبرها الجملة الفعلية (نسارع)، والرابط محذوف لفهم المعنى، وتقديره : نسارع لهم به في الخيرات، وإن كانت (ما) مصدرية فهي والفعل بعدها في تأويل مصدر في محل نصب اسم (أنّ)، والخبر نسارع على تقدير (مسارعة)، فيكون الأصل (أن نسارع) فحذفت (أنّ) فارتفع الفعل.[2]

وأميل إلى كونها موصولة أو كافة، اذ إنها إذا كانت موصولة فالمعنى يساعد على ذلك، وعند الحاجة لتقدير ضمير عائد من الصلة على الموصول يتم تقديره.

وإن كانت كافة فلا حاجة لتقدير أي من المحذوفات، لانها لا تطلب معمولاً ولا ضميراً ليعود عليها، إذ إنها غير عاملة، وفائدتها التوكيد، وفي هذه الحالة فإنها تكتب متصلة بـ (أن) لأنها كالجزء منها، لا سيما أنها مركبة معها، وتعامل الاثنتان معاملة واحدة، فيقال : (كاف ومكفوف)، أما إن كانت موصولة فأميل إلى فصلها في الكتابة، لأن الموصول يشكل اسماً مستقلاً لا يحتاج إلى اتصال كتابي.

## ثالثاً : كفُّ (كأنّ) عن العمل

«كأنّ» من أخوات (إنّ)، وتعمل عملها، إذ إنها مختصة بالجملة الاسمية، وتفيد التشبيه، فقولك :كأنّ زيداً أسد. بمعنى يشبه زيدٌ الأسد، وهي مركبة من كاف التشبيه و «أنّ»، ويرى ابن جني أنّ الكاف متأخرة، فقولك : كأنّ زيداً أسد أصله أنّ

---

(١) سورة (المؤمنون) (الآيتان ٥٥، ٥٦).

(٢) انظر : معاني القرآن للفراء ٢ / ٢٣٨، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢ / ١٨٦، والبحر المحيط ٤ / ٤٠٩، ودراسات لاسلوب القرآن ١ / ٥٠٨، ٥١٣ القسم الأول.

زيداً كالأسد، ولكنّ العرب اهتمت بالتشبيه، وعقدت الكلام عليه، فقدمت الكاف على أنّ، فأصبحت (كأنّ) ولأجل ذلك فتحوا همزة أنّ لملاءمة حركة الكاف.[1]

ومهما يكن فإنها، أي (كأنّ)، قد تتصل بها (ما) الكافة، فتكفها عن عملها، فتقول في (كأنّ زيداً أسدٌ): كأنما زيدٌ أسدٌ بالإلغاء، وترفع (زيد) على أنه مبتدأ و (أسد) على أنه خبر المبتدأ.

وقد جاء في الشعر ما يؤيّد ذلك، ومنه قول امرىء القيس:

وكأنما بدرٌ وصولُ كتيفةٍ ... وكأنّما من عاقلٍ أرمامُ[2]

ونرى فيه ارتفاع (بدر) على أنّه مبتدأ، لا اسم (كأنّ)، لأنها ملغاة عن العمل لا تطلب اسماً ولا خبراً.

وفي القرآن الكريم جاءت الآيات تدل على إلغاء (كأنّ)، ولكنها تستخدم نوعاً واحداً من الجمل هو الجمل الفعلية، وفيه تكون (ما) كافة ملغية لـ (كأنّ)، ومنه قوله تعالى: **(كأنّما يساقون إلى الموت)**،[3] وقد تكررت «كأنما» ملغاة في آية واحدة مرتين، وذلك في قوله تعالى: **(من قتل نفساً بغير نفس أو فسادٍ في الأرضِ فكأنّما قتل الناس جميعاً ومن أحياها فكأنّما أحيا الناس جميعاً)**.[4]

وجاء في الحديث الشريف ما يؤيد ذلك، وهو قوله -صلى الله عليه وسلم-: (كأنما على رؤوسهم الطيرُ).[5] حيث تكون (الطيرُ) مرفوعة على أنها مبتدأ مؤخر، و(على رؤوسهم) شبه جملة متعلقة بخبر المبتدأ، وحينئذ تكون (ما) كافّة، وتلغى (كأنّ) عن العمل.

---

(١) انظر: سر صناعة الاعراب ٣٠٥.

(٢) ديوانه ص ١١٦.

(٣) سورة الأنفال آية ٦.

(٤) سورة المائدة آية ٣٢.

(٥) مسند أحمد بن حنبل ٤/٢٧٨.

وقد جاء في الشعر استخدام (كأنّ) ملغاة بـ (ما) وبعدها جملة فعلية ومنه قول الأسود بن يعفر :

جرت الرياحُ على محلِّ ديارِهم  فكأنّما كانوا على ميعادِ[1]

وفيه (كأنَّ) ملغاة ومكفوفة بـ (ما)، ولذلك وليها الفعل، ولو كانت عاملة لامتنع أن يلحقها الفعل لأنّ (كأنّ) لا يصح أن يلحقها فعل، لأنّها تدخل على جملة اسمية. فعامل الاسم المبتدأ لا يصح أن يليه الفعل، ولا يصح أن يقع الفعل موقع الاسم المبتدأ بعد عامل الاسم،[2] ووقوع الفعل بعد الحرف الملغى يتحقق منه فوائد:

الأولى : وتتمثل في إلغاء عمل الحرف فلا يقتضي معمولاً ليعمل فيه.

الثانية : وتتمثل في الناحية الوظيفية، إذ إنّ المجال أصبح أكثر اتساعاً، فبعد أن كانت (كأنّ) تدخل على الجمل المصدرة بأسماء أصبحت تدخل على الأفعال أو الجمل المصدرة بأفعال، وكلا النوعين يصح أن يقع بعدها مما يجعل المجال أكثر رحابة أمام المتكلم لزيادة مساحة التعبير.

الثالثة : وتتمثل في الناحية الدلالية، إذ بدخول (ما) الكافة أصبح المعنى يختلف عنه في حالة عدم الكف (الإعمال).

الرابعة : وتتمثل في أنها تشتمل على عنصر الزمن بعد أن كان الزمن غير موجود، فوقوع الفعل بعد (كأنما) الملغاة يجعلها محددة بزمنه، أمّا وقوع الاسم فلا يعطي دلالة على الزمن إلاّ بوجود محدِّد نحو : أمس، والآن وغداً كقولنا : كأنّما زيدٌ بطلٌ في المعركة الآن أو غداً أو أمسِ.

---

(١) ديوانه ص ٢٧.

(٢) انظر : شرح اللمع ١ / ٧٧ - ٧٨.

## رابعاً : كفّ «لكنّ» عن العمل

«لكنّ» من الحروف المشبهة بالفعل أي (إنّ واخواتها)، وتعمل عملها، وهي مكونة من أربعة أحرف، وتفيد الاستدراك، والاستدراك معناه أن تجعل لما بعدها حكماً يخالف حكم ما قبلها [1]، فقولك : ما قام زيد لكنّ عمراً قام. معناه أنك نفيت القيام من زيد وأثبته لعمرو، فحكم ما بعدها مخالف لما قبلها، والعكس كذلك، أي ما قبلها مخالف لما بعدها.

وقد اختلف النحاة في بساطتها وتركيبها، فذهب البصريون إلى أنها بسيطة وخالفهم الكوفيون بالقول بأنها مركبة وقد اختلف الكوفيون أيضاً على رأيين [2] الرأي الأول : ويمثله الفراء الذي يرى أنّ أصلها لكنْ + أنّ فطرحت الهمزة للتخفيف ونون لكنْ للساكنين كقول النجاشي الحارثي :

ولكِ اسقني إن كان ماؤك ذا فضل [3] طويل

حيث حذفت النون من «لاكن» في البيت لالتقاء النون الساكنه مع ألف (اسقني)

الرأى الثاني : ويمثله باقي الكوفيين، ويرون أنها مركبة من لا + إنّ والكاف الزائدة لا التشبيهية وحذفت الهمزة تخفيفاً.

وأميل إلى كونها مركبة من لا + إنّ والكاف الزائدة لوجود العناصر الأساسية المكونة لها في معناها، وهو الاستدراك، أي مخالفة حكم ما بعدها لحكم ما قبلها، ومخالفة الحكم تكون بـ «لا» فقولك : جاء زيد لا عمرو، حصل فيه اثبات لمجيء زيد ونفيه من عمرو، وأما «إنّ» والكاف الزائدة فأفادت التوكيد لما قبلها وهو مخالفة الحكم، فأصبح استدراكاً، مما يقوى رأي الكوفيين غير الفرّاء.

(١) انظر : مغني اللبيب ٣٨٣.

(٢) نفسه ٣٨٤.

(٣) الكتاب ١ / ٢٧، وهو بلا نسبة في شرح المفصل ٩ / ١٤٢، ومغني اللبيب ٣٨٤.

وقد تدخل (ما) الكافة على «لكنّ» فتكفها عن العمل، وتلغي عملها الذي كان لها، نحو : ما جاء زيد لكنما عمرو حاضرٌ. فالأصل أن تكون الجملة كما يلي :

ما جاء زيد لكنّ عمراً حاضرٌ. بإعمال لكنّ، غير أن العمل سلب منها فألغيت من العمل بفعل وجود (ما) الكافة.

وعند دخول «ما» الكافة وإلغاء عمل «لكنّ» يصح وقوع نوعي الجملة بعدها، فوقوع الجملة الاسمية نحو قول ساعدة بن جؤية :

ولكنّما أهلي بوادٍ أنيسه ذئابٌ تبغّى الناس مثنى وموحَدٌ[1]

حيث أولاها الشاعر المبتدأ والخبر، وكُفت «لكنّ» عن العمل، ولم تعمل شيئاً، وقد تقع الجملةُ الفعلية بعدها، ومنه قول امرىء القيس :

فلو أنّ ما أسعى لأدنى معيشةٍ كفاني ولم أطلب قليل من المالِ

ولكنـــما أسعى لمجـــدٍ مؤثّل وقد يدرك المجدالمؤثّل أمثالـــي[2]

حيث أولاها الشاعر جملةً فعليةً، مما يدل على أنّها لا تعمل شيئاً بوجود «ما» الكافة بعدها، فإن قيل حقها أن تعمل في الجملة الاسمية، وليس هناك جملة اسمية في البيت بعد «لكنّ». قلنا لمّا ألغي عمل «لكنّ»بـ «ما» أصبحت لا تحتاج إلى ما بعدها معمولاً لها، ولا فرق في الناحية التركيبية أن يكون جملة اسمية أو فعلية، فكان في تركيب معين جملة اسمية، وفي آخر جملة فعلية بحسب المعنى الذي يقصده المتكلم، ومن ثم لم يكن هناك رابط من ناحية العمل بين ما بعد «لكنما» وبينها، أما العلاقة الموجودة فهي من ناحية المعنى والدلالة.

---

(١) الكتاب ٣ / ٢٢٦، وهو بلا نسبة في شرح المفصل ٨ / ٥٧، وشرح ألفية ابن معطي ٢ / ٩١٥، والجنى الداني ٦١٩.

(٢) ديوانه ص ٣٩.

## خامساً : كفُّ «لعلَّ» عن العمل

«لعلّ» من الحروف المشبهة بالفعل ولها معان :[1]

الأول : الترجي، ويختص بالممكن، أي ما يمكن حدوثه، نحو : لعلّ زيداً حاضر. بمعنى أترجى حضور زيد.

الثاني : التعليل، وأثبته جماعة من النحاة، منهم الأخفش، والكسائي، وحملوا عليه قوله تعالى : **(فقولا له قولاً ليّنا لعلّه يتذكر أو يخشى)**.[2]

الثالث : الاستفهام، وأثبته الكوفيون، وحمل عليه قوله تعالى : **(وما يدريك لعلّ الساعة قريب)**[3] وقوله تعالى : **(وما يدريك لعلّه يزكّى)**[4] وكونها للاستفهام في الآيتين فذلك يعني تعليق الفعل «يدري» المتعدي إلى مفعولين عن العمل في مفعوليه فكما يقع التعليق عن «هل» الاستفامية فكذلك عن «لعلّ» الاستفهامية،[5] وذهب البصريون إلى أنها لا تفيد الاستفهام أصلاً لأن حملها على أصلها ممكن، ولا يحمل شيءٌ على غير أصله إلا ضرورة، والقرآن ليس موضع الضرورات،[6] ومهما يكن سواء أكانت تفيد الاستفام أم الترجي فإنهما -أي المعنيين- من الإنشاء لا الخبر. وما يهمنا فيها أنها تكف عن العمل.

عندما تتصل «ما» بـ «لعلّ» تكفها عن العمل، وتلغي عملها الذي كانت تعمله، ويجوز حينئذ دخول الجملة الاسمية والفعلية بعدها على السواء، وقد جاء في الشعر ما يؤيد ذلك وهو قول سويد بن كراع :

---

(١) انظر : مغني اللبيب ٣٧٩، وشرح الكافية ٢ / ٣٤٦.

(٢) سورة طه آية ٤٤.

(٣) سورة الشورى آية ١٧.

(٤) سورة عبس آية ٣.

(٥) انظر : البحر المحيط ٦ / ٣١٩، والمشكاة الفتحية على الشمعة المضيّة ١٩٧ - ١٩٨، ومغني اللبيب ٣٧٩.

(٦) انظر : ائتلاف النصرة : ١٥٨.

تحلل وعالج ذات نفسك وانظرن  أبا جُعَلٍ لعلّما أنت حالم[1]

والشاهد فيه «لعلّما أنت حالم»، حيث دخلت «لعلما» على جملة «أنت حالم»، وهي جملة اسمية، ولم تعمل فيها لكفها عن العمل.

وقد تدخل «لعلّما» على الجملة الفعلية بعد أنْ كانت «لعلّ» مختصة بالجملة الاسمية، فمن دخولها على الجملة الفعلية قول الفرزدق :

أعد نظراً يا عبدَ قيسٍ لعلّما  أضاءت لك النارُ الحمارَ المقيّدا[2]

وفيه دخلت «لعلما» على (أضاءت لك النار)، وهي جملة فعلية، وجاز لها ذلك لأجل «ما» التي أزالت عنها اختصاصها بالجملة الاسمية، ولا يجوز أن تكون «ما» موصولة بمعنى الذي لأنّ القوافي منصوبة، ولا يجوز أن تكون «لعلّ» بمعنى الشأن، و «ما» نافية، و«الحمار» اسمها، وجملة «أضاءت» خبرها، لأنّ «ما» النافية لا يتقدم خبرها على اسمها [3] فلذلك كانت كافة لا غير.

وجوّز قومٌ من النحاة إعمالها في الجملة الاسمية مع اتصالها بـ«ما» حملاً على «ليت» لاشتراكهما في أنهما يغيران معنى الابتداء،[4] وعندئذ تكون «ما» زائدة مؤكدة لمعنى الترجي في «لعلّ»، وقد خالف الفراء النحاة حين ذهب إلى أنه لا

---

(١) شرح المفصل ٨ / ٥٤، وهو في معجم شواهد النحو الشعرية رقم (٢٤٣٦).

(٢) ديوانه ص ١٨٠.

(٣) انظر : شرح المفصل ٨ / ٥٩.

(٤) انظر : مغني اللبيب ٢٧٨.

يجوز كف «ما» لـ «لعلّ» بل يجب إعمالها.[1] وقد تفرد بهذا الرأي الذي نقله بعض النحاة عنه، وأميل إلى جواز كف «ما» لـ «لعل»، والشواهد السابقة تدعم ذلك.

## سادساً : كفّ «ليت» عن العمل

«ليت» من أخوات «إنّ»، وتعمل عملها، وتدخل على الجملة الاسمية فتنقلها من الخبر إلى الإنشاء، لأنها تفيد معنى التمنّي، وهي في السريانية ترجع إلى فعل الكون «ايت»، وقبلها «لا» النافية، وهي بمعنى لا يكون أو لا يوجد، ويظهر تشابه العربية بالسريانية في قولك:(ليت شعري)، فالنحاة يقولون : إن «شعر» هو اسم «ليت» والياء في محل جر بالإضافة، والخبر محذوف تقديره حاصل، ومعنى «ليت شعري» ليتني أشعر، وهذا يعني أنه لا يوجد لديك علم، وفي السريانية معناها لا يوجد علمي أي نفي وجود العلم، وفي هذا تقارب كبير بين اللغتين : العربية والسريانية.[2]

و«ليت» في العربية تغيّر معنى الابتداء في الجملة الاسمية إلى معنى التمني، وقد تلحقها «ما» الكافة فتلغى عن العمل. قال سيبويه : «وأما ليتما زيداً منطلق فإنّ الإلغاء فيه حسن».[3] ويجوز أن يكون الاسم بعد «ليتما» منصوباً فنقول : ليتما زيداً منطلق فتكون «ما» زائدة، والإلغاء فيه حسن كما قال سيبويه.

وقد جاء شاهد على إعمالها في الشعر وهو قول النابغة الذبياني :

قالت ألا ليتما هذا الحمامُ لنا  إلى حمامتِنا أو نصفه فقد[4]

يروى برفع «الحمام» ونصبه، فمن نصب الحمام فـ«ما» زائدة لا كافة و«هذا» اسم إشارة مبني في محل نصب اسم «ليت» و«الحمامَ» بالنصب بدل من اسم الاشارة، و«لنا» شبه جملة متعلقة بخبر «ليت».

---

(١) انظر : ارتشاف الضرب ٢ / ١٥٧، وخزانة الادب ١٠ / ٢٥٢، والدرر اللوامع ١ / ١٢٢.

(٢) انظر : النواسخ الفعلية والحرفيّة ١٩٥ ، ١٩٦.

(٣) الكتاب ٢ / ١٣٧.

(٤) ديوانه ص ٨٥.

ومن رفع ففيه وجهان :

الأول : أنْ تكون «ما» كافة، و«هذا» مبتدأ، و«لنا» شبه جملة متعلقة بخبر المبتدأ.

الثاني : أنْ تكون «ما» موصولة في محل نصب اسم «ليت»، و«هذا» خبر مبتدأ محذوف تقديره هو، و«الحمامُ» صفةُ «هذا» مرفوعٌ مثله والتقدير : ليت الذي هو هذا الحمام، و«لنا» شبه جملة متعلقة بخبر «ليت».

وقد كان سيبويه أوّلَ النحاة الذين ذكروا إلغاء «ليت» وإعمالها، قال سيبويه «وأما ليتما زيداً منطلق فإنّ الإلغاء فيه حسن»[1] ثم ذكر بيت النابغة وهو قوله :

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد

ثم قال : «فرفعه على وجهين : على أن يكون بمنزلة قول من قال **(مثلاً ما بعوضةٌ)**[2] أو يكون بمنزلة قوله : إنّما زيد منطلق».[3]

وبهذا يثبت لنا أن من أعمل «ليتما» جاز له ذلك، ومن ألغاها جاز له ذلك لوجود مايدعمه في العربية وهو الشاهد السابق.

وقد بيّن ابن جني سر اختصاص «ليت» بجواز الإعمال والإلغاء، فقال:«ومن ذلك «ليتما» ألا ترى أن بعضهم يركبهما جميعاً، فيسلب بذلك «ليت» عملها، وبعضهم يلغي «ما» عنها فيقرّ عملها عليها، فمن ضمّ «ما» إلى «ليت» وكفّها بها عن عملها ألحقها بأخواتها من كأنّ ولعلّ ولكنّ»، [4] وقال أيضاً : «ومن ألغى «ما» عنها وأقرّ عملها جعلها كحرف الجر في إلغاء «ما» معه نحو قوله تعالى : **(فبما نَقْضِهِم**

---

(١) الكتاب ٢ / ١٣٧.

(٢) سورة البقرة آية ٢٦.

(٣) الكتاب ٢ / ١٣٨.

(٤) الخصائص ١ / ١٦٨.

**ميثاقهم )**، [1] وقوله **(عمّا قليل)**، [2] و**(ممّا خطيئاتهم)** [3] ونحو ذلك وفصل بينها وبين «كأنّ» و«لعلّ» بأنها أشبه بالفعل منهما ألا تراها مفردة وهما مركبتان لأنّ الكاف زائدة واللام زائدة».[4]

من هنا يتضح أن العلة في إعمال «ليتما» وإلغائها هي علة التركيب، فإنْ ركبت «ما» مع «ليت» أصبحت «ليتما»، وهي عنصر جديد، فلا تعمل شيئاً، وإنْ لم تركب «ما» مع «ليت»كانت «ما» غير كافة فبقيت «ليت» عاملة على أصلها، وأؤيد ما ذهب إليه ابن جنى لأنّ التركيب قد يجعل للحرف صفة جديدة، وهي عدم العمل بعد أن كان عاملاً، ونضيف إلى ذلك المنحى السماعي أي سماع الإلغاء عن العرب في «ليتما»، وجواز القياس على أخواتها التي يجوز إلغاؤها، وجواز الإلغاء عند البصريين إنما هو لجواز وقوع نوعي الجملة بعدها، فالجملة الاسمية إنْ وقعت بعد «ليتما» فجائز ذلك عند الكوفيين والبصريين، وأما الفعلية فهي ممنوعة من الوقوع بعدها عند الفراء، وهو من الكوفيين، قال أبو حيان الأندلسي «وأما مجيء الفعل بعد «لعلما» و«ليتما» فهو مذهب البصريين، أجازوا ليتما ذهبت ولعلما قمت، وزعم الفرّاء أنّ ذلك لا يجوز فلا تجيء الجملة الفعلية بعدها».[5]

## خلافات النحاة في إعمال الحروف المشبهة بالفعل المكفوفة بـ«ما» وإلغاء عملها

ذهب النحاة في جواز إعمال الحروف المشبهة بالفعل وإلغائها مذاهب مختلفة؛ فقد نسب لابي الحسن الأخفش أنه سمع عن العرب : إنما زيداً قائمٌ، فأعمل مع زيادة «ما» ونقل مثل ذلك الكسائي، من الكوفيين، عن العرب.[6]

(١) سورة النساء آية ١٥٥.

(٢) سورة المؤمنون آية ٤٠.

(٣) سورة نوح آية ٢٥.

(٤) الخصائص ١ / ١٦٩.

(٥) ارتشاف الضرب ٢ / ١٥٧.

(٦) انظر : شرح اللمع ١/٧٥، وارتشاف الضرب ٢/١٥٨، والجنى الداني ٣٩٥، وشرح ابن عقيل ١/ ٣٧٤، وشفاء العليل ١/٣٦٩، وكاشف ا لخصاصة ٧٩.

وذهب المالقي إلى أنّ الحروف المشبهة بالفعل لا تعمل بوجود «ما» بعدها بحكم السماع، وبحكم القياس لأنها عند الكف تكون غير مختصة بنوع واحد من الجمل.[1] ويردّ السماع أنه سُمِعَ في رواية الأخفش والكسائي : إنما زيداً قائمٌ بإعمال «إنّ» بوجود «ما» وكذلك ما ورد عن النابغة الذبياني في «ليتما» وهو قوله :

ألا ليتما هذا الحمامُ لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد

وذهب الحريري إلى أنّ الاختيار أنْ تنصب في كأنما وليتما ولعلّما، وترفع في إنّما وأنّما ولكنما. وعلّله بأنّ اختيار الرفع في الثلاثة الأخيرة دون الأولى بأن معنى الابتداء يتغير [*] في الثلاثة الاولى.[2] وإلى ذلك ذهب الحيدرة، وعلّله بمثل تعليل الحريري، وأضاف إليه أنّ سبب الإعمال مع ليت ولعلّ وكأنّ إنما هو لقوة دلالتها على الفعل، وتغير معنى الابتداء فيها.[3] كما نسب أبو حيان إلى الزجاج ما قال به كل من الحريري والحيدرة، أي اختيار النصب في كأنما وليتما ولعلّما، واختيار الرفع في إنّما وأنّما ولكنما.[4]

وذهب الجزولي إلى جواز الإعمال والإلغاء فيها، واستحسن الإلغاء، لكنه ذهب إلى أنّ العمل في «إنّ» و«أنّ» مع «ما» أضعف منه في أخواتها.[5]

---

(١) انظر : رصف المباني ٢٠٣.

(*) قال الحريري «وانما اختير الرفع في هذه الثلاثة لأنّ معنى الابتداء لا يتغير في الثلاثة الأُولى» والصحيح أنه يتغير بدليل أنّ الحريري وضحه بقوله : «فيستحيل الكلام في كأنما إلى تشبيه وفي ليتما إلى تمنٍ وفي لعلّما الى ترج». ولعلّ زيادة «لا» قبل «يتغير» سهو من المحقق / انظر : شرح ملحة الاعراب ١٤٥. وقد أشار المحقق إلى أنّ النسخة (د) من المخطوطة ذكر الثلاثة الأخر بدلاً من الثلاثة الأول وهو أصح في تقديري.

(٢) انظر : شرح ملحة الاعراب ١٤٥.

(٣) انظر : كشف المشكل ١ / ٣٥٧ - ٣٥٨.

(٤) انظر : ارتشاف الضرب ٢ / ١٥٧.

(٥) انظر : المقدمة الجزولية في النحو ١١١.

ومذهب الزجاجي أنه يجوز فيها جميعها الإلغاء والإعمال،[1] من غير تقوية جانب على جانب أو تمييز واحدة منها، ونسب هذا الرأي للزمخشري وابن السراج،[2] وقال به ابن مالك. [3]

وذهب الأخفش إلى أنّ «ليت» وحدها مع (ما) يجوز فيها الإلغاء والإعمال فنقول :ليتما زيدٌ قائمٌ. برفع زيد ونصبه، ولا يجوز في غيرها إلا الإلغاء لأن السماع مقتصر على «ليت» دون أخواتها، وأيّده ابن عصفور، [4] ونسب لسيبويه والفراء، [5] وذُكر أنّ الفراء ذهب إلى أنه لا يجوز كف «ما» لـ «ليت» ولا لـ «لعلّ» بل يجب إعمالها،[6] وإذا صحّ هذا المذهب عن الفراء فيبطل به الأول وهو جواز الإعمال والإلغاء في «ليت» وحدها دون أخواتها.

وذهب أبو حيان الأندلسي إلى جواز الإعمال والإلغاء فيها غير أنّ «ليتما» و«كأنما» و«أنما» يجوز إلغاؤها، وإعمالُها أحسن، وإنما ولكنما يجوز إعمالها، وإلغاؤها أحسن، وذكر أنّ إعمالها على نية زيادة «ما» معها لغة لبني ذبيان.[7]

ويبدو أنّ أبا حيان نسي «لعلّما» إذ إنه لم يذكرها مع أخواتها مع أنه عدها ستة، ومذهب الجمهور أن «ما» مع هذه الحروف كافة، وخالفهم بعض الكوفيين وابن درستويه الذين ذهبوا إلى أن «ما» مع هذه الحروف اسم مبهم بمنزلة ضمير الشأن في التفخيم والإبهام، وأنّ الجملة بعده مفسِّرةٌ له ومخبر بها عنه، ويردُّه أنها لا تصلح للابتداء ولا لدخول ناسخ غير «إنّ» وأخواتها. [8]

---

(١) انظر : شرح جمل الزجاجي ١ / ٤٣٣.

(٢) انظر : ارتشاف الضرب ٢ / ١٥٧، وتوضيح المقاصد والمسالك ١ / ٣٤٧.

(٣) انظر : تسهيل الفوائد ٦٥.

(٤) انظر : شرح جمل الزجاجي ١ / ٤٣٣ - ٤٣٥، والنكت الحسان ٨٥.

(٥) انظر : ارتشاف الضرب ٢ / ١٥٧، والمساعد ١ / ٣٢٩.

(٦) انظر : ارتشاف الضرب ٢ / ١٥٧، والنكت الحسان ٨٥.

(٧) انظر : تذكرة النحاة ٦٢٠.

(٨) انظر : ارتشاف الضرب ٢ / ١٥٧، النكت الحسان ٨٦.

وأميل إلى جواز الإعمال والالغاء في «ليتما» للسماع المشهور في «ليت»، وأما البقية فيجب الإلغاء فيها لعدم ورود السماع ولضعف القياس على «ليتما»، وأما ما سمعه النحاة عن العرب نحو : إنما زيداً قائم. بإعمال «إنّ» فلا يرتقي لمرتبة الشاهد الموثوق.

## تعليل إلغاء عمل الحروف المشبهة بالفعل عند كفها بـ (ما) الكافة

يمكن لنا أن نرى نظرتين لتعليل إلغاء عمل الحروف المشبهة بالفعل المكفوفة بـ «ما» الكافة؛ الأولى نظرة القدماء، والثانية نظرة المحدثين.

أما نظرة القدماء فتعلل سبب إلغاء عمل الحروف المشبهة بالفعل باعتماد سبب الإعمال، فلمّا زال سبب الإعمال ألغيت هذه الحروف عن العمل، بمعنى أنّ إعمال هذه الحروف إنما هو لمشابهتها الفعل، فلما تباعد الشبه بينها وبين الفعل لم تعمل عمل الفعل. قال ابن بابشاذ :«فإن دخلت «ما» كفت «إنّ» عن العمل لأنها ليست بمستحقة للعمل إلا بحكم الشبه، فإذا دخل عليها مانع نقلها إلى حال الابتداء فصارت هذه الحروف حينئذ حروف ابتداء وارتفع ما بعدها بالابتداء والخبر»، [1] وكانت هذه الحروف عاملة لأنها مختصة مثلما أنّ الفعل مختص بالدخول على الأسماء فكذلك هذه الحروف لمّا كفت بـ«ما» أصبحت من حروف الابتداء، وعندئذ يجوز أن يَليَها الفعل والاسم، قال ابن الخشاب:«فإذا دخلت «ما»، وهي الحرف الكاف، هيأتها بدخولها لوقوع الفعل بعدها فبطل مع دخولها عملها، لأنها تخرج بدخول «ما» عليها عن وضعها مختصة بالاسم دون الفعل، وتصير مشتركة بينهما»، [2] وقال ابن يعيش : «وقد تدخل «ما» على هذه الحروف فتكفها عن العمل وتصير بدخول «ما» عليها حروف ابتداء تقع الجملة الابتدائية والفعلية بعدها، ويزول عنها الاختصاص بالاسماء ولذلك يبطل عملها فيما بعدها».[3]

---

(١) شرح المقدمة المحسبة ١ / ٢١٧.

(٢) المرتجل ٢٢٩.

(٣) شرح المفصل ٨ / ٥٤، وانظر : الإيضاح في شرح المفصل ٢ / ١٦٢ - ١٦٣، وشرح اللمحة البدرية ٢ / ٢٨.

وذهب ابن مالك إلى تشبيه هذه الحروف بالأفعال، خاصة «كان» الداخلة على الجملة الاسمية المكونة من مبتدأ وخبر، وهو بذلك يختلف عما سبق لأنهم قالوا إنها تدخل على الأسماء،وأميل إلى ترجيح رأي ابن مالك لأن الحروف المشبهة بالفعل من عوامل الجمل لا المفردات، فتدخل على الجملة الاسمية، فتعمل فيها قال ابن مالك: «ولمّا كان عمل هذه الحروف مستفاداً من جهة شبهها بـ«كان» في الدخول على المبتدأ والخبر على جهة المباشرة والاختصاص استحق أن يبقى ببقائهما ويزول بزاولهما، فلما كانت مواصلة هذه الحروف لـ «ما» مزيلة للمباشرة والاختصاص من غير «ليت» ومزيلة للمباشرة دون الاختصاص من «ليت»استحق غير ليت زوال العمل قولاً واحداً لزوال الأمرين واستحقت «ليت» مزيةً لبقاء أحدهما».[1]

ونؤيد ما ذهب إليه ابن مالك بالمسموع عن العرب، فقد سمع بيت النابغة مروياً بالرفع والنصب وهو قوله :

ألا ليتما هذا الحمامُ لنا　　إلى حمامتنا أو نصفه فقد.

فمن هنا استحقت «ليت»مزية على أخواتها، ونضيف كذلك أن «ليت» إذا لحقتها «ما» لا يجوز أن تدخل على الجملة الفعلية عند الفراء.[2]

إنّ وجهة النظر القديمة تتلخص في اعتماد الاختصاص بنوع واحد من الجمل، كما هو عند ابن مالك، والاختصاص بنوع واحد من أقسام الكلمة – أي الاسم – هو المسبب للإعمال، فإذا انتفى هذا الاختصاص ألغيت عن العمل، لأنّ عوامل الأسماء تختلف عن عوامل الأفعال، فلمّا كانت الحروف المشبهة بالفعل مع «ما» الكافة تدخل على القبيلين؛ الأسماء والأفعال، جاز إلغاؤها لأنها غير مختصة.

أما وجهة نظر المحدثين فتعتمد على المقابلة بين اللغات السامية، والتوقف عند النقاط المشتركة وإجراء المقارنة فيما بينها، فذهب السيد يعقوب بكر إلى أنّ عمل

---

(١) شرح عمدة الحافظ ٢٣٢ – ٢٣٣.

(٢) انظر : رصف المباني ٣٦٧.

«إنّ» مسبب عن وجود المعنى الفعلي فيها، فقولك : إنّ زيداً قائم. تقديره : انظر زيداً هو قائم. فـ «قائم» ليس في الواقع خبراً لـ «إنّ»، ولكنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو،[1] وعلى هذا فـ «زيداً» منصوب بـ «انظر».

وذهب السيد يعقوب بكر في توضيحه لإلغاء «إنّ» وأخواتها بـ«ما» الكافة إلى أنّ القوّة الإشاريّة (معنى الفعل) في «إنّ» وأخواتها تنصب على «ما» الكافة بعدها، فتكون الجملة بعدها كأنها بدل منها، وهنا يستوي أن تكون اسمية أو فعلية،[2] وفي نظري أن نظرة المحدثين من خلال مقابلة اللغات السامية كانت قديمة لا محدثة، لأنّ النحاة العرب قد قالوا منذ القدم : إنّ «إنّ» وأخواتها تحتوي معنى الفعل، ولهذا سمّوها الحروف المشبهة بالفعل لأنها شابهت الفعل لفظاً ومعنى، وقد بيّنا أوجه الشبه اللفظية والمعنوية في بداية مناقشتنا لكف الحروف المشبهة بالفعل، لكنّ الجديد لدى المحدثين هو أن تكون «إنّ» بمعنى انظر وهو ما يسجل للمحدثين..

أمّا كونُ القوةِ الاشاريةِ تنصبُّ على «ما» بعد الحروف المشبهة بالفعل عند كفها بـ «ما» فقد أشار إلى مثل هذا القدماء؛ فقد ذهب ابن درستويه وبعض الكوفيين إلى أن «ما» ليست كافة إنما هي نكرة مبهمة والجملة بعدها مفسّرة لها ويرده أنها لا تصلح للابتداء و لدخول ناسخ غير «إنّ»،[3] وهذا معناه أنّ القوة الموجودة في «إنّ» تنصب على النكرة المبهمة إلا أن المحدثين يختلفون مع ابن درستويه وبعض الكوفيين في أنّهم يرون أن سبب الكف هو أن قوة «إنّ» تنصب على «ما» الكافة، أما ابن درستويه وبعض الكوفيين فيرون أن «إنّ» عاملة وأنّ «ما» النكرة المبهمة اسمها. فتكون «ما» عندهم نكرة مبهمة، أما المحدثون فيرون أنها كافة، وبهذا فإنّ نظرة المحدثين تقترب من نظرة القدماء في جانب وتختلف عنها في جانب آخر.

---

(١) انظر : دراسات في فقه اللغة العربية ١١٠.

(٢) نفسه ١١١.

(٣) انظر : ارتشاف الضرب ٢ / ١٥٧، والنكت الحسان ٨٦.

## كف بعض حروف الجر عن العمل

يسمي البصريون حروف الجر بهذا الاسم لأنها تعمل الجر، ويسميها الكوفيون حروف الإضافة لأنها تضيف الفعل إلى الاسم، وتوصله به، وتربطه به، ويسمونها أيضاً حروف الصفات لأنها تُحدِث في الاسم صفةً، فقولك : جلست في الدار، دلّت «في» على أنّ الدار وعاء للجلوس. وقيل لأنها تقع صفاتٍ لما قبلها من النكرات.[1]

وقد تتصل «ما» ببعض حروف الجر فتكفها عن العمل في معمولها، وذهب علي بن مسعود [*] إلى أنّ حروف الجر لا تكف قال : «ولا نعلم حرفاً من حروف الجر كُفّ عن عمله»، [2] لأنّ ربّ + (ما) المصدرية ومدخولها في محل رفع مبتدأ، والخبر محذوف، وهذه الحروف هي : ربّ والكاف ومن والباء، وسندرسها على النحو الآتي :

### أولاً : رب

وهي من الحروف الجارة العاملة، واختصت بخصائص كثيرة منها :[3]

أ- لا تعمل إلا في النكرة الموصوفة نحو : ربّ أخٍ لك لم تلدْه أمّك.

ب- لها صدر الكلام كما في المثال، ولا يجوز : نقعني ربّ طعامٍ أكلته. لأن لها الصدر.

جـ- تدخل على الضمير، ويشترط فيه أن يكون مميّزاً مفسّراً نحو : ربّه رجلاً. فـ «رجلاً» تمييز للضمير.

---

(١) انظر : همع الهوامع ٤ / ١٥٣.

(*) هو علي بن مسعود بن الحكم الفرُخان القاضي كمال الدين أبو سعد صاحب المستوفى في النحو، أكثر ابو حيان من النقل عنه انظر : ترجمته في بغية الوعاة ٢٠٦/٢.

(٢) المستوفي في النحو ١ / ٣٦٣.

(٣) انظر : معاني الحروف ١٠٦ - ١٠٧، ورصف المباني ٢٦٨ - ٢٦٩، وشرح المقدمة المحسبة ١ / ٢٣٩ - ٢٤٠، وشرح ملحة الإعراب ٦٥ - ٦٦، والأمالي الشجرية ٢ / ٣٠٠.

د- أنها تضمر فتبقى الواو والفاء، فمثاله بعد الواو قول امرىء القيس:

وليلٍ كموج البحر أرخى سُدُولَهُ عليّ بأنواع الهموم ليَبْتَلي [1] طويل

وبعد الفاء كقول امرىء القيس أيضاً:

فمثلك حبلى قد طرقت ومرضعٍ فألهيتها عن ذي تمائم محول [2] كامل

هـ- تفيد التقليل، وقد تخرج إلى ضده، أي التكثير نحو: ربّ رجالٍ مظاليم في السجن. فيحتمل التقليل ويحتمل التكثير.

وقد تدخل بعدها «ما» فتكفها عن العمل، وعندئذ يصح دخول نوعي الجملة بعدها، قال المبرّد: «وكذلك «ربّ» تقول: رب رجلٍ ولا تقول: رب يقوم زيد، فإذا ألحقت «ما» هيأتها للأفعال فقلت: ربما يقوم زيد». [3] ويجوز أن يكون مدخولها الذي ألغيت عن العمل فيه اسماً معرفاً بـ «ال» نحو: ربّما الرجلُ قائم، ومنه قول أبي دؤاد الإيادي:

ربّما الجاملُ المؤبّل فيهم وعنا جيج بينهن المهار [4] خفيف

وهذا لم يكن يجوز لها قبل دخول «ما»، إذ يشترط في مدخولها قبل «ما»، أن يكون نكرة، وزعم بعض النحويين أنها تجرّ الاسم المعرف بـ (ال) وأنشدوا البيت بجر (الجامل) والرواية الصحيحة (الجاملُ) بالرفع، [5] وذهب ابن عصفور إلى أن (ما) في البيت ليست كافة، بل هي اسم نكرة مخفوض بـ (ربّ)، والجامل خبر ابتداء مضمر، والجملة في موضع صلة كأنه قال ربّ شيء هو الجامل، [6] والعلة في ذلك أنها من

---

(١) ديوانه ص ١٨.

(٢) ديوانه ص ١٢.

(٣) المقتضب ٢ / ٥٤، وانظر كذلك المقتصد في شرح الايضاح ٢ / ٨٣٣، والفصول الخمسون ٢١٥.

(٤) الدرر اللوامع ٢ / ٢٠، ومعجم شواهد النحو الشعرية رقم (١٠٢٥).

(٥) انظر: شرح جمل الزجاجي ١ / ٥٠٥.

(٦) نفسه.

عوامل الأسماء لا الجمل، فهي إنْ دخلت على جملة اسمية وهي مكفوفة فذلك نادر وهذا ما دفع بعض النحاة إلى تقدير (ما ) في البيت نكرة موصوفة والجامل خبر لـ (هـو) محذوف، [1] وأميل إلى كونها كافة، فعندما كفت (ما) «ربّ» عن العمل ارتفع ما بعدها (مدخولها) بالابتداء، وأمّا الخبر فهو شبه الجملة (فيهم) فعلى هذا يكون (الجاملُ) مبتدأ، و(الموبّلُ) صفته، و(فيهم) شبه الجملة متعلقة بخبر المبتدأ، وبذلك تدخل (ربّ) المكفوفه على الجملة الاسمية، وقد تدخل على الجملة الفعلية كما في قوله تعالى : **(ربما يود الذين كفروا)** [2] ومنه قول جذيمة بن مالك:

ربّمَا أوفيتَ في عَلَمٍ ... تَرْفَعَنْ ثوبي شمالاتُ [3]

وقول أبي عطاء السندي :

فإن يمس مهجور الفناء فربّما ... أقامَ به بعد الوفودِ وفودُ [4]

وذهب قسم من النحاة -منهم ابن السراج وأبو علي الفارسي- إلى وجوب أن يكون الفعل بعد (ربما) ماضياً لأنّ (رب) للماضي، فوجب أن تكون (ربّمَا) كذلك، وماجاء بالمضارع فهو مؤول أو فيه تقدير، وإن قيل جاء في القرآن بلفظ المضارع وهو قوله تعالى : **(ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين)**، [5] قيل هذا من الامور الأخروية، مقصود به المستقبل، والغالب ذكره بالماضي، وذهب بعض النحاة إلى تأويل الحكاية بمعنى ربّما ودّ الذين كفروا، [6] وذهب الكوفيون إلى أنه على إضمار

---

(١) انظر : شرح جمل الزجاجي ١ / ٥٠٥، وشرح التصريح على التوضيح ٢ / ٢٢، والفوائد الضيائيه ٢ / ٣٢٨.

(٢) سوره الحجر آية ٢.

(٣) الدرر اللوامع ٢ / ٤١.

(٤) جواهر الأدب ٤٥٥، والاشباه والنظائر ٣ / ١٨٦، ومعجم شواهد النحو الشعرية رقم (٥٩٩).

(٥) سورة الحجر آية ٢.

(٦) انظر : شرح المفصل ٨ / ٢٩.

كان ، [1] والذي أميل إليه هو جواز وقوع الفعلين الماضي والمضارع، وأنّ اختصاصها بالماضي إنما هو قبل دخولها على (ما)، فلمّاركبت (ما) معها ألغيت عن العمل فصح وقوع الفعل بعدها، فإن كان ماضياً فهو للزمن الماضي، وإنْ كان مضارعاً فهو للزمن الحاضر أو المستقبل، ولكنّ الأكثر على كونه ماضياً كما مثّل بالشّعر «ربما أوفيت في علم»و«فربما أقام به بعد الوفود وفود»، وأما تقدير (كان) فلا أميل إليه، إذ لا دلالة على الحذف في التركيب، ولا حاجة له، ثم إن الحذف دون «إنْ» و«لو» الشرطيتين ليس سهلاً، فيصح إذن أن يقع بعدها المضارع.

وذهب الأخفش إلى جواز وجهين في «ما» في قوله تعالى : **(ربما يود الذين كفروا)** [2]: أن تكون «ما» كافة أو أن تكون نكرة فقال : «أدخل ما مع «ربّ» ليتكلّم بالفعل بعدها، وإن شئت جعلت «ما» بمنزلة شيء، فكأنك قلت : ربّ شيء يودّ أي رب ودٍ يوده الذين كفروا» [3].

وذهب الفارسي إلى أنها كافة لا غير في الآية الكريمة، فلو كانت زائدة عنده لوجب أن يضمر بعد «ربما» «أنْ»، ولو أضمرت لنصبت الفعل، ولو نصبت كان غير جائز لأن «أنْ» المضمرة مع الفعل بمنزلة المصدر المخصوص المعروف، وهنا ليس هناك شيء مخصوص، وإذا تعرّف الاسم لم تدخل عليه «ربّ» لأنها لا تعمل إلا في اسم نكرة، ولذلك لا يجوز أن تكون زائدة، ولا يجوز أن تكون مصدرية، لأن المصدرية مع الفعل مصدر مختص، كما أنّ «أنْ» مع الفعل كذلك، و«ربّ» لا تعمل في المختص إنما في النكرة، ولا يجوز أن تكون «ما» في الآية نكرة على تقدير ربّ شيء يوده الذين كفروا، لأن المعنى ليس على أنهم يودون شيئاً، إنما الذي يودونه هو أن يكونوا مسلمين، وإذا لم يكن ثمّة نوع من هذه فثبت أنّها الكافة.[4]

---

(١) انظر : شرح جمل الزجاجي ٢ / ٨٦٧.

(٢) سورة الحجر، آية ٢

(٣) معاني القرآن للأخفش ٢ / ٦٠٢.

(٤) انظر : المسائل المشكلة (البغداديات) ٢٨٨ - ٢٨٩.

وقد تكون «ما» نكرة موصوفة على نحو قول أميّة بن أبي الصلت :

ربّما تكره النفوس من الأمـ ـرله فرجةٌ كحلّ العقالِ[1]

فـ «ما» نكرة موصوفة بالجملة الفعلية، والعائد من الصفة على الموصوف محذوف، والتقدير «تكرهه النفوس».

وذهب الأخفش إلى أنّ «ربما» المكفوفة الداخلة على الاسم والفعل اسم لا حرف، واختاره بعض المتأخرين زاعماً أن مجراها مجرى «كم» الخبرية، فإذا قلت : ربّ رجلٍ جاءني. كانت «ربّ» مبتدأ قياساً على «كم» في قولك : كم رجلٍ جاءني، وإذا قلت : ربّ خطبٍ كفيت كانت «ربّ» مفعولاً قياساً على «كم» في قولك كم خطب كفيت، فوقوعها موقع «كم» الخبرية يجعلها اسماً لا حرفاً،[2] وقد نُقل عن السكاكي أنّه ذهب إلى أنها اسم، فنقل عنه قوله : «والأظهر أنها ليست من حروف الجر لعدم وجود لازم حرف الجر معها، وهو التعدية لكونها في مقابلة «كم» الخبرية»،[3] والصحيح أنها حرف لأنها تدل على معنى في غيرها، ولا يسند إليها ولا تسند للأخرين.

وقد يحتمل في الاسم الواقع بعد «ربما» غير وجه ومنه قول الشاعر :

لَقَدْ رُزئتْ كَعْبَ بنَ عَوفٍ وَربّما فتى لم يكنْ يَرضى بشيءٍ يُضيمها[4]

---

(١) ديوانه ص ٤٤٤.

(٢) انظر : فاتحة الأعراب ٤٨.

(٣) نفسه.

(٤) لم أعثر على قائلة، وهو في الأشباه والنظائر ٣ / ١٨٦.

فيحتمل أن تكون «ما» كافة، و«فتى» مرفوع، ويحتمل أن يكون «فتى» منصوباً على أنه مفعول به بإضمار فعل تقديره : وربّما رزئت فتى لم يكن يرضى، ويحتمل أن تكون «ما» زائدة و«فتى» مجرور، أو تكون «ما» نكرة موصوفة والتقدير : ربّ شيء فتى لم يكن يرضى،[1] والسبب في كثرة هذه الوجوه أن الاسم الواقع بعد «ربما» في البيت، وهو «فتى»، ينتهي بألف مقصورة لا تظهر عليه الحركات، فمن عده مرفوعاً جاز له ذلك، ومن عده منصوباً جاز له ذلك، ومن عده مجروراً جاز له ذلك، وقد تدخل «ما» بعد «ربّ» زائدة غير كافة ولا مغيرة في عملها شيئاً فيبقى العمل كما هو، ومنه قول عدي بن الرعلاء :

ربّما ضربةٍ بسيفٍ صقيلٍ  بين بصرى وطعنةٍ نجلاء[2]

حيث جر الشاعر «ضربة» بعد «ربما»، مما دلّ على أنها، أي «ربّ»، عاملة وعندئذ تكون «ما» زائدة، وبذلك ثبت عن العرب مجيئها مكفوفة وغير مكفوفة، لكنّ وقوع «ما» كافة أكثر،[3] والجر بـ «ربّما» قليل، قال الاسفراييني : «وقلّ الجر بـ «ربمّا» مشدداً ومخففاً».[4]

وجاءت «ربّت» غير مكفوفة كقول ضمرة النهشلي :

أماويّ يا ربتما غارةٍ  شعواء كاللذعةِ بالميسمِ[5]

---

(١) انظر : الاشباه والنظائر ٣/١٨٦.

(٢) شرح التصريح ٢ / ٢١، والدرر اللوامع ٢ / ٤١، ومعجم شواهد النحو الشعرية رقم (٤٦).

(٣) انظر : الجنى الداني ٤٥٦.

(٤) شرح الفريد ٢٤٤.

(٥) شرح المفصل ٨ / ٣١، ومعجم شواهد النحو الشعرية رقم (٢٨٠٤).

## ثانياً : الإلغاء في الكاف الجارة

اختلف النحاة في كاف التشبيه، فمن قائل باسميتها إلى قائل بحرفيتها إلى موفّق بين الاسمية والحرفية إلى قائل بأنها حرف في النثر واسم في الشعر، ومجمل الآراء (*) التي قيلت فيها هي :

الأول : أنها حرف مطلقاً أينما وقعت، وهو مذهب المرادي، واحتج له بأنّ الكاف على حرف واحد والاسم لا يكون كذلك، وبأنها تكون زائدة والاسماء لا تزاد، وبأنها تقع مع مجرورها صلة من غير قبح نحو : جاء الذي كزيد. فلو كانت الكاف اسماً لقبح وقوعها اسماً في الصلة لما في ذلك من حذف صدر الصلة من غير طول.(٢)

الثاني : أنها اسم لأنها بمعنى «مثل»، والذي معناه اسم فهو اسم، وهو مذهب ابن مضاء القرطبي.(٣)

الثالث : أنها حرف ولا تكون اسماً إلا في ضرورة شعر، وذهب إليه كل من سيبويه، (٤) وابن عصفور، (٥) والقزاز القيرواني، (٦) وأبو حيان الاندلسي.(٧)

الرابع : أنها اسم إذا زيدت وردَّ بأن زيادة الاسم لم تثبت.(٨)

الخامس : أنها اسم إذا كانت بمعنى «مثل» وحرف إذا كان معناها التشبيه (٩)

(*) ذكر حنا حداد هذه الآراء في بحث له بعنوان (اشكالية كاف التشبيه في العربية) فانظرها ص ١-٤.

(٢) انظر : الجنى الداني ١٣٢.

(٣) انظر : رصف المباني ١٩٥، والجنى الداني ١٣٢.

(٤) انظر : الكتاب ١ / ٣٢، ٤٠٨.

(٥) انظر : ضرائر الشعر ٣٠١، ٤٠٣.

(٦) انظر : ما يجوز للشاعر في الضرورة ١٤٥.

(٧) انظر : ارتشاف الضرب ٢ / ٤٣٧.

(٨) انظر : همع الهوامع ٤ / ١٩٩.

(٩) انظر : شرح الكافية ١ / ١٢.

وقد ردّ حنا حدّاد رأي من قال بحرفيتها [*] وذهب إلى أنها اسم بمعنى «مثل»، فالذين قالوا بأنها على حرف واحد لم يقم هذا الدليل بحرفيتها عنده لأنّ من الأسماء ما هو على على حرف واحد كالضمير في : كتبتُ وكتَبتَ فهو مكون من حرف واحد ولم يثبت له شكله سمةَ الحرفية كما أنه لم يدفع عنه شكلُه سمة الاسمية أيضاً. ونجد من الأفعال ما هو على حرف واحد نحو : عِ ما أقول، وفِ بالعهد، ولم يدفع شكل الفعل عنه سمة الفعلية، ولم يثبت له سمة الفعلية أيضاً، فلا يقوم شكل الكاف دليلاً على حرفيتها.

وأما الحجة الثانية، وهي أنّ الكاف تقع مع مجرورها صلة من غير قبح لأنها حرف، ولو كانت اسماً لقبح ذلك لأنّ فيه حَذفاً لصدر الصلة من غير طول، فقد ردّ حنا حداد هذه الحجة فبيّن أنّ هذه القضية خلافية بيْنَ البصريين والكوفيين، فالبصريون يرون أن صدر الصلة يحذف مطلقاً إذا كان الموصول «أي» نحو قول الشاعر :

إذا ما أتيْتَ بني مالكٍ  فسلِّمْ على أيُّهم أفضل[٢]

والتقدير : على أيّهم هو أفضلُ. ولا يجوز حذف العائد إذا كان الموصول غير «أي». [٣] وذهب الكوفيون إلى جوازه مطلقاً أياً كان الموصول ثم أيد حنا حداد رأي الكوفيين بالقرآن الكريم وقراءاته وبما روي عن العرب من نثر وشعر، ونذكر من أدلته قوله تعالى : **(وهو الذي في السماء إله وفي الارض إله)**[٤] والتقدير : وهو الذي هو في السماء إله وفي الارض هو إله. وبذلك لم يقم هذا الدليل على حرفيتها أيضاً.

---

(*) انظر : إشكالية كاف التشبيه في العربية ٥-٨.

(٢) الشاهد لغسان بن وعلة في المقاصد النحوية ١ / ٤٣٦، وهو بلا نسبة في الانصاف المسألة (١٠٢).

(٣) انظر : الانصاف المسألة (١٠٢)٢ / ٧١٦.

(٤) سورة الزخرف آية ٨٤.

وأما الحجة الثالثة وهي أنّها تزاد في الكلام، والأسماءُ لا تزاد فقد ردّ حنا حداد هذه الحجة لأن هناك من الأسماء ما يزاد عنده كالبدل في قولك : جاء أخوك زيد. فإحدى الكلمتين زائدة، وهما اسمان، وكقولك : حضر زيد نفسه عينه. وفيه لفظا التوكيد «نفسه» و«عينه» زائدان فلا يقوم أيٌّ من هذه الحجج دليلاً على حرفيتها عنده، ثم أثبت أنها اسم من جهة الاستعمال ومن جهة المعنى؛ فمن جهة الاستعمال ساوت العرب بينها وبين «مثل»، ونذكر من أدلته قول الشاعر :

فَلَمْ أر مِثْلَ الفَقْرِ ضَاجعَه الفَتَى ولا كَسَوادِ اللّيل أخْفَقَ طالبُهْ[1]

فقد استعمل الشاعر «مثل» في صدر البيت والكاف في عجزه مما يدل على أنهما متساويان في الاستعمال.

وأما من جهة المعنى فقد أوقعت العربُ الكاف مبتدأ وخبراً وفاعلاً ومفعولاً واسماً مجروراً وغير ذلك مما لا يكونه إلا الاسم الصريح أو ما هو بتأويله، ونذكر من أدلته التي جاء بها أنها تقع مبتدأ كقوله تعالى : **(كمن هو خالد في النار)**.[2] وتقع خبراً كقوله تعالى : **(مثلُ نوره كمشكاة)**[3] وتقع فاعلاً كقول الأعشى :

هل تنتهون ؟ ولن ينهى ذوي شطط كالطعنِ يذهب فيه الزيتُ والفتلُ[4]

وتقع صفة كما في قول امرىء القيس :

وليلٍ كموجِ البحرِ أرخى سدوله عليّ بأنواع الهموم ليبتلي[5]

إلى غير ذلك من المواضع التي تقع فيها الكاف موقع الاسم الصريح أوما هو بتأويله ثم أطلق حكمه النهائي فقال : «فكاف التشبيه اسم حيث وقعت وسد مسدها «مثل» ولا ضير في أنْ يكون هذا الاسم مما لا تنطبق عليه سمات الاسم التي

(١) الشاهد لأبي النشناص اللص، وهو في شرح حماسة أبي تمام للمزروقي ص ٣٢٠.

(٢) سورة محمد آية ١٥.

(٣) سورة النور آية ٣٥.

(٤) ديوانه ص ٩٩.

(٥) ديوانه ص ١٨.

وضعوها لأنّ كثيراً مما لاخلاف على اسميته عندهم لم تتوافر له جملة هذه السمات التي اتفقوا عليها وجعلوها فيصلاً بين ما هو اسم وما هو غير ذلك».[1]

ولا أنكر أنّ الكاف قد تكون اسماً، ولكن قد تكون حرفاً استناداً إلى ما يلي :

- أنّ الكاف على حرف واحد، وتشبيهها بالمضمر المتصل لا يثبت لها الاسمية، لأنّ الكاف الاسمية اسم ظاهر بمعنى «مثل»، بينما الضمير المتصل اسم مضمر لا ظاهر، فمن هنا كان ثمة فرق بينهما في الظهور والاضمار.
- أنّ الكاف من المشترك بين الأسماء والحروف فهي اسم إذا كان المعنى يساعد على ذلك، وهي حرف إذا كان المعنى يساعد عليه ونظير اشتراكها بين الأسماء والحروف أن «خلا» و«عدا» من المشترك بين الحروف والأفعال، فهما حرفان حينما يكون الاسم بعدهما مجروراً نحو : جاء الطلاب خلا زيدٍ وهما فعلان إذا كان الاسم بعدهما منصوباً.

وعلى العموم فإنّ الاسم المتصل بالكاف مجرور بها فإن كانت اسماً فهو مجرور بالإضافة، وإن كانت حرفاً فهو مجرور بحرف الجر، وتفصيل الكف فيها كما يلي :

قد تلحق «ما» الكافةُ بالكاف فتكفها عن العمل، وحينئذ تهيئها للدخول على الجمل الاسمية والفعلية بعد أن كان مدخولها قبل كفها عن العمل اسماً مفرداً، فمن دخولها على الجملة الاسمية قولُ نهشل بن حري :

أخٌ ماجد لم يخزني يومَ مشهدٍ  كما سيفُ عمروٍ لم تخنه مضاربه[2]

حيث أولاها الشاعر جملة اسمية، وهي مكفوفة ملغاة عن عملها، ومنه كذلك قول زياد الأعجم :

---

(١) اشكالية كاف التشبيه في العربية ٢٠.

(٢) شرح التصريح على التوضيح ٢ / ٢٢، والدرر اللوامع ٢ / ٤٢.

وأعلم أنني وأبا حميدٍ  كما النشوانُ والرجل الحليم[1]

وقول الآخر :

تحالف يشكر واللؤم قدماً  كما جبلا قسا متحالفان[2]

وأما دخولها على الجملة الفعلية فمنه قول رؤبة :

لا تشتم الناس كما لا تشتم[3]

وقول أبي النجم العجلي :

قلت لشيبان ادنُ من لقائه  كما تَغَدّى الناس من شوائه[4]

حيث أولاها الشاعر جملة فعلية، وكان ذلك لا يصح قبل دخول « ما ».

وتتصل « ما » بالكاف فيبقى عملها وذلك قليل،[5] ومنه قول عمرو بن براق :

وننصر مولانا ونعلم أنه  كما الناسِ مجروم عليه وجارم[6]

فجر « الناس » بالكاف مع اقترانها بـ « ما »

والغالب إذا زيدت « ما » بعد الكاف أن يُلغى عملها[7]

---

(١) شعر زياد الاعجم، ص ٧٩.

(٢) لم أعثر على قائله، وهو في شرح الكافية الشافية ٢ / ٥١٩، وكاشف الخصاصة ١٧٠.

(٣) الكتاب ٣ / ١١٦.

(٤) نفسه.

(٥) انظر : شرح الكافية الشافية ٢ / ٨١٨.

(٦) شرح التصريح على التوضيح ٢١/٢، والدرر اللوامع ٤٢/٢،

(٧) انظر : توضيح المقاصد والمسالك ٢ / ٢٣١، وشرح التصريح على التوضيح ٢ / ٢١ -٢٢، وهمع الهوامع ٤ / ٢٣٠.

## معاني «كما»

عند اتصال «ما» بالكاف يكون لـ «كما» ثلاثة معان :[1]

**المعنى الأول** : تشبيه مضمون جملة بمضمون جملة أخرى، كقوله تعالى : **(اجعل لنا آلهة كما لهم آلهة)**.[2] ومنه قول زياد الأعجم :

فإنّ الحمرَ من شر المطايا كما الحبطاتُ شر بني تميم[3]

فمضمون الجملة الثانية مشبه بمضمون الجملة الأولى، فمضمون الأولى أن الحمر من شر المطايا، ومضمون الثانية أن الحبطات شر بني تميم، ووجه الشبه هو وقوع الشر بدرجة كبيرة من الطرفين، لأجل ذلك لا تقتضي الكاف ما تتعلق به لأنها تطلب ما تتعلق به إذا كان المجرور مفعولاً، لأن حروف الجر موضوعة لأن تفضي بالفعل القاصر عن المفعول به إليه، والمفعول لا بدله من فعل أو معناه، فإذا لم تجر فلا مفعول هناك حتى تطلب فعلاً،[4] ولا فعل في البيت، وقد تتعلق بالمعنى نحو «كن كما أنت» أي كن في المستقبل كما انت كائن الآن، فـ «أنت» مبتدأ محذوف الخبر، فأنت تشبه الكون المطلوب منه بالكون الحاصل له الآن.[5]

وقيل في (كن كما أنت) : إنّ المعنى على ما أنت عليه، وفيه خمسة أقوال :[6]

الأول : أنّ «ما» موصولة، و «أنت» مبتدأ محذوف خبره.

(١) انظر : شرح الكافية في النحو ٢ / ٣٤٤، وشرح الفريد ٢٣٧ - ٢٣٧.

(٢) سورة الاعراف آية ١٣٧.

(٣) شعر زياد الأعجم ص ٩٧.

(٤) انظر : شرح الكافية في النحو ٢ / ٣٤٤.

(٥) نفسه.

(٦) انظر : المقتصد في شرح الايضاح ٢ / ٨٥١، ٨٥٢، ومغني اللبيب ٢٣٥، ٢٣٦.

الثاني : أنّ «ما» موصولة، و«أنت» خبر محذوف مبتدؤه، أي كالذي هو أنت عليه.

الثالث : أنّ «ما» زائدة، والكاف جارة، كما هي في قول عمرو بن براق :

وننصر مولانا ونعلم أنّه كما الناسِ مجروم عليه وجارم

الرابع : أنّ «ما» كافة و «أنت» مبتدأ حذف خبره أي عليه أو كائن.

الخامس : أن «ما» كافة، و «أنت» فاعل، والأصل كما كنت ثم حذف «كان» فانفصل الضمير.

**المعنى الثاني** : أن تكون «كما» بمعنى «لعلّ»، قال سيبويه: «سألت الخليل عن قول العرب : انتظرني كما آتيك، وارقبني كما ألحقك. فزعم أنّ «ما» والكاف جعلتا بمنزلة حرف واحدٍ، وصيّرت للفعل كما صُيّرت للفعل «ربّما»، والمعنى لعلّي آتيك. فمن ثم لم ينصبوا بـ «ربما»، قال رؤبة : «لا تشتم الناس كما لا تشتم» وقال أبو النجم :

قلت لشيبانَ ادنُ من لقائه كما تغذّى الناس من شوائه

وجعل «كما» في هذا البيت كالتي في البيت الأول»[1]

**المعنى الثالث** : أن تكون بمعنى قران الفعلين في الوجود نحو : كما حضر زيدٌ قام عمرو أي قارن القيام الحضور.

وزاد الاسفراييني معنى رابعاً لـ «كما»، وهو تأكيد الوجود، نحو قوله تعالى : **(ربّ ارحمهما كما ربّياني صغيرا)**،[2] أي اجعل وجود الرحمة في المستقبل كوجود التربية في الماضي في التحقق.[3]

وقد يقال إن «ما» في قولك اجلس كما جلس زيد مصدرية، وقد

---

(١) الكتاب ٣ / ١١٦.

(٢) سورة الاسراء آية ٢٤.

(٣) انظر شرح الفريد ٢٣٧.

ردّ السهيلي على هذا فقال : «ظنّ أكثر الناس أنها بمعنى المصدر هنا، وقد تبين فساد هذا المذهب لأنّ الفعل هنا خاص غير عام، ولكنها كافة للخافض ومهيئة لكاف التشبيه أن يقع بعدها الفعل».[1]

وقد ذهب علي بن مسعود الفرّخان إلى أن الكاف لا تكون مكفوفة بـ «ما»[2] ويردّه مجيئها مكفوفة كما في الشواهد السابقة.

**ثالثاً : الباء**

قد تتصل «ما» بالباء فتكفها عن العمل، وعندئذ يجوز دخولها على الفعل بعد أن كان لا يجوز، ومنه قول صالح بن عبد القدوس :

فلئن صرت لا تحير جواباً  لبما قد ترى وأنت خطيب[3]

حيث كُفت «الباءُ» بـ «ما» فأولاها الشاعر جملة فعلية، وذهب ابن مالك إلى «أنّ «ما» الكافة أحدثت مع الباء معنى التقليل كما أحدثت مع الكاف معنى التعليل [4] في نحو **(واذكروه كما هداكم)**،[5] وقد نُسب القول بأنها قد تُكَف - أي الباء - لابن مالك في غير موضع، [6] وقد ردّ ابن هشام على ابن مالك بأنّ الباء مع «ما» تفيد التعليل، وأنّ المناسب في البيت معنى التكثير لا التقليل،[7] وذهب أبو حيّان

---

(١) نتائج الفكر في النحو ١٨٧.

(٢) انظر : الجنى الداني ٤٨٢، ومغني اللبيب ٢٣٦.

(٣) الدرر اللوامع ٢ / ٤١، وهو بلا نسبة في ارتشاف الضرب ٢ / ٤٢٩، ومغني اللبيب ٤٠٨، والمساعد ٢ / ٢٧٩، وشفاء العليل ٢ / ٦٧٣، وهمع الهوامع ٤ / ٢٢٨.

(٤) انظر : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ١٤٧.

(٥) سورة البقرة آية ١٩٨.

(٦) انظر : ارتشاف الضرب ٢ / ٤٢٩، ومغني اللبيب ٤٠٩.

(٧) انظر : مغني اللبيب ٤٠٩.

الاندلسي إلى أنّ الباء في البيت تفيد السبب، وأنّ «ما» مصدرية لا كافة [1] وأميل إلى أنها كافة.

وذهب قسم من النحاة إلى أنّ الباء لا تكف بـ«ما» [2] مستشهدين بقوله تعالى: **(فبما نقضهم ميثاقهم)**،[3] و**(فبما رحمة من الله لنت لهم)**،[4] يجر «نقضِ» و«رحمةٍ» على أن «ما» فيهما زائدة لا كافةً، وذهب السيوطي إلى أنّ الباء تكف بقلّة، [5] والذي أميل إليه أن الباء قد تكف بقلّة، حيث أننا لم نجد النحاة يستشهدون على ذلك إلا ببيت واحد، وقد تكون «ما» مصدرية أو كافة، فهي ترد كثيراً غير مكفوفة، فقد كانت في القرآن الكريم عاملة مع وجود «ما» بعدها، وأما في الشعر فإنّ البيت الواحد لا يكفي لإقامة مجيء «ما» كافة للباء.

## رابعاً «من»

قد تتصل «ما» بـ«مِنْ» فتكفها عن العمل كقولهم إني مما أفعل ذلك وكقول أبي حيّة النميري:

وإنّا لمّا نضربُ الكبشَ ضربةً　　على رأسهِ تلقي اللسان من الفم[6]

قال المبرد: «وتقول إني مما أفعل على معنى ربّما أفعل»،[7] وقوله «إني مما أفعل على معنى ربما أفعل» إن أراد به أن تكون «ما» كافة لـ«مِن» كما كانت كافة لـ«ربّ»، فهو صحيح، وإن أراد به أن يكون المعنى مفيداً للتقليل كما كانت «ربما»

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب ٢ / ٤٢٩.

(٢) انظر: شرح ابن عقيل ٢ / ٣١، وشرح التصريح على التوضيح ٢ / ٢١.

(٣) سورة النساء آية ١٥٥.

(٤) سورة آل عمران آية ١٥٩.

(٥) همع الهوامع ٤ / ٢٢٨.

(٦) ديوانه ص ١٧٤.

(٧) المقتضب ٤ / ١٧٤.

تفيد التقليل فذلك بعيد لأنه ينبغي أن يكون غير مقلل لضربه الكبش على رأسه، [1] وأميل إلى أنها تفيد التقليل لأنّ القوم يتفاخرون بقوتهم فهم أقوياء لا يضربون الكبش، أي رئيس القوم، كثيراً، بل ضربةً واحدة تجعله يلقي اللسان من الفم فعلى هذا فهي تفيد التقليل لا التكثير.

وذهب ابن هشام إلى أنّ «ما» في البيت مصدرية. فقال : «والظاهر أنّ «ما» مصدرية»، [2] ورد البغدادي رأي ابن هشام بكونها مصدرية فقال «وتخريج ابن هشام فاسد»، [3] ثم بيّن العلّة من ذلك وهي أنّ كون «ما» مصدرية يجعلها مع الفعل بمثابة مصدر، فيضاف إلى ضمير المتكلم فيؤول الأمر إلى أنهم من ضربهم الكبش ومن حذفهم إيّاه، وذلك لا يتصور البتة، [4] وذهب قسم من النحاة الى أن «من» الجارة لا تُكَفُّ بـ « ما »،[5] وذهب السيوطي إلى أنها مكفوفة بقلّة.[6] وأميل إليه والأكثر إعمال «من» مع وجود «ما»، وذلك موجود في القرآن الكريم كقوله تعالى : **(مما خطيئاتهم اغرقوا)**.[7] بجر (خطيئاتهم)، ولم ترد مكفوفة في القرآن الكريم، وأمّا الشاهد الذي جاء به النحاة وهو قول أبي حيّة النميري :

وإنا لمما نضربُ الكبشَ ضربةً  على رأسه تلقي اللسان من الفم

فيمكن حمله على القليل النادر.

---

(١) انظر : المسائل المشكلة (البغداديات) ٢٩٣.

(٢) انظر : مغني اللبيب ٤٠٩.

(٣) خزانة الادب ١٠ /٢١٦.

(٤) نفسه ١٠ / ٢١٦ - ٢١٧.

(٥) انظر : شرح ابن عقيل ٢ / ٣١، وشرح المكودي ١ / ١٨٧، وشرح التصريح على التوضيح ٢١/٢.

(٦) انظر همع الهوامع ٤ / ٢٢٨.

(٧) سورة نوح آية ٢٥.

# القسم الثاني

# إلغاء العمل بتخفيف الحرف

حين يتحدث النحاة عن الحروف المشبهة بالفعل «إنّ وأخواتها» نجدهم يذكرون أنّ قسماً منها يخفف، وهذا القسم هو «إنّ» و«وأنّ» و «كأنّ» و «لكنّ»، وهي التي تنتهي بنون مشددة، ويتم التخفيف بحذف نون من آخرها، ويقصد بالتخفيف تسهيل ما يثقل على اللسان، [1] وهو واضح لأنّ النطق بالحرف مشدداً يحتاج الى مجهود أكبر من النطق به مخففاً، فمن هنا كان التخفيف يسهّل ما ثقل على اللسان.

وإذا كان الارتباط واضحاً بين التخفيف وتسهيل النطق على اللسان فإنّ ثمة علاقة أخرى تبدو واضحةً بين تخفيف الحرف وعمله، مما يؤثر في الدلالة، إذ إن الدلالة تتغير بتغير الإعراب، فمن هنا لم يكن التخفيفُ جانباً نطقياً عضلياً فحسب إنما كانت له ارتباطات بالعمل والتركيب والدلالة.

وسيكون حديثنا عن إلغاء عمل هذه الحروف بتخفيفها على النحو الآتي :

## أولاً : تخفيف «إنّ» بكسر الهمزة

تخفف «إنّ» المكسورة الهمزة بحذف نون منها، وعندئذ يجوز أن تدخل على نوعي الجملة بعدها، فإذا دخلت على الجملة الاسمية فيجوز لك فيها وجهان : الإعمال، والإلغاء، فنقول في الإعمال : إنْ محمداً حاضرٌ، وتقول في الإلغاء : إنْ محمدٌ لحاضرٌ، أما إذا دخلت «إنْ» المخففة على الجملة الفعلية فتلغى عن العمل فيها

---

(١) انظر : رسالتان في اللغه (الحدود) : ٧١.

وجوباً لأن «إنّ» المشددة من عوامل الجمل الاسمية، فكذلك المخففة منها لا تعمل في الجمل الفعلية، وقد جاء على ذلك قوله تعالى : **(وإنْ كنت من قبله لمن الغافلين)**.[1]

ومذهب الكوفيين أنّ (إنْ) المخففة ليست مخففةً من الثقيلة، لأن الثقيلة عندهم لا يجوز تخفيفها البتة لا معملة ولا ملغاة، ولأن الخفيفة عندهم حرف مستقل برأسه، وليس فرعاً على الثقيلة، فالخفيفة عندهم حرف ثنائي الوضع، لا مخفف من الثقيلة، ويفيد النفي، واللام في الخبر بمعنى إلاّ، فقولك : إنْ زيد لمنطلق. معناه عند الكوفيين ما زيد إلاّ منطلق، ومذهب البصريين أنها مخففة من الثقيلة.[2]

ونسب ابن السراج إلى البغداديين القول بأنهم يذهبون مذهب الكوفيين في (إنْ)المكسورة الهمزة فقال : «ومذهب الكوفيين والبغداديين في (إنْ) التي تجاب باللام يقولون هي بمنزلة (ما) و(إلا)».[3]

وخرج الفراء على مذهب الكوفيين حين ذهب إلى أنّ «إنْ»المكسورة الهمزة، المسمّاة المخففة عند البصريين، هي في رأيه بمنزلة (قد) إلاّ أن (قد) تختص بالأفعال، و(إنْ) تدخل على الأفعال والاسماء.[4]

وأميل إلى أنها مخففة من الثقيلة لأن (إنْ)المكسورة الهمزة قد تجيء عاملة في لغة للعرب، قال سيبويه : «وحدثنا من نثق به أنّهُ سمع من العربِ من يقول : إنْ عمراً لمنطلق. وأهل المدينة يقرؤون : **(إنْ كلاًّ لما ليوفينهم ربّك أعمالهم)**[5] يخففون وينصبون».[6]

---

(١) سوره يوسف آية ٣.

(٢) انظر : الانصاف المسالة (٢٤) ١ / ١٩٦، وائتلاف النصرة ١٥٥ - ١٥٦.

(٣) الاصول في النحو١ / ٢٦٠.

(٤) نفسه.

(٥) سورة هود آية ١١١.

(٦) الكتاب ٢ / ١٤٠.

ومما يؤيد رأي البصريين أيضاً أنّ «إنّ» وأخواتها حروف مشبّهة بالفعل أي أنها عملت مشابهة به، فكما أن الأفعال حين يحذف جزء منها تبقى عاملة فكذلك هذه الحروف حينما يزول منها جزء فتقول : لم يك زيدٌ حاضراً. وع ما أقول. بإعمال (يك) و(ع) مع سقوط جزء منهما، وكذلك تقول : إنْ زيداً حاضرٌ. قال سيبويه : «ولانّ الحرف بمنزلة الفعل فلمّا حذف من نفسه شيء لم يغير عمله. كما لم يغير عمل لم يكُ ولم أبل حين حذف». [1]

ومما يؤيد رأي البصريين أنّ معنى «ما» و «إلا» في «إنْ» التي تجاب باللام صعب التحقق في بعض المواضع، ومنه قوله تعالى : **(وإن كادوا ليفتنونك)**، [2] وقوله تعالى : **(تالله إنْ كدت لتردين)**، [3] وقوله تعالى : **(وإن كانوا ليقولون)**، [4] وقوله تعالى : **(وإن كادوا لسيتفزونك من الأرض ليخرجوك منها)**. [5] فكونها مخففة من الثقيلة أظهر في المعنى، وهو ما يناسب تفسير الآيات. [6]

ومما يؤيد رأي البصريين وينفي أن تكون اللام بمعنى «إلاّ» ما ذكره الأنباري حين قال «إنّ اللام لام التأكيد لانّ لها أيضاً نظيراً في كلام العرب، وكون اللام للتأكيد في كلامهم مما لا ينكر لكثرته، فحكمنا على اللام بما له نظير في كلامهم، فأمّا كون اللام بمعنى إلاّ فهو شيء ليس له نظير في كلامهم، والمصير إلى ما له نظير في كلامهم أولى من المصير إلى ما ليس له نظير». [7]

---

(١) الكتاب ٢/١٤٠.

(٢) سوره الاسراء آية ٧٣.

(٣) سورة الصافات آية ٥٦.

(٤) سورة الصافات آية ١٦٧.

(٥) سورة الإسراء آية ٧٦.

(٦) انظر : إعراب القرآن للزجاج ٢ / ٧٥٠ - ٧٥٦ والبحر المحيط ٦ / ٦١ و ٧ / ٣٤٧ ، ٣٦٣.

(٧) الانصاف (المسأله ٩٠) ١/٦٤٢.

وقد ذهب الكسائي، وهو من الكوفيين، إلى رأي وسط بين البصريين والكوفيين، فهو يرى أنّ «إنْ» الداخلة على الأسماء مخففة من الثقيلة، كما قاله البصريون، وإن دخلت على الأفعال فهي بمعنى (ما) واللام بمعنى (إلاّ)، كما قال الكوفيون [1] وإذا عرفنا رأي الفراء ورأي الكسائي، وهما من الكوفيين، وقد تفردا عن مذهب الكوفيين، عرفنا أن كون (إنْ) بمعنى (ما) واللام بمعنى (إلاّ) ليس مذهب الكوفيين عامة إنما هو مذهب قسم منهم.

واذا عرفنا أن (إنّ) تخفف، وتدخل على الجملة الفعلية فإن النحاة ذكروا كذلك أنّ الأفعال التي تدخل بعدها من الأفعال الناسخة، نحو قوله تعالى : **(وإن كانت لكبيرة)**[2] وقوله تعالى : **(تالله إن كدت لتردين )**،[3] وهذا هو الاصل، وأما ما جاء بعد (إنْ) المخففة غير ناسخ فهو قليل قال ابن عقيل : «يقلّ أن يليها غير الناسخ ... ومنه قول بعض العرب : إنْ يزينك لنفسك، وإنْ يشينك لهيه، وقولهم : إنْ قنّعت كاتبك لسوطاً، وأجاز الاخفش إن قام لأنا » [4] ومنه قول عاتكه بنت زيد :

شلّت يمينك إنْ قتلت لمسلماً  حلّت عليك عقوبة المتعمد [5]

وقد وصفه ابن مالك بأنه شاذ [6] ووصفه غيره بأنه نادر.[7]

وكون الفعل ناسخاً بعدها مما يؤيده القرآن، قال الأستاذ عضيمة :«وَلِيَت الجملةُ الفعليةُ (إنْ) المخففة كثيراً في القرآن وكان الفعل ماضياً ناسخا إلاّ في موضعين، فقد جاء مضارعاً ناسخا، فقد دخلت على (كان) في ستة عشر موضعاً، وعلى (كاد) في خمسة مواضع، وعلى (وجد) في موضع واحد ».[8]

---

(١) انظر : ارتشاف الضرب ٢ / ١٥١.
(٢) سورة البقره آية ١٤٣.
(٣) سورة الصافات آية ٥٦.
(٤) شرح ابن عقيل ١ / ٣٨٢.
(٥) الدرر اللوامع ١ / ١١٩، وشرح التصريح ١ / ٢٣١.
(٦) انظر : شرح الكافية االشافية ١ / ٥٠٤.
(٧) انظر : الايضاح في شرح المفصل ٢ / ١٩٠، والجنى الداني ٢٠٨.
(٨) دراسات لاسلوب القران الكريم ١ : ٥١٦.

وليس التخفيف مما يرتبط بالعمل وحده ، إنما يرتبط كذلك بالمنحى الوظيفي للحرف، فبعد أن كانت «إنّ» الثقيلة تدخل على الجمل الاسمية فقط أصبحت المخففة تدخل على الجمل الفعلية والاسمية، فالاسمية كقوله تعالى : **(إنْ كلٌّ لمّا جميع لدينا محضرون)**[1]، والفعلية كقول العرب (إن يزينك لنفسك وان يشينك لهيه).[2]

وحين تدخل (إنْ) المخففة على الجمل الاسمية يكون المراد منها توكيد الجمل الاسمية، لكنّ التوكيد يكون بدرجة أقل منه بالثقيلة، لأنّ الثقيلة آكد من الخفيفة، حملاً على نون التوكيد الثقيلة اللاحقة للأفعال التي هي أشد وأقوى من الخفيفة، وأما إن دخلت (إنْ) على الجمل الفعلية فيكون المراد منها توكيد الحدث الفعلي في الجملة الفعلية، وهو ما كان لا يتحقق قبل تخفيف (إنّ)، إذ إنّ الثقيلة لا تدخل على الجمل الفعلية وهي عاملة.

وتختلف الثقيلة عن الخفيفة بالعمل كذلك، فالثقيلة عاملة دائماً في الجملة الاسمية نحو قوله تعالى : **(إنّ اللهَ سميعٌ بصير)**[3]. وأما المخففة من الثقيلة فقد تكون عاملة، وقد تكون ملغاة، فهي قد تعمل في الجملة الاسمية كقول الشاعر :

كليبٌ إنِ النَّاسَ الذين عَهِدْ تَهُمْ  بجمهورِ حزوى فالرياض لدى النّخْلِ[4]

وفيه عملت (إنْ) المخففة، وظهر تأثير العمل في اسمها، غير أنّ العمل مع تخفيفها قليل.[5]

---

(١) سورة يس آية ٣٢.

(٢) شرح ابن عقيل، ٣٨٢/١.

(٣) سورة الحج آية ٧٥.

(٤) لم أعثر على قائله، وهو في نظم الفرائد وحصر الشرائد ١١٤، والأزهية ٤٨.

(٥) انظر : شرح ابن عقيل ١ / ٣٧٨، وكاشف الخصاصة ٨٠، وهمع الهوامع ٢ / ١٨١.

و لا تعمل في الجملة الاسمية، ومنه قوله تعالى : **(إنْ كلُّ نفس لمّا عليها حافظ)**،[1] وأما إذا دخلت على الجملة الفعلية فلا تعمل فيها مطلقاً.

وأما من حيث المعنى فيظهر أنّ ثمة فرقاً بين الثقيلة والخفيفة، وهذا الفرق مردّه لا ختلاف المبنى، إذ إنّ اختلاف المبنى يؤدي إلى اختلاف المعنى، فمبنى (إنّ) الثقيلة مكون من الهمزة، ونونين، أي ثلاثة أحرف، بينما مبنى (إنْ ) مكون من الهمزة، ونون واحدة، أي من حرفين، ولكنهما، أي الثقيلة والمخففة منها، تتفقان في إفادتهما التوكيد، ولكن بدرجة متفاوته ويدل على ذلك ما يلي :

اولاً : مبنى (إنّ) ثلاثي، ومبنى (إنْ) المخففة ثنائي، والثقيلة آكد من المخففة منها، ونظير ذلك أنّ نون التوكيد الثقيلة المؤكدة للافعال في نحو قولك : لأ ضربنّ آكد من المخففة في نحو : لأضربنْ، فكذلك الحال ها هنا في الثقيلة والمخففة منها.

ثانياً : من خلال متابعة السياقات القرآنية يتضح لنا فرق دلالي بين الثقيلة والمخففة منها، فإذا تمت مقارنة سياقية دلالية بين قوله تعالى : **(قالوا تالله لقد آثرك الله علينا وإنْ كنّا لخاطئين)**[2] بقوله تعالى في السورة نفسها : **(قالوا يا أبانا استغفرلنا ذنوبنا إنّا كنّا خاطئين)**[3] وجدنا ما يلي :

أنّ إخوةَ يوسف قالوا : إنّ الله فضل يوسف علينا، وجاء اعترافهم بذنبهم بقوله تعالى : **(وإنْ كنا لخاطئين)**، أي بـ (إنْ) المخففة، بينما كان خطابهم لأبيهم في الآية الثانيه بـ ( إنّ) الثقيلة، ذلك أنهم اعترفوا بذنبهم بالخطأ بحق أبيهم، فمن هنا كان الاعتراف بالخطأ بحق الأخ والأب، لكن الاعتراف بالخطأ مختلف في

---

(١) سورة الطارق آية ٤.

(٢) سورة يوسف آية ٩١.

(٣) سورة يوسف آية ٩٦.

السياقين، فهو اعتراف مؤكد بقوة في خطابهم لأبيهم، وهو اعتراف أقل تأكيداً في خطابهم لأخيهم.

## ثانياً تخفيف «أنّ» بفتح الهمزة

تخفف أنّ المفتوحة الهمزة، وفي إعمالها مخففة مذاهب[1]:

الأول : أنها لا تعمل شيئاً لا في ظاهر ولا مضمر، وتكون حرفاً مصدرياً مهملاً كسائر الحروف المصدرية، وعليه سيبويه والكوفيون.

الثاني : أنها تعمل في المضمر والظاهر، نحو : علمت أنْ زيداً قائم، وعليه طائفة من المغاربة.[2]

الثالث : أنها تعمل جوازاً في مضمر، لا ظاهر، وعليه الجمهور.

ولكن ما يستوقف البحث قليلاً أنّ السيوطي في ذكره للمذاهب السابقة جعل الكوفيين وسيبويه لا يعملونها في شيء؛ أما الكوفيون فهو صحيح، لأن مذهبهم أنها مهملة، وأما سيبويه ففي ذلك شيء من عدم الدّقة ذلك أن سيبويه ذكر أنّها تكون عاملة في المضمر قال سيبويه : «والدليلُ على أنهم يخففون على إضمار الهاء أنك تستقبح : قد عرفت أنْ يقول ذاك. حتى تقول : أن«لا»أو تدخل سوف أو السين أوقد، ولو كانت بمنزلة حروف الا بتداء لذكرت الفعل مرفوعاً بعدها كما تذكره بعد هذه الحروف كما تقول : إنما تقولُ ولكن تقول»،[3] وبهذا يتضح لنا أنّ مذهب سيبويه هو أنها قد تعمل في المضمر، ولا أعرف من أين جاء به السيوطي.

---

(١) انظر : همع الهوامع ٢ / ١٨٤ - ١٨٥.

(٢) لم يذكر السيوطي أسماءهم.ومنهم ابن عصفور انظر : شرح جمل الزجاجي ١ / ٤٣٦.

(٣) الكتاب ٣ / ١٦٥.

وأما مذهب الكوفيين فهو صحيح، وقد ذكره أبو حيان الأندلسي، ولم أجده يذكر سيبويه مع الكوفيين في هذا المذهب.[1]

وفي تقديري أنها عاملة جوازاً. فمن أعملها فحملاً على الأصل، ومنه قول الشاعر :

فلو أنْكِ في يوم الرخاء سألتني  طلاقك لم أبخل وأنت صديق[2]

ومن ألغاها فلبعدها عن الأصل، كقوله تعالى : **﴿أيحسب أنْ لم يره أحد﴾**.[3]

## حروف التعويض

إذا خففت «أنّ» ودخلت على جملة فعلية فإنها لا تعمل فيها، ويلزمها تعويض بأحد الحروف التالية :-[4]

١- حروف النفي وهي :-

- لا النافية، ومنه قوله تعالى : **﴿أفلا يرون ألاّ يرجعُ إليهم﴾**[5]
- لم النافية، ومنه قوله تعالى : **﴿أيحسب أنْ لم يره أحد﴾**[6]

---

(١) انظر : ارتشاف الضرب ٢ / ١٥١.

(٢) لم أعثر على قائله، وهو بلانسبة في شرح المفصل ٨ / ٧٣، والمساعد ١ / ٣٣٠، وشرح ابن عقيل ١ / ٣٨٤، والفوائد الضيائية ٢ / ٣٤٧، الدرر اللوامع ١ / ١٢٠، وهو رقم (١٧٧٢)في معجم شواهد النحو الشعرية.

(٣) سورة البلد آية ٧.

(٤) انظر : التبصرة والتذكرة ١/ ٤٦١ - ٤٦٢، وشرح المفصل ٨ / ٧٤ - ٧٥، وشرح ابن عقيل ١ / ٣٨٧ - ٣٨٩، وفاتحة الإعراب ١٦ - ١٧، وشرح الاشموني ١ / ١٤٦ - ١٤٧، وهمع الهوامع ٢/ ١٨٦ - ١٨٧.

(٥) سورة طه آية ٨٩.

(٦) سورة البلد آية ٧.

- لن النافية، ومنه قوله تعالى : **(أيحسب الانسان ألّن نَجْمَعَ عظامه)**.[1]

وفيه أدغمت نون (أنْ) المخففة في لام (لن) الناصبة فأصبحت «ألّن».

٢- حروف الاستقبال :

- سوف، كقولك : عملتُ أنْ سوف تكرمُ زيداً.

- السين، كقوله تعالى : **(علم أنْ سيكونُ منكم مرضى)**[2]

٣- قد، ومنه قوله تعالى : **(ونعلم أنْ قد صدقتنا)**[3]

٤- لو، ومنه قوله تعالى : **(وألّو استقاموا على الطريقة)**[4] حيث أدغمت (أنْ) في (لو).

وإذا كان الفعل جامداً لم تفصل الجملة الفعلية عن «أن» ومنه قوله تعالى : **(وأن ليس للانسان إلا ما سعى)**[5] لاشتمال «ليس» على النفي، ولقربها من مرتبة الحرف لجمودها، وكقوله تعالى : **(وأنْ عسى أنْ يكون قد اقترب أجلُهم)**.[6]

وإذا كان الفعل متصرفاً، وقصد به الدعاء لم تفصل الجملة عن «أن»، ومنه قوله تعالى : **(أنْ بُورك من في النار)**.[7]

---

(١) سورة القيامة آية ٣.

(٢) سورة المزمل آية ٢٠.

(٣) سورة المائدة آية ١١٣.

(٤) سورة الجن آية ١٦.

(٥) سورة النجم آية ٣٩.

(٦) سورة الأعراف آية ١٨٥.

(٧) سورة النمل آية ٨.

وإذا قيل كيف تكون (أنْ) المخففة من الثقيلة ملغاة عن العمل في الجملة الفعلية نحو قوله تعالى : **(علم أنْ سيكونُ منكم مرضى)**[1] مع أنها، أي (أنْ)، لا تعمل في الجملة الفعلية سابقاً؟ أي لا تعمل فيها ثقيلة أو مخففة؟

فالجواب : أما وقوع الجملة الاسمية بعد المخففة من الثقيلة فهو من الإلغاء لانها كانت قبل التخفيف معمولاً لـ (أنّ) الثقيلة، فأصبحت بعد التخفيف في موقع الملغى عنه تركيباً، وأما الجملة الفعلية فهي في موقع الملغى عنه تركيباً، لذا جاز لنا أن نجعلها ملغاة عن العمل فيها، والإلغاء في هذه الحالة يعود لسببين : الأول : تخفيف (أنْ)، والثاني : وقوع الجملة الفعلية موقع الجملة الاسمية تركيباً.

إنّ وقوع الجملة الفعلية في موقع الجملة الاسمية مرده إلى عناية المتكلم بتوكيد الحدث الفعلي في الجملة الفعلية، وهذا ما لم يكن له قبل تخفيف (أنّ).

## ثالثاً : تخفيف «كأن»

تخفف «كأنّ» فيكون حكمها في العمل والالغاء كحكم (أنْ) المخففة من الثقيلة، لأنّ «كأنّ» أصلها «أنّ» زيدت عليها الكاف لإفاده التشبيه، وما يهمنا في هذا الجانب أن «كأنّ» قد تلغى عن العمل عند تخفيفها، وقد تعمل، وعليه روي قول الشاعر :

فيوماً توافينا بوجهٍ مقسَّمٍ  كأنْ ظبيةٌ تعطو إلى وارف السَّلَمْ[2]

فيجوز في (ظبية) أن تكون مرفوعة على إلغاء (كأنْ) عن العمل، أو على إعمال (كأن) المخففة قي ضمير الشأن المقدّر، وتكون (ظبية) حينئذ خبر (كأنْ).

---

(١) سورة المزمل آية ٢٠.

(٢) البيت لعلباء بن أرقم في شرح التصريح على التوضيح ١ / ٢٣٤، والدرر اللوامع ٢ / ٢٠٠، ولزيد بن أرقم في الكتاب ٢ / ١٣٤، الانصاف ١ / ٢٠٢، وشرح المفصل ٨ / ٨٣، ولباغث بن صريم اليشكري في تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ٣٩٠، وبلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ٢٤١، الجنى الداني ٢٢٢، ورصف المباني ١١٧.

وأما النصب فعلى إعمال (كأنْ) في ظبية، وهو قليل، لأنّ (أنْ) تعمل في المضمر كثيراً وأمّا عملها في الظاهر فقليل، وقيل شاذ.[1]

وأما الجر فعلى زيادة (أنْ) بين الكاف ومجرورها (ظبية)، وإذا خففت «كأنْ» يجوز أن تلحقها الجمل الاسمية والفعلية؛ فالجمل الاسمية كقول الشاعر :

ووجهٍ مشرق النحرِ كأنْ ثدياهُ حقّان [2]

وقد يكون مدخولها جملةً فعليةً، وحينئذ يفصل بينها وبين الفعل بـ (لم) أو (قد)، شأنها شأن (أنْ)، فالفصل بـ (لم) كقوله تعالى : : **(كأنْ لم تغن بالأمس)**.[3] والفصل بـ (قد) كقول الشاعر :

لا يهولنك اصطلاء لظى الحر بِ فحمذورها كأنْ قد ألمّا [4]

وقد يوجد الفاصل ويحذف الفعل، ومنه قول النابغة الذبياني :

أزفَ الترحل غير أنّ ركابنا لمّا تزُلْ برِحالِنا وكأنْ قدِ[5]

والتقدير وكأنْ قد زالت.

لقد ظهر لنا من خلال دراستنا للتراكيب الجملية الواردة في (كأنْ) المخففة ما يلي :

أولاً : أنّ تخفيف (كأنّ) مرتبط بالناحية الدلالية لأن الثقيلة آكد دلالياً من (كأنْ) المخففة منها، وتخفيفها يدل على تخفيف قوة التوكيد فيها،

---

(١) انظر : الوافية في شرح الكافية ٣١٥.

(٢) لم أعثر على قائله، وهو بلا نسبة في الكتاب ٢ / ١٣٥، الانصاف ١٩٧/١، وشرح المفصل ٨ / ٨٢، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ٣٨٩، والجنى الداني ٥٧٥، وشرح التصريح على التوضيح ١ / ١٣٤، والدرر اللوامع ٢ / ١٣٥.

(٣) سورة يونس آية ٢٤.

(٤) لم أعثر على قائله، وهو بلا نسبه في شرح الاشموني ١ / ١٤٨، والمساعد ١ / ٢٣٢، وشفاء العليل ١ / ٢٧٣، وشرح التصريح ١ / ٢٣٥.

(٥) ديوانه ص ٣٠.

فبعد أن كان التشبيهُ المستفاد من الكاف مؤكداً بـ (أنّ) الثقيلة أصبح مؤكداً بـ (أنْ) المخففة منها.

ثانياً : يرتبط التخفيف كذلك بمنحى العمل، فبعد أنْ كانت (كأنّ) الثقيلة عاملة أصبحت في حال التخفيف يجوز فيها الإعمال والالغاء.

ثالثاً : يرتبط التخفيف كذلك بالناحية الوظيفية لـ (كأنْ)، فإلغاء (كأنْ) المخففة يجعلها تدخل على الجمل الاسمية والفعلية بعد أن كانت مقتصرةً على الجمل الاسمية.

رابعاً : في حال دخول (كأنْ) المخففة على الجملة الفعليه نلحظ أن التركيز انتقل من كونه منصباً في حالة الإعمال على المشبه نحو : كأنّ زيداً أسدٌ ليتركز على وجه الشبه (الحالة التشبيهية ) نحو : كأنْ لم يحضر زيد. بتخفيف (كأنْ).

## رابعاً : تخفيف «لكن»

تخفف «لكنّ» فتلغى عن العمل، ونُقِل عن يونس والأخفش أنهما أجازا إعمالها قياساً على «أنّ» التي يجوز أن تعمل مخففة،[1] وهذا يدلنا على أنّ إلغاءها واجب، وأنّ إعمالها في رأي يونس والاخفش جوازاً لا وجوباً، ويرد رأي يونس والاخفش أنّه لم يسمع، وكذلك لفوات الاختصاص، فلو كانت (لكنْ)، وهي مخففة، تدخل على الجملة الاسمية فقط لجاز أن نقول إنها عاملة، ولكنها أي (لكنْ) المخففة من الثقيلة يجوز أن تدخل على الجمل الاسمية، نحو : ما زيدٌ قائمٌ لكنْ عمرو قائم. وتقول في الجمله الفعلية : ما أكلت لكنْ شربت. وقد تشترك العاطفة مع المخففة في اللفظ فكيف نميزهما من بعضهما؟

---

(١) انظر : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ٦٥، وارتشاف الضرب ٢ / ١٥١، والنكت الحسان ٨٦، والجنى الداني ٥٨٦، وتوضيح المقاصد والمسالك ١ / ٣٦٠، ومغني اللبيب ٢٨٥، والمساعد ١ / ٣٢٨، وشفاء العليل ١/ ٣٦٩.

ذهب السيوطي إلى أنّ (لكنْ) إذا لحقتها جملةٌ فهي حرف ابتداء لاعطف، سواء أكان قبلها الواو نحو قوله تعالى : **(ولكن كانوا هم الظالمين)**[1] أم لم يكن كقول زهير بن أبي سلمى :

إنّ ابن ورقاء لا تُخشى بوادره  لكنْ وقائعهُ في الحرب تنتظر[2]

ويرى ابن أبي الربيع أنها عاطفة للجملة على الجملة السابقة، [3] وإزاء ذلك فإن الخلاف سيستمر بين العاطفة والمخففة ولكن من المعروف أن العطف بـ (لكنْ) مشروط بشروط :[4]

١- إفراد معطوفيها نحو :ما مرت بزيد لكن عمروٍ بالجر عطفاً.

٢- سبقها بنفي أونهي، فالنفي نحو : ما مررت بزيد لكن عمروٍ، والنهي نحو : لا يقم زيدٌ لكنْ عمرو.

٣- عدم اقترانها بالواو لأن حروف العطف لا تدخل على بعضها.

فإذا طبقنا هذه الشروط أمكننا رؤية (لكنْ) مخففة.

ومن خلال دراستنا لمواضع (لكنْ) المخففة ظهر لنا ان تخفيف (لكنْ) لغرضين :

الأول : جواز الدخول على الجمل الفعلية والاسمية بعد أن كانت مقتصرة على الجمل الاسمية، وهذا معناه أن الاستدراك المستفاد من (لكنْ) يجوز أن يدخل على الجملة الفعلية.

الثاني : تخفيف (لكنْ) يعني إلغاءها، أي أنّها لم تؤدِّ معناها الأصلي كاملاً، إنما أفادت الاستدراك بدرجة أقل منه في حال التثقيل.

---

(١) سورة الزخرف آية ٧٦.

(٢) ديوانه ص ٩٥.

(٣) انظر : البسيط في شرح جمل الزجاجي ١ / ٣٤٨، وهمع الهوامع ٥ / ٢٦٢.

(٤) انظر : كاشف الخصاصة ٢٤٢، والمشكاة الفتحية ٢٩٣.

## خامساً : تخفيف (لعلّ)

«لعلّ» من أخوات «إنّ» وتعمل عملها، ولا تخفف عند النحاة لعدم وجود السماع،[1] وخالف الفارسي مذهب النحاة، فذهب إلى أنها قد تخفف، وتعمل قياساً على [إنّ، وأنّ، وكأنّ] فقال:«وعلى التخفيف يُحمل ما أنشده أبو زيد من قول الشاعر :-

فقلت ادعُ أخرى وارفع الصوتَ جهرةً  لعلْ لأبي المغوار منك قريبُ[2]

إن فتحت اللام أو كسرت ... فإنما خفف (لعلّ) وأضمر فيه القصة والحديث كما أضمر في [إنّ، و أنّ]، والتقدير : لعلّه لأبي المغوار منك قريب، أي جواب قريب، فأقام الصفة مقام الموصوف»[3] وفي تقديري أنّ الذي جعل أبا علي يذهب هذا المذهب هو أنه يرى أنّ (لعلْ) مخففةٌ من (لعلّ)، وأن اللام الثانية في (لعلّ) في البيت هي لام جارة، و (أبي) مجرور بها ولهذا ألصقها بـ(أبي).

والذي أميل إليه هو أن (لعلّ) لا تخفف، وأنّ الجر في البيت بها لا باللام، لأنها، أي (لعلّ)، قد ترد جارةً كما في لغة عُقَيل.[*]

وأما (ليت) فلا تخفف لأنها ليست بمضعفة الآخر ولم أجد من ذكر أنها تخفف فلا يقال فيها (لي)، وقد نصّ النحاة على أنّها لا تخفف، [4] وهو رأي سليم، في نظري، لأن التخفيف لا يكون إلا ببقاء جزء من الكلمة يدل على فائدة ويدل على أصل الكلمة الحاصل فيها التخفيف.

---

(١) انظر : ارتشاف الضرب ٢ / ١٥٥، وشرح المكودي ١ / ١١١، والمطالع السعيدة ٢٣٤، وشرح الأشموني ١ / ١٤٨، وحاشية الخضري ١ / ١٤١، وحاشية ابن حمدون ١ / ١١١.

(٢) الشاهد لكعب بن سعد الغنوي في الدرر اللوامع ٢ / ٣٣، وبلا نسبة في شرح التصريح ١ / ٢١٣.

(٣) شرح الابيات المشكلة الاعراب ٨٧، وانظر كذلك المسائل البصريات ١ / ٥٥٠ – ٥٥٣.

(*) انظر : شرح ابن عقيل ٢ / ٤.

(٤) انظر : شرح المكودي ١ / ١١١ وبهامشه حاشيه ابن حمدون على شرح المكودي ١ / ١١١.

# القسم الثالث

# إلغاء العمل بانتقاص شروط العمل

هناك قسم من الحروف لا يعمل إلاّ بتوافر شروط معينة، فإذا لم تتوافر هذه الشروط لم يعملْ هذا الحرف، وسنحاول أن نتعرف هذه الحروف، ونبيّن أقوال النحاة فيها وعلاقتها بالالغاء.

## أولاً : إذنْ

«اذن» من الحروف الناصبة للمضارع، وتنصب المضارع بشروط هي : [1]

أولاً : أن تكون مصدرة في جملتها، فلا تعمل في المضارع في نحو قولك : «إني إذن أدرسُ»، لأنها لم تقع مصدرة، بل وقعت في خبر (إنّ).

ثانياً : أن يكون الفعل دالاً على الاستقبال لا الحال، فإن كان للحال نحو :إذن أظنُّك صادقاً، رفعت (أظنُّك) لأنه للحال، ومن شروط الناصب أن يخلص الفعل للاستقبال.

ثالثاً : ألاّ يفصل بينها وبين منصوبها، فإن فُصِل نحو : إذن زيدٌ يكرمك. فلا تعمل لأنّ شرطها أن تباشر مصحوبها ولا تفارقه، وأجاز قسم من النحاة الفصل بأشياء معينة؛ فابن عصفور -مثلاً- أجاز الفصل بالظرف نحو : إذن غداً نكرمَك. بالنصب، وأجاز ابن بابشاذ الفصل

---

(١) انظر : شرح ملحة الاعراب ٢٣٠، ٢٣١، وكشف المشكل ١ / ٥٤٠ - ٥٤١، وشرح المفصل ٩ / ١٤، وشرح ابن عقيل ٢ / ٣٤٤، وشرح ألفية ابن معطي ١ / ٣٤٢ - ٣٤٤، ومغني اللبيب ٣١، وشفاء العليل ٢ / ٩٢٤، وشرح المكودي ٢ / ٨٥، والمطالع السعيدة ٣٧٨، ٣٧٩.

بالنداء نحو : إذن يا زيدُ أحسنَ إليك، والفصل بالدعاء نحو : إذن يغفر الله لك تفوزَ بالجنّة، وأجاز الكسائي وهشام (*) الفصل بمعمول الفعل لكنّ الأرجح عند الكسائي النصب، وعند هشام الرفع.(٢)

رابعاً : أن تكون جوابا لكلام سابق عليها تامّ الفائدة والأركان.

خامساً : أنْ لا يكون ما بعدها معتمداً على ما قبلها.

ولا تعمل (إذن) مع اجتماع الشروط السابقة، فيكون ذلك لغة للعرب، حكاها عيسى بن عمر، وتلقاها البصريون بالقبول، ووافقه من الكوفيين ثعلب، ولم يجز ذلك الكسائي والفراء ولا غيرهما ممن وافقهما وهذه اللغة نادرة جداً.(٣)

من خلال ما سبق يظهر لنا أنّ عملَ (إذن) مشروطٌ بشروطٍ معينة، فالأصلُ أنْ لا تعمل، وبذلك فالعمل فرعاً، وعدم العمل هو الاصل، وبذلك يكون عدم العمل ليس إلغاء للاسباب التالية :-

أولاً : أن عملها أقلّ من عدم عملها، وهذا يعني أنّ العملَ فرع على عدم العمل، وهذا يخالف شرط الإلغاء الذي يشترط فيه أن يكون العمل أصلاً، والالغاءُ فرع عليه، أي أنّ الامر مخالف تماماً للإلغاء.

ثانياً : أن عملها ليس كاملاً، إنما هو مشروط بشروط معينة لا بد من توافرها لأجل العمل، فإن اختل شرط أو كلُّها لم تعمل، وهذا أيضا يخالف الإلغاء، لان الإلغاء يكون في العامل الكامل العمل (الدائم العمل).

---

(*) هو هشام بن معاوية الضرير، أبو عبدالله النحوي الكوفي، أحد أصحاب الكسائي، له مقالة في النحو تعزى إليه، صنّف : مختصر النحو، والحدود، والقياس (ت ٢٠٩ هـ) انظر : ترجمته في بغية الوعاة ٢/٣٢٨. وقد جمع حنا حداد كثيراً من آرائه في النحو واللغة ونشرها في بحث بعنوان (من اعلام النحو العربي : هشام بن معاوية الضرير وأراؤه في النحو واللغة) في مجلة مؤته العدد ٣، ١٩٩١.

(٢) انظر : توضيح المقاصد والمسالك ٤/١٨٩، ومغني اللبيب ٣٢.

(٣) انظر : ارتشاف الضرب ٢ / ٣٩٦ - ٣٩٧، وتوضيح المقاصد والمسالك ٤ / ١٩٠، وهمع الهوامع ٤ / ١٠٧.

ثالثاً : بما أن الأصل فيها عدم العمل، والعمل فرع فإن فقد الشروط أو أحدها يؤدي إلى عدم العمل، وهذا يعني أن تعود إلى أصلها الذي نسميه الإهمال، فالأصل فيها الإهمال، والعمل فرع، فهي تهمل ولا تلغى.

رابعاً : إن عدم دقة النحاة في اطلاقهم مصطلح الإلغاء على إبطال عمل (إذن) إنّما هو -فيما أرى- مأخود من نحاة سابقين لهم ذكروا عدم إعمال (إذن)، ووصفوه بأنه إلغاء، فسيبويه، وهو من أوائل النحاة الذين ذكروا عدم إعمال (إذن) باطلاق مصطلح الإلغاء عليه، نجده يذكر أنّ عدم عملها يشبه عدم عمل (أرى)، وهي فعل قلبي يلغى عن العمل، قال سيبويه : «واعلم أنّ «إذن» إذا كانت بين الفعل وبين شيء الفعلُ معتمدٌ عليه فإنها ملغاة لا تنصب البتة، كما لا تنصب «أرى» إذا كانت بين الفعل والاسم في قولك : كان أُرى زيدٌ ذاهباً وكما لا تعمل في قولك إني أرى ذاهبٌ».(١)

وإذا كان هذا القول يغتفر في مرحلة متقدمة من مراحل النحو ومصطلحاته فإنه لا يغتفر في مرحلة متأخرة استوى فيها النحو، وكملت بضاعته، ثم إن سيبويه، فيما أرى، لم يقصد الإلغاء كما حددنا في حد الإلغاء، إنما قصد أنها زائدة، وقد يعبّر البصريون عن الزائد بالملغى، والزيادة بالالغاء، ويقصدون أنها لغو لأنّ «الزيادة والإلغاء من عبارات البصريين، والصلة والحشو من عبارات الكوفيين».(٢)

ولكن الامر ليس عند سيبويه وحده، فهذا المبرّد يشبه (إذن) في عملها بـ (ظننت) فيقول : «اعلم أن (إذن) في عوامل الأفعال كـ (ظننت) في عوامل الأسماء

---

(١) الكتاب ٣ / ١٤.

(٢) الاشباه والنظائر في النحو ٢ / ١٥٨.

لأنها تعمل وتلغى».[1] ولكن هل مجرد المشابهة يجعلنا نطلق مصطلحاً واحداً على عدم الإعمال فيهما؟ أي هل يجوز لنا أن نطلق مصطلح الإلغاء على عدم العمل في (إذن) وعدم العمل في (ظننت) على حد سواء؟

إنّ الامر يحتاج إلى تدقيق، فـ (ظن) عامل قوي كامل العمل، يلغى ويعمل، والأصل فيه أن يكون عاملاً، لكنّ (إذن) عاملٌ ضعيف، يعمل بشروط، فليس مجرد وجه من التشابه يجعلنا نطلق المصطلح نفسه على الاثنين.

وهذا الزجاجي يذهب المذهب نفسه، فيقول عن (إذن):«فهي إذا توسطت كانت ملغاة لا غير، لأنها شُبّهت من عوامل الأفعال بالظن من عوامل الأسماء، وإذا توسط الظن أو تأخر جاز إلغاؤه، وإعماله، وإذا توسطت (إذاً) كانت ملغاة لا غير، لأنّ عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء».[2]

ويبدو لي أنّ الزجاجي تلمّس فرقاً بين (إذن) و(ظننت) في حال عدم التصدر، أي وقوعهما متوسطتين أو متأخرتين، فإذن تلغى متوسطة ومتأخرة، لأنها تعمل إذا تصدرت، وأما (ظننت) فقد تعمل متوسطة ومتأخرة، ولكنّ الزجاجي تجاوز الفرق، ووضع الاثنين تحت مصطلح واحد دون تفريق.

ويذهب الرماني المذهب نفسه، لكنه يشبهها، أي إذن، بـ (أرى) فيقول : «وهي في عوامل الأفعال بمنزلة (أرى) في عوامل الأسماء، إلاّ أن (أرى) إذا توسطت جاز إلغاؤها وإعمالها، و (إذاً) في التوسط ملغاة لا غير لأنّ عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء». [3]

---

(١) المقتضب ٢ / ١٠.

(٢) الجمل في النحو ١٩٥.

(٣) معاني الحروف ١١٦ - ١١٧.

إنّ هذا المنطق هو نفسه منطق الزجاجي مع تغير في الامثلة فقط، وهذا عبد القاهر الجرجاني يذهب المذهب نفسه أيضاً فيقول : «فجملة القول أنّ (إذاً) تشبه باب (ظننت) من وجهين : أحدهما أنها تلغى على الاطلاق، والثاني أنه يلزم إعمالها في بعض المواقع».[1]

وفي تقديري أنّ حمل (إذن) على (ظننت) في الإعمال والالغاء إنما هو من قبيل التجوز وعدم الدقة، فلا يجوز إطلاق مصطلح الإلغاء على عدم إعمال (إذن) لأنّ عملها ليس كاملاً إنما هو فرعي والأصل إهمالها، فهي تعمل بشروط، وعند فقد الشروط أو جزء منها فإنها لا تعمل، وبذلك تعود إلى أصلها، وهو الإهمال، فليس في هذا الموضع إلغاء، فلا يجوز لنا إطلاق مصطلح الإلغاء على (إذن) لأن العمل فيها مختلفٌ عنه في (ظن)، وإذا تشابهت معها في الموقع -أي في وقوعها متوسطة أو متأخرة- فليس هذا من دواعي إطلاق المصطلح نفسه عليها.

## ثانياً : لا النافية للجنس

«لا» على وجه العموم من الحروف المشتركة بين الجمل الاسمية والفعلية، فهي تدخل على الجمل الاسمية نحو: لا رجلٌ في الدار. والجمل الفعلية نحو : لا يجلس أحدٌ في هذا المكان. والقياسُ أنّ غير المختص لا يعمل، فالقياسُ في (لا) أن لا تعمل لعدم اختصاصها، [2]ولكنها جاءت عاملة عمل ليس بشروط، وعاملة عمل (إنّ) بشروط أيضاً، فأمّا عملها عمل (ليس) فقد درسناه في الفصل الأول، وأما عملها عمل (إنّ) فهو مشروط بشروط معينة هي :[3]

---

(١) المقتصد في شرح الايضاح ٢ / ١٠٥٧.

(٢) انظر : شرح ألفية ابن معطي ٢ / ٩٣٦، و توضيح المقاصد والمسالك ١ / ٣٦١.

(٣) انظر : شرح ألفية ابن معطي ٢ / ٩٣٦ - ٩٣٧، وارتشاف الضرب ٢ / ١٦٤، والمساعد ١ / ٣٣٩، وشرح الاشموني ١ / ١٤٩، والمشكاة الفتحية على الشمعة المضيّة ٢٥٣.

أولاً : أن يكون معمولاها : الاسمُ والخبرُ نكرتين، لأنها لنفي الجنس بشكله العام فتفيد النفي العام، فلو كانت تفيد النفي الخاص لعملت عمل (ليس)، وكونها لنفي الجنس فذلك يقتضي أن يكون معمولاها نكرتين لأنّ النكرة مبهمة عامة، فـ(لا) تنفي شيئاً معيناً عن هذه النكرة.

ثانياً : أنْ لا يفصل بينها وبين معموليها، لأنها فرع (إنّ) في العمل، و (إنّ) لا يفصل بينها وبين معمولها إلا بالظرف، والفرعُ أحط رتبة من الأصل.

ثالثاً : أنْ لا تتكرر، لأنها بالتكرار تكون جواباً عن كلام عمل بعضُه في بعض من المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، فإذا كررت نحو لا رجلٌ ولا امرأة في الدار، كانت ملغاة.

والذي أراه أنّ فقد شرط من هذه الشروط إنما هو إبطال لعملها لا إلغاء، لأن ذلك يشكل عودة لأصلها، فأصلها الإهمال، ولمّا فقد شرط أهملت فأبطل عملها فعادت إلى أصلها، وليس ذلك إلغاء.

إنّ الإلغاء يشترط فيه أن يكونَ العاملُ دائم العمل (كامله)، وليس هذا متوافراً في (لا) النافية للجنس لأنها عاملة في حالة معينة، ومن النحاة من خلط بين المصطلحين:الإبطال والإلغاء دون تفريق بينهما، وكأنّ أحدهما يعني الآخر، كالزجاجي الذي تحدث عن شروط عمل (لا) النافية للجنس، فقال : «وقد يجوز ألاّ تعمل (لا)فتلغيها وترفع ما بعدها بالابتداء»[1] ونراه يقول في موضع يليه عن (لا) النافية للجنس نفسها : «فإذا فصلت بين (لا) وما تعمل فيه بطل عملها كقولك : لا في الدار رجلٌ» [2]، وفي تقديري أنّ إطلاق مصطلح الإلغاء على عدم إعمال (لا) النافية للجنس ليس دقيقاً، إنما هو إبطال لأنّ عملها ليس أصالة إنما

(١) الجمل في النحو ٢٣٧.

(٢) نفسه ٢٣٨.

مشابهة وفي حالة معينة، والعامل المبطل عمله قد يكون من العوامل التي تعمل بشروط، فالأفضل أن يكون عدم إعمال (لا) النافية للجنس من الإبطال.

وإذا كانت (لا) النافية للجنس على هذه الشاكلة من الضعف في العمل -إذ إنها لا تعمل إلا بشروط- فإنها ضعيفة العمل جزئيته، وما كان جزئي العمل فهو ليس ملغى، ولا نطلق عليه مصطلح الإلغاء لأن الإلغاء مما يختص بالعامل الكامل العمل.

# الفصل الرابع
# الإلغاء في الأسماء

## القسم الأول
## الإلغاء بكف الأسماء عن الإضافة

تدخل (ما) بعد بعض الظروف المضافة، فتكفها عن الإضافة وهذه الظروف هي :

### أولاً : بَعْدُ

تلحق (ما) بـ (بعد) فتكفها عن الإضافة إلى المفرد، وتهيئها لوقوع الجملة بعدها كقول المرار الأسدي.

أعلاقةً أمَّ الوليدِ بعدما ... أفنانُ رأسِكَ كالثغامِ المُخلسِ [1]

وفيه (ما) كافة لـ (بعد) عن الإضافة إلى المفرد، وكان حقها أن تضاف إليه ولكنّ الشاعر أولاها الجملة، وكانت الجمل لا تليها، وإنما جاز ذلك لأنّ (ما) لحقتها، فهيّأتها للجملة، كما هيأت (قلّما) و(ربّما) للدخول على ما لم تكن تدخل عليه، وهوالجملة.

وكون (ما) في (بعدما) كافة ليس مذهب النحاة جميعهم، إنما هو مذهب سيبويه ، [2]والمبرد ، [3]والفارسي ،[4]والسهيلي،[5]وابن يعيش ،[6]وخالفهم جماعة من

(١) الكتاب ١ / ١١٦، والدرر اللوامع ١ / ١٧٦.
(٢) انظر : الكتاب٢ / ١٣٩.
(٣) انظر : المقتضب ٢ / ٥٣.
(٤) انظر : (المسائل المشكلة) البغداديات ٢٩٢.
(٥) انظر : نتائج الفكر ١٨٧.
(٦) انظر : شرح المفصل ٨ / ١٣٢.

النحويين، منهم تاج الدين الاسفرايني الذي ذهب إلى أن (ما) في (بعدما) ليست كافة لـ (بعد) عن الإضافة، إنما مهيئة للإضافة إلى الجملة،[1] أي أنهّ يرى أن (بعد) مضافة للجملة بوجود (ما)، ومضافة للمفرد دون وجودها، فليست (ما) كافة على رأيه لانّ الاضافة متحولة من (إضافة إلى المفرد) إلى (إضافه إلى الجملة).

وذهب ابن هشام إلى أن (ما) في (بعدما) مصدرية، فقال : «وقيل (ما) مصدرية، وهو الظاهر لأنّ فيه إبقاء (بعد) على أصلها من الإضافة، ولانها لو لم تكن مضافة لنونت».[2]

وفي نظري أن (ما) كافة لأن القول بأن (بعدما) مضافة إلى الجملة بعدها ليس عليه دليل ولا يعرف الا بوحي أو سلطان، وأما القول بأنها مصدرية فإنما كان ذلك يصح إذا كانت صلة الموصول الحرفي المصدري (ما) جملة فعلية، وأما كونها جملة اسمية فالارجح أنْ تكون (ما) كافة، وأما قول ابن هشام بأنها لو لم تكن مضافة لنونت فيردّه أنها مكفوفة عن الإضافة، وهي عندما كانت ملحوقة بـ (ما) أصبحت كأنها مركبة معها، والتركيب جعلهما بحكم الشيء الواحد، فامتنع تنوينها.

وقد تدخل (ما) على (بعدَ) ويكون بعدها جملة فعلية كقوله تعالى : **(من بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم)**. [3] وهي في هذه الآية ليست مصدرية بل مهيئة لدخول (بعد) على (كاد)، إذ لايصاغ من (كاد) مصدر إلاّ أن يتجشم له فعل بمعناه، يُسْبك منها ومن ذلك الفعل.[4]

وقد يُسأل:ما بالهم لا يكفُّون (قبل) عن الإضافة كما فعلوا بـ (بعد)؟

---

(١) انظر : لباب الاعراب ٣٧٤.

(٢) مغني اللبيب ٤١٠.

(٣) سورة التوبة آية ١١٧.

(٤) انظر : بدائع الفوائد ١ / ١٤٥.

فيجيب عن ذلك السهيلي بقوله : «لا يصح أن توجد كافة لاسماء الإضافة فإنما تكون كافة للحروف وما ضارعها، و(بعد) أشدُّ مضارعةً للحروف من (قبل)، لأن (قبل) كالمصدر في لفظها ومعناها ... وأما (بعد) فهي أبعد عن شبه المصدر ... ألا ترى أنهم لم يستعملوا من لفظها اسم فاعل فيقولون في العام الماضي (باعد) كما قالوا في العام المقبل (قابل)».[1]

في تقديري أنّ أرجح الآراء أن تكون (ما) كافة لـ (بعد) عن الإضافة إلى المفرد، وبكفها عن الإضافة أصبحت تدخل على نوعي الجملة، وهو ما لم يتحقق لها قبل وجود (ما) الكافة، فـ (ما) الكافة كفت العمل وأفادت معنى وظيفياً جديداً.

## ثانياً : بين

تلحق (ما) بـ (بين) فتكفها عن الإضافة إلى المفرد وتمنعها من العمل فيه ومنه قول جميل :

بينما هنّ بالأراك معاً  إذ بدا راكب على جمله[2]

وفيه (ما) كافة لـ (بين) عن الإضافة إلى المفرد، ولذا دخلت جملة اسمية بعدها، وقيل (ما) زائدة، و(بين) مضافة إلى الجملة، وقيل (ما) زائدة، (وبين) مضافة إلى زمن محذوف مضاف إلى الجملة والتقدير بين أوقات نحن بالأراك.[3] برواية نحن بالأراك

وأما كونها - أي (ما) - زائدة فيردّه أن (بين) لا تضاف إلى الجملة وحدها بل تضاف منفردة إلى المفرد، وحينما نقول بزيادة (ما) فإنّ ذلك يعنى أنّ دخول (ما) الزائدة وخروجها سواء في ناحية العمل، وأما في المعنى فتفيد التوكيد لأنّ الزائد

---

(١) نتائج الفكر في النحو ١٨٨ - ١٨٩.

(٢) ديوانه ص ١٨٨، والشاهد بلا نسبة في مغني اللبيب، ٤١٠.

(٣) انظر : مغني اللبيب ٤١٠.

يفيد التوكيد، وهو ما يتعارض و وجودها إذ إنّ وجود (ما) بعد (بين) هو الذي سوّغ دخول جملة اسمية بعدها، وهو الذي جعلها تكف (بين) عن العمل في المضاف إليه المفرد.

وأما القول بأنها زائدة و(بين) مضافة إلى زمن محذوف مقدّر فيرده عندي أن (ما) يصح أن تكون ظرفاً للزمان، فلو كانت هناك حاجة لتقدير زمن محذوف لكان الأولى أن تكون (ما) ظرفاً للزمان. ثم إنّ (بين) عندما تتركب مع (ما) الكافة تبقى مفيدة للزمان ولا حاجة لتقدير الزمان في (ما) أو تقديره محذوفاً.

وفي ظني أنّ الرأي الأرجح هو أن تكون (ما) كافة لـ (بين) عن الإضافة إلى المفرد، وبدخول (ما) تهيأت (بين) للدخول على جملة اسمية، وذلك لا يجوز قبل دخولها.

وقد تلحق الألف بـ (بين)، فتصبح (بينا)، فيرتفع ما كان مضافاً إليه بالابتداء، فنقول : (بينا وقتُ الظهر حاضرٌ صليتُ) ومنه قول نصيب بن رباح :

فبينا نحنُ نرقبه أتانا ... معلّقُ وفضةٍ وزناد راعي[1]

وكقول أبي ذؤيب الهذلي :

بينا تعانُقُه الكماةُ وروعه ... يوماً أتيح له كميٌّ سلفعُ[2]

برفع (تعانقه) وجره، فالرفع على أن الألف في (بينا) كافة كفت (بين) عن الإضافة إلى المفرد، وأما الجر فعلى إضافة (بين) إلى تعانُقِه، وقد يقع الفعل بعدها كقول حرقة بنت النعمان :

فبينا نسوسُ الناسَ والأمرُ أمرنا ... إذا نحن فيهم سوقةٌ ليس ننصف[3]

---

(١) ديوانه ص ١٠٤، وهو بلا نسبة في الكتاب ١ /١٧١، والدرر اللوامع ١٧٨.

(٢) الدرر اللوامع ١ / ١٧٩، والخصائص ٣ / ١٢٤.

(٣) الجنى الداني ٢٧٦، والدرر اللوامع ٣ / ١١٩، وهو بلا نسبة في مغني اللبيب ٤٨٥ .

وقد اخْتُلِفَ في الألف اللاحقة لـ (بين)؛ فذهب الفراء إلى أنّ أصل (بينا) هو (بينما) فحذفت الميم، وقال عنه أبو علي : هذا لا يعرف إلا بوحي أو خبر نبي.[1]

وذهب ابن مالك إلى أن ألف (بينا) للاشباع، فقال:«وليست بينا محذوفة من (بينما) ولا ألفها للتأنيث خلافاً لمن زعم ذ ينك بل ألفها للاشباع ».[2] وذكره الرضي حيث قال : «ولمّا قصد إلى إضافة (بين) اللازم إضافته إلى المفرد إلى جملة، والإضافة إلى الجملة كلا إضافة، زادوا عليه (ما) الكافة، لأنها التي تكف المقتضى عن الاقتضاء، أو أشبعوا الفتحة فتولدت ألف لتكون الألف دليل عدم اقتضائه للمضاف إليه كأنه وقفٌ عليه ».[3]

ولخص البغدادي خلافات النحاة في ألف (بينا) في خمسة أقوال :[4]

الأول : أنها مشبعةٌ عن الفتحة لمنع (بين) عن الإضافة.

الثاني : أنها مجتلبة للكف عن الإضافة.

الثالث : أنها للعوض عن الأوقات المحذوفة.

الرابع : أنها بدل من تنوين العوض.

الخامس : أنها بقيّة (ما).

وجوهر الرأي الأول والثاني والخامس أنها كافة، لأنها إن كانت اصلاً فهي كافة مثل (ما) في بينما، وإن كانت مشبعة عن الفتحة فهي كافة، وانْ كانت بقية (ما) فهي كافة كذلك، لأننا رجحنا أن تكون (ما) في بينما كافة.

---

(١) انظر : خزانة الادب ٣ / ١٧٩.

(٢) المساعد ١ / ٥٠٣.

(٣) شرح الكافية ٢ / ١١٣.

(٤) انظر : خزانة الادب ٧ / ٦٤.

وأما الرأي الثالث الذي يذهب إلى أنها للعوض عن الأوقات المحذوفة فيرده أنّ المعنى مقحم فيه اقحاماً. وأما القول بأنها بدل من تنوين العوض فيرده أنّ التنوين ليس بلازم في (بين) حتى يبدل منه الألف، ولو جاز ذلك لكانت الألف عوض العوض لانّ تنوين (بين) يعني أنها ليست مضافة، فتنوينها عوض عن الإضافة، والألف عوض عن التنوين، وبذلك فالالف عوض العوض، وهو بعيد جداً، ولو جاز أن تكون الألف بدلاً من التنوين لجاز أن تكون (ما) بدلاً منه كذلك.

وجملة الأمر أن الألف سواءاً كانت أصلاً برأسها أم مأخودة من (ما) أم مشبهة عن الفتحة فهي كافة لإضافة (بين) إلى المضاف إليه، ولهذا جاز أن تقع بعدها الجملة الاسمية، نحو : بينا أنا جالس جاء زيد. وجاز أن تقع بعدها الجملة الفعلية نحو بينا جلس زيد جاء عمرو. وهو معنى وظيفي جديد لم يكن ليتحقق لـ (بين) لولا وجود الألف لاحقة بها.

## ثالثاً «حيث» و «إذ»

«حيث» و«إذ » ظرفان ملازمان للإضافة إذا كانا متجردين من (ما)، فيضافان إلى الجملة الاسمية نحو : اجلس حيث زيد جالس، وجئتك إذ زيد قائم، ويضافان كذلك إلى الجمله الفعليه نحو :اجلس حيث يجلس زيد، وجئتك إذ قام زيد.

وإذا لحقت بهما (ما) ضمنا معنى الشرط، وكفا عن الإضافة، وأصبحا من الأدوات الجازمة لفعلين قال سيبويه : «ولا يكون الجزاء في (حيث) ولا في (إذ) حتىّ يضمَّ إلى كل واحد منهما (ما) فتصير (إذ) مع (ما) بمنزلة (إنما وكأنما)».[1] وهو قول سليم لأنّهما ظرفان، والظرف لا يجزم، ولكن باتصالهما بـ (ما) الكافة تغيرت صورتهما وعملهما، فأصبحا من الأدوات الجازمة، وكونهما مع (ما) من أدوات الشرط فانّ ذلك يعني أنّ الجزم بهما لا بغيرهما، كما في قولك :

---

(١) الكتاب ٣ / ٥٦ – ٥٧ وانظر كذلك الجمل في النحو ٢١٦، والتبصرة والتذكرة ١ / ٤٠٨ – ٤٠٩، وكشف المشكل ١ / ٥٩٧.

(حيثما تكنْ أكنْ) و (إذ ما تنطلقْ انطلقْ)، وأما لو كانت (ما) زائدة فإنّ ذلك يعني إضافتهما إلى الجملة بعدها لكنّ الإضافة تمنع الجزم لأنها، أي الإضافة، توضّح المضاف أو تخصصه، وهو ما يخالف الجزاء الذي يقتضي الإبهام والتعميم، فمن هنا إذا لحقت بهما (ما) الكافة كفتهما عن الإضافة، وفصلتهما عن الجملتين بعدهما لأنّ الإضافة تعني أنّ المضاف شديد الاتصال بما أضيف إليه.(١)

وقد جاء عليه قول عبدالله بن همام السلولي :

إذ ما تريني اليوم أرخي ظَعينتي  أصوِّبُ سيراً في البلاد وأرفَعُ

فإنّي من قومٍ سواكم وإنّما  رجالي قومٌ بالحجاز وأشجعُ(٢)

ومنه قول العباس بن مرداس :

إذ ما أتيت على الرسول فقلْ له  حقاً عليك إذا اطمأنّ المجلس(٣)

والدليل على كون (إذ ما) شرطية دخول الفاء في الجواب الذي جاء مجزوماً، وذهب ابن هشام إلى أن الجزم بـ(إذ ما) قليل لا ضرورة خلافاً لبعضهم.(٤)

وذكر السيوطي أن قوماً من النحاة أنكروا الجزم بها وخصوه بالضرورة.(٥)

وأما (حيثما) فقد جاء عليها قول الشاعر :

حيثما تستقمْ يقدرْ لك اللـ  ـله نجاحاً في غابرِ الأزمان(٦)

فكونها للشرط أوجب أن يكونَ الجوابُ مجزوماً وكذلك الجزاء لأنها جازمة لفعلين.

---

(١) انظر : المرتجل ٢٧٣ - ٢٧٤.

(٢) الكتاب ٣ / ٥٧. ورسالتان في اللغة (منازل الحروف) ٣٨.

(٣) ديوانه ص ٧٢.

(٤) انظر : مغني اللبيب ١٢٠.

(٥) انظر : همع الهوامع ٤ / ٣١٨.

(٦) لم أعثر على قائله، وهو في المستوفى في النحو ١ / ١١٩، ومغني اللبيب ١٧٨، والمشكاة الفتحية ١٤٠.

ومذهب سيبويه أنّ (إذ) إذا ركبت مع (ما) فارقتها الاسمية وصارت حرف شرط، [1] ومذهب المبرّد، وابن السراج، وأبي علي الفارسي، ومن تابعهم أنّ اسميتها باقية مع التركيب، وأنّ مدلولها من الزمان صار مستقبلاً بعد أن كان ماضياً.[2]

والصحيح ما ذهب إليه سيبويه لأنها قبل أنّ تركب مع (ما) كانت اسماً لدلالتها على زمن ماضٍ دون شيء آخر يؤكد أنّها دالة عليه، ولمساواتها بعض الأسماء في الإضافة، والإضافة من خصائص الأسماء، وفي قبول بعض علامات الأسماء كالتنوين، والإضافة إليها، وأما بعد التركيب فمدلولها هو المجازاة (الشرط) والشرط من معاني الحروف، وهي مع ذلك غير قابلة لشيء من علامات الأسماء، وبوجه أخص تلك العلامات التي كانت لها قبل التركيب، فوجب انتفاء اسميتها وثبوت حرفيتها كما ذهب إليه سيبويه.[3]

وخلاصة القول في (حيثما) و(إذ ما) أنّ دخول (ما) الكافة بعدهما جعل لهما عملاً جديداً، وهو الجزم، فقامت كل واحدة منهما مقام أداة الشرط قياماً كاملاً على سبيل النيابة، فهما مع (ما)، أي (حيثما) و(إذ ما)، أداتان شرطيتان جازمتان لا نائبتان عن غيرهما، ودليل ذلك أنهما قامتا بوظيفة أداة الشرط من حيث المعنى والعمل، فمن حيث المعنى أفادتا ترتب حصول شيء على حصول شيء آخر، أي الشرط، ومن حيث العمل جزمتا الفعلين كسائر أدوات الشرط التي تجزم فعلين مضارعين.

ولا يفوتنا أنْ نذكر أنّ (ما) الكافة كفت (حيث) و(إذ) عن الإضافة إلى الجملة، ولكنها بتركبها معهما أوجبت لهما عملاً جديداً هو الجزم، وهي بذلك مسلّطة مهيئة

---

(١) انظر : الكتاب ٣ / ٥٨.

(٢) انظر : المقتضب ٢ / ٤٧ - ٥٤، والأصول في النحو ٤ / ١٦٥، ومغني اللبيب ١٢٠، وهمع الهوامع ٤ / ٣٢١.

(٣) انظر : شرح الكافية الشافية ٣ / ١٦٢٢ - ١٦٢٣.

للعمل. قال الفارسي في حديثه عن أقسام (ما) الكافة : «والآخر أن تدخل على الاسم فتمنعه إضافته إلى ما كان يضاف إليه ويقع بعده فعل يعمل فيه ».[1]

وأما من حيث الوظيفة والاستعمال فأصبحت كل من (حيثما) و(إذ ما) تعملان في جملتين : جملة الشرط (الجزاء)، وجملة الجواب، في رأي من أعمل أداة الشرط في الجملتين وكانتا قبل الكف تعملان في جملة واحدة هي جملة المضاف إليه، وأما من حيث المعنى فنلحظ اتساعاً في الكلام في حالة وجود (ما) بعدهما، إذ إنهما تفيدان الشرط، والشرط إبهام للمعنى، بينما كانتا قبل الكف بـ (ما) مخصصتين بصفة الظرفية ، وبصفة الإضافة إلى الجملة.

## لا سيّما

عدّ الكوفيون وغيرهم من النحاة، كالأخفش، وأبي حاتم، والنحاس، والفارسي، وابن مضاء (لا سيّما) من أدوات الاستثناء، [2] وتبعهم في ذلك ابن يعيش ،[3] وأبو حيان الأندلسي،[4] والاسفراييني.[5] ووجه الاستثناء عندهم أنّ قولك : قام القوم لا سيّما زيد. أنك تجعل زيداً مخالفاً للقوم في الحكم الذي ثبت لهم بطريق الأولوية، وهو ما يضارع قولك : قام القوم إلا زيداً. في أنّ (زيداً) خالف القوم بمعارضته لهم في القيام [6] أي أنّ معارضة زيد في جملة (قام القوم إلا زيداً) معارضة سلبية، لأنه نُفِيَ عنه الحكمُ الذي ثبت للقوم، بينما هي معارضة إيجابية في جملة (قام القوم لا سيّما زيد) لانّ زيداً ثبت له ما ثبت للقوم، بل إنه فاقهم في الحكم الذي ثبت لهم.

---

(١) المسائل المشكلة (البغداديات) ٢٩٢.

(٢) انظر :تذكرة النحاة ٢٩٨، وهمع الهوامع ٣ / ٢٩١.

(٣) انظر :شرح المفصل ٢ / ٨٦.

(٤) انظر :تذكرة النحاة ٥٠٠ - ٥٠١.

(٥) انظر :فاتحة الاعراب في اعراب الفاتحة ٢١٩.

(٦) انظر : التوطئة ٢٧٩ - ٢٨٠.

ولسنا بصدد مناقشة النحاة في عدّ (لا سيّما) من أدوات الاستثناء، ولسنا بصدد الحديث عن أحكام (لا سيّما)، وخصائصها، لكنّ الذي يهمنا في هذا الجانب ما يتعلق بإلغاء العمل فيها فنقول :

ذكر النحاة أنّ (لا سيّما) قد تلحق بها المعرفة نحو : قام القوم لا سيّما زيدٌ، ويجوز في هذا المثال رفعُ (زيد) وجره، وأمّا عندما تلحق بها النكرة المفردة فيجوزفيها ثلاثةُ أوجه (الرفعُ والجرُّ والنصبُ) وقد روي قول امرىء القيس بهذه الأوجه الثلاثة وهو قوله :

ألا ربَّ يومٍ لك منهنّ صالحٍ ولا سيّما (يومٌ) بدارة جلجل [1]

برفع (يوم) وجره ونصبه.

أما الرفع فعلى أن تكون (ما) في (لا سيّما) اسماً موصولاً بمنزلة الذي مضافاً إليها (سيّ)، والتقدير : ولا سيّ الذي هو يومٌ. ونُقل عن ابن خروف أنه أجاز أن تكون (ما) نكرة موصوفة والجملة صفة. [2]

وأما الجر فعلى أن تكون (سيّ) مضافة إلى (يومٍ)، و (ما) في هذه الحالة زائدة بين المتضايفين ورجحه ابن هشام.[3]

وأما النصب فعلى أن تكون (ما) كافة كفت (سيّ) عن الإضافة، و(يوماً) منصوبة على التمييز، وقيل:إنّ (يوماً) منصوبة على التمييز، و (ما) نكرة تامة غير موصوفة في موضع جر بالإضافة، والمنصوب تفسير لها، أي:ولا فعل شيء يوماً، وقيل : إنه على الظرف و (ما) بمعنى الذي وهو صلة لها، أي ولا مثل الذي اتفق يوماً.[4]

---

(١) ديوانه ص١٠.

(٢) انظر : همع الهوامع ٢ / ٢٩٢.

(٣) انظر : مغني اللبيب ١٨٧.

(٤) انظر : نظم الفرائد وحصر الشرائد ١٨٥ - ١٨٦، ومغني اللبيب ١٨١ - ١٨٧، وارتشاف الضرب ٢ / ٣٢٨ - ٣٢٩، وفاتحة الاعراب في إعراب الفاتحة ٢١٩ - ٢٢٠، وهمع الهوامع ٢ / ٢٩٢ - ٢٩٣، وخزانة الادب ٣ / ٤٤٤ - ٤٤٧.

وما يهمنا في هذه الآراء الرأي الذي يذهب إلى أنّ (ما) كافة كفت (سيّ) عن الإضافة، فلم تعد تقتضي المضاف إليه، ولم تعد تصل إليه، لأنها ممنوعة من الوصول إليه، والعمل فيه بفعل (ما) الكافة.

لكن هذا الرأي لا يصمد أمام البحث والمناقشة فلم يعثر حنّا حداد على شواهد شعرية أو نثرية أو قرآنية تؤيد هذا الرأي (*) سوى شاهدين شعريين، وهما قول امرىء القيس :

ألا ربّ يوم لك منهنّ صالحٍ ولا سيما (يومٌ) بدارة جلجل

وقول الآخر :

فه بالعقود وبالأيمان لا سيّمَا عَقْدٌ وفاءٌ به من أعظم القربِ[٢]

وقد بحثت جاهداً لأعثر على شواهد تدعم هذين الشاهدين فلم أعثر على غيرهما، وقد ردّ حنا حداد الشاهدين السابقين بحجج عديدة،[٣] أما الشاهد الأول فيرى حنا حداد أنّ كلمة (يوم) معرفة لا نكرة، لأنّ الشاعر يتحدث عن يوم معين ذكره في البيت، هو يوم دارة جلجل، فهو يوم معروف بما جرى للشاعر فيه من أحداث، فـ (يوم) وإن كانت، نكرة لفظاً إلا أنها معرفة حقيقة، وأما زيادة الباء في قول الشاعر (يوم بدارة جلجل) فقد عدّها من مواضع الضرورة مستدلاً بقول ابن عصفور الذي ذكر حالات زيادة الباء القياسية ثم قال : «وما عدا هذه المواضع لا تزاد فيه الباء إلا في ضرورة أو شاذ من الكلام يحفظ ولا يقاس عليه» [٤]،وبهذا يبقى وجهان في الشاهد، هما الرفع والجر،وليس فيهما كفٌّ لـ (سيّ) عن الإضافة فلا يدخل حينئذ شاهداً على الإلغاء.

---

(*) انظر : (بيد) و(لا سيما) بين ثبات المصطلح وتمرد الاستعمال ٢٩٢ – ٢٩٣.

(٢) مغني اللبيب ١٨٦، حاشية الصبان ٢ / ١٦٨.

(٣) انظر (بيد) و (لا سيما) بين ثبات المصطلح وتمرد الاستعمال ٣٠٨-٣٠٩.

(٤) ضرائر الشعر ٦٤.

وأما الشاهد الآخر فقد رده حنا حداد لناحيتين :

الأولى : أنه روي بتخفيف (لا سيّما)، وليس التخفيف -وإن جاز- من اللغة العالية، فضلاً عن أنّ التخفيف في البيت جيء به لإقامة وزن الشاهد، أي ضروره شعرية.

الثانية : أنه من الشواهد المجهولة التي لا يعرف قائلها، وما جاء مجهول القائل أو لضرورة شعرية فليس بحجة ولا يجوز الاحتجاج به كما صرح بذلك ابن الانباري.[1]

وأميل إلى عدم وجود كف لـ (سيّ) لعدم وجود شواهد تؤيد ذلك، وأما البيت الأخير ففيه ضعف كبير ذلك أنه ضرورة، ومجهول القائل إضافة إلى أنّ بيتاً بمثل هذه الدرجة من الضعف لا يقيم قاعدة نحوية، وأميل إلى أنْ يحفظ هذا البيت فلا يقاس عليه لأنه ليست هناك ثمة شواهد تؤيده.

---

(١) انظر : الانصاف المسألة (٢٤) ١ / ٢٠٨ والمسألة (٤٨) ١ / ٣٥٢ والمسألة (٦٠) ٢/٤٢٧.

# القسم الثاني

# الإلغاء في المصادر والمشتقات

قد تعمل المصادر والمشتقات فيما بعدها في حالات ومواضع معينة ولكنها قد تكون غير عاملة في حالات ومواضع أخرى ولكن هل يحصل فيها إلغاء أو لا؟

يمكننا توضيح ذلك بعد دراسة عملها، وذلك على النحو التالي :

## أولاً : المصادر

المصدر هو اسم دلّ على حدث غير مقترن بزمن معين من الأزمان، والمصدر قياسيٌّ في الأفعال الرباعية والخماسية والسداسية، وسماعيٌّ في الأفعال الثلاثية، وقد يعمل المصدر عمل فعله ويكون ذلك في موضعين :-[1]

الأول : أن يكون المصدر حالاًّ محلَّ الفعل (مقدّراً به) مع حرف مصدري نحو قولك : (عجبت من ضربك زيداً أمس) و (يعجبني ضربُك زيداً غداً)، والتقدير في الجملة الأولى عجبت من أنْ ضربت زيداً أمس، وفي الثانية يعجبني أنْ تضرب زيداً غداً. لكنّ الفرق بين الأولى والثانية أنّ الأولى عمل المصدر فيهما مراداً به المضي، والثانية مراداً به الاستقبال، وأماّ دلالة المصدر على الحال فنحو : (يعجبني ضربك زيداً الآن) حيث عمل المصدر مراداً به الحال، وبتقدير الفعل، أي : يعجبني ما تضربُ زيداً.

---

(١) انظر : شرح الأنموذج في النحو ١٢٤، ١٢٥، وشرح الكافية الشافية ٢ / ١٠١١، ١٠١٢، وشرح ابن عقيل ٢ / ٩٣، ٩٤.

الثاني : أن يكون المصدر حالاً محل الفعل (مقدراً به) دون حرف مصدري،

نحو : ضرباً زيداً فـ (زيداً) منصوب بـ (ضرباً) لنيابته عن (اضرب)، وفيه ضمير مستتر مرفوع كما في (اضرب)

## ثانياً : اسم الفاعل

اسم الفاعل ما صيغ من مصدر (*) موازناً للمضارع ليدل على فاعله غير صالح للإضافة إليه (٢) (كضارِب) و(مُكرِم) و( مستخرِج).

ويعمل اسم الفاعل عمل المضارع المبني للمعلوم إن كان فيه (ال) مطلقاً نحو: صعدت الشجرةَ العاليةَ أغصانُها. فـ (أغصانُها) مرفوعٌ بـ (العالية)، وهو اسم فاعل معرّف بـ (ال). أمّا إنْ كان خالياً من (أل) فيعمل بشرطين :

الأول : كون اسم الفاعل دالاً على الحال أو الاستقبال لا المضي، وهذا الشرط معتمدٌ كما نرى على مشابهته للمضارع الذي يدل على الحال نحو : (أظنُّ) أو الاستقبال نحو (لن أقولَ)، لكنّ الدلالة على المضي من صفات الماضي، وأما من حيث اللفظ فاسم الفاعل يشبه المضارع في الحروف، والحركات، والسكنات فضَارِب يشبه يَضْرِب، فإن كان اسم الفاعل مقيداً للدلالة على الماضي لم يعمل لعدم جريانه على الفعل الذي هو بمعناه فلا يقال : هذا ضاربٌ زيداً أمس، للدلالة على المضي بل يجب إضافته فيقال : (هذا ضاربُ زيدٍ أمس) وفي هذا الجانب مسألة دلالية مهمة وهي أنّ قولك : (أنا قاتلُ أبيك) يدل على الاعتراف لأن إضافة اسم الفاعل تعني وقوعه في الماضي، بينما قولك : (أنا قاتلٌ أباك) لم يوجب الاعتراف بقتله إنما سيحدث ذلك في الحال

---

(*) المصدر أصل الاشتقاق عند البصريين، والفعل أصله عند الكوفيين انظر : الخلاف في أصل الاشتقاق في الانصاف ( المسألةُ الثامنةُ والعشرون) ١ / ٢٣٥-٢٤٥

(٢) انظر : شرح الكافية الشافية ٢ / ١٠٢٨، وشرح الأنموذج في النحو ١٢٦، ١٢٧، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ١٣٦، ١٣٧، وشرح ابن عقيل ٢ / ١٠٦، ١٠٧.

أو الاستقبال، لكنه لم يقع، لأنّ اسم الفاعل يعمل حينما يدل على الحال أو الاستقبال.

الثاني : أن يعتمد اسم الفاعل على شيء قبله نحو :

- الاستفهام نحو : أضاربٌ زيدٌ عمراً ؟
- حرف نداء نحو : يا طالعاً جبلاً.
- حرف نفي نحو : ما ضاربٌ زيدٌ عمراً.
- أن يكون اسم الفاعل نعتاً لمنعوت نحو : مررت برجلٍ ضاربٍ زيداً.
- أن يكون اسم الفاعل حالاً نحو:جاء زيدٌ راكباً فرساً.

ولكنّ اسم الفاعل يعمل مكبّراً غير منعوت فإذا صغّر أو نُعت يبطل عمله.[1]

## ثالثاً : اسم المفعول [2]

يعمل اسم المفعول عمل فعله المبني للمجهول، أي أنه لا يأخذ فاعلاً إنما نائب فاعل، واسم المفعول كاسم الفاعل من حيث إنّه إذا كان معرفاً بـ (ال) يعمل مطلقاً، وإن كان مجرداً منها عمل بشرط الاعتماد على شيء يسبقه، وأن يكون للحال أو الاستقبال، فالمعرّف بـ (ال) نحو : (جاء المضروب أبوهما) فـ (أبوهما) نائب فاعل، والعامل فيه اسم المفعول (المضروب). والمعتمد على شيء قبله نحو : أمضروبٌ الزيدان، وما مضروبٌ الزيدان فـ(الزيدان) نائب فاعل لاسم المفعول.

---

(١) انظر : شرح الكافية الشافية ٢ / ١٠٤٢.

(٢) انظر عمل اسم المفعول في شرح الأنموذج في النحو : ١٢٨، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٥٣، وشرح الرضي على الكافية ٣ / ٤٢٨.

## رابعاً : الصفة المشبهة [1]

الصفة المشبهة فرع اسم الفاعل لأنّها مشبّهة به، ولمّا كان اسم الفاعل يعمل بشروط فهو ضعيف العمل، والصفة المشبهة أضعف منه، فهي أحوج منه إلى الشروط اللازمة لعمله، ولفرعيتها قصرت عن عملها مراداً بها غير الحال أو الاستقبال، فلا تعمل دالةً على الحال أو الاستقبال لأنّ الصفة المشبهة بمعنى الثبوت، بينما الحال والاستقبال بمعنى الحدوث في الحال والاستقبال، فهي ثابتة وهما متغيران.

## خامساً : صيغة المبالغة [2]

صيغة المبالغة من مبالغات اسم الفاعل، وهى عاملة عند البصريين. أما الكوفيون فلا تعمل عندهم شيئاً [*] لفوات الصيغة التي شابهت بها اسم الفاعل، فإذا جاء بعدها منصوبٌ فهو عندهم منصوب بفعل مقدّر.

أما البصريون فتعمل عندهم مع فوات الشبه اللفظي لجبر المبالغة في المعنى ذلك النقصان، ولأنها فرع اسم الفاعل، فلا تقصر عن الصفة المشبهة في مشابهة اسم الفاعل -وكلاهما فرع عليه- ولم يشترط فيها معنى الحال والاستقبال كما لم يشترط ذلك في الصفة المشبهة.

وتوضيح ذلك أن صيغة المبالغة (كذّاب)، مثلاً، من مبالغات اسم الفاعل، وهي فرع عليه، ولكنها غير مشابهة له في اللفظ. قال البصريون إنّ معناها أقوى في الدلالة من معنى اسم الفاعل، فالزيادة في المعنى تجبر النقص الحاصل في اللفظ، فهما متساويان وأضافوا أن مشابهتها للصفة المشبهة التي هي فرع كذلك على اسم الفاعل توجب لها العمل.[3]

---

(١) انظر عمل الصفة المشبهة في شرح الأنموذج ١٢٩، وشرح الرضي على الكافية ٣ / ٤٣٤.

(٢) انظر : عمل صيغة المبالغه في شرح الرضي على الكافية ٣ / ٤٢٣.

(*) مع أن في هذه المساله خلافاً بين البصريين والكوفين غير أنني لم أجد لها ذكراً في كتب الخلاف النحوي كالانضاف والتبيين وذكرت في شرح الرضي على الكافية ٤٢٣/٣.

(٣) انظر : شرح الرضي على الكافية ٣ / ٤٢٣.

## سادساً : أفعل التفضيل[1]

لا يعمل أفعل التفضيل في ظاهر الاسم لأنه ضعيف العمل لعدم وجود فعل بمعناه، بخلاف باقي المشتقات، فإنها تعمل بمعنى الفعل، ولكنّ أفعل التفضيل قد ينصب الظرف لاكتفائه برائحة الفعل، وقد ينصب الحال لمشابهة الحال بالظرف، نحو : زيد أحسنُ منك اليومَ راكباً، وقد ينصب التمييز كذلك نحو : زيدٌ أحسن منك وجهاً.

بعد توضيح عمل المصادر والمشتقات فإنّ الذي أميل إليه هو عدم وجود الإلغاء فيها للاسباب التالية :-

- أنّ عمل المصادر والمشتقات ليس دائماً، إنما هو في مواضع معينة، ومشروط في بعضها بشروط يجب توافرها للعمل، ومن هنا فإن عملها في أوقات، وأمّا بقية الحالات فإنه يكون فيها المصدر أو المشتق غير عامل، وهذا ما يتعارض مع ما حددناه للإلغاء الذي يجب فيه أن يكون العامل عاملاً دائم العمل.
- بعض المشتقات كالصفة المشبهة وصيغة المبالغة عملت لشبهها باسم الفاعل، واسم الفاعل عمل لشبهه بالفعل، مما يضعف عملها، لأنها بعدت عن الشبه الأصلي مرتين، فهي ليست مشبهة بالعامل الأصلي (الفعل)، إنما هي مشبهة بالمشبه به، مما يضعف عملها. وأمّا أفعل التفضيل فليس بينه وبين الفعل أو اسم الفاعل مشابهة معينة فقال النحاة بأنّه عَمِلَ لاكتفائه برائحة الفعل، وهو تعليل فيه شيء من الضعف.
- الأصل في المصادر والمشتقات أن تكون غير عاملة لكنها شابهت الفعل فعملت عمله، بمعنى أنّ أصل العمل للأفعال، وأما الأسماء فالأصل فيها أن تكون معمولة، ولكنها لمّا شابهت الفعل عملت عمله.

---

(١) انظر عمل أفعل التفضيل في شرح الانموذج في النحو ١٣٠، وشرح الرضي على الكافية ٣ / ٤٦٦.

- لم أجد، فيما اطلعت عليه، من أشار إلى إلغاء المصادر والمشتقات، لكنني وجدت من ذكر الإبطال، فابن مالك، مثلاً، ذكرالإبطال في اسم الفاعل فقال : «فلو صُغّر أو نُعِتَ اسمُ الفاعلِ جائياً على أصله أو معدولاً به بطل عمله».[1]

- أميل إلى وضع مثل هذه العوامل في دائرة الإبطال لأن الإبطال قد يكون في العامل الجزئي العمل كالمصادر والمشتقات.

---

(١) شرح الكافية الشافية ٢ / ١٠٤٢.

# الخاتمة

إلغاء العمل وصفٌ للعامل اللفظي الكامل العمل غير المتسلط على معموله، وله خصائصه التي تميزه من غيره من أوصاف العامل، وقد درست هذا الجانب الذي يشكل ظاهرة لغوية من ظواهر العربية، فحددت مفهومها وبينت خصائصها، وميزاتها، وأركانها وخلصت إلى النتائج التالية :-

- كان إلغاءُ العمل غير محدد الملامح عند السلف من نحاة العربية والدارسين المحدثين، ذلك أنهم خلطوا بينه وبين الظواهرالمشابهة له كالإهمالِ، والإبطالِ اللتين تشتركان معه في عدم تسلط العامل على المعمول، فالعامل مُهملٌ في حالةِ الإهمال، ومُبطَل في حالة الإبطال، وقد أطلق النحاة هذين المصطلحين للدلالة على مصطلح إلغاء العمل.

- ضرورة دراسة المصطلحات النحوية واللغوية دراسة دقيقة لوضع حد مميز لها بعد تحديد أركان المصطلح، وأصوله، وحصر ميادين استخدامه، ومعالجة جزئياته، وربط الدراسة بجانب المعنى، للاستفادة منها في خدمة اللغة واثرائها.

- ضرورة دراسة الظواهر اللغوية والنحوية، ومنها على سبيل المثال، ظاهرة الإهمال، وظاهرة الإبطال اللتان لم تنالا -في حدود علمي- دراسة وافية أو بحثاً نغني به اللغة العربية، ونكشف عن مزيد من ظواهرها، ونساعد في نشر تراثها.

- ليس إلغاء العمل قضية إلغاء للعمل الذي يقوم به العامل وحسب، إنما له فعله الخاص في الجملة العربية، لأنه يتعلق بالدلالة، والدلالة ليست شيئاً منفصلاً عن التركيب، وإلغاء العمل يعني تغييراً في الدلالة، وهو ما أراده المتحدث قبل أن نستخلص القاعدة، فظاهرة الغاء العمل ذات جانبين :

جانب يتعلق باللفظ (المفردات المكونة للجملة)، وجانب يتعلق بالمعنى الذي يعتمد اعتماداً كبيراً على العمل.

- حدّد الباحث شروطاً للعامل الملغى وهي : أنْ يكون العامل لفظياً لا معنوياً، كامل العمل لا جزئيه، فلا يعمل بشروط أو حالاتٍ معينة، وأن يكون العامل موجوداً في الجملة لا محذوفاً أو مضمراً.

- حدّد الباحث ثلاثة عناصر تقوم عليها ظاهرة إلغاء العمل وهي : **الملْغَى** (بضم الميم وفتح الغين)، وهو العامل الذي يلغى عن العمل، **والملْغِي** (بضم الميم وكسر العين)، وهو المسبب للإلغاء، وقد يكون لفظاً من خارج التركيب زائداً عليه، وقد يكون خروج إحدى المكونات الأساسية للعامل الملغى، وقد يكون تغييراً في ترتيب مفردات الجملة، **والملْغَى عنه** (بضم الميم وفتح الغين)، وهو ما كان معمولاً للعامل قبل الإلغاء.

- تم توضيح ظاهرتي الإهمال والإبطال وميزهما من ظاهرة إلغاء العمل، وذلك لعدم توافر الشروط المميزة لإلغاء العمل في هاتين الظاهرتين، أما الإهمال فلا يعني إلغاء العمل إنما يختلف عنه اختلافاً كاملاً، وأما الإبطال فهو يشمل الإلغاء ويزيد عليه بوجود عوامل أخرى تبطل ولا تلغى عن العمل.

- تم إخراج بعض الجزئيات النحوية التي عدّها النحاة من العوامل الملغاة وأدرجت تحت وصف الإبطال منها : لاالنافية للجنس،والمشبّهات بـ (ليس)، وإذن وكان الزائدة لعدم توافر شروط الإلغاء فيها.

# المصادر والمراجع

## أولاً : المطبوعات


- القرآن الكريم .
- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبد اللطيف بن أبي بكر الزبيدي، ط ١، تحقيق طارق الجنابي، بيروت، عالم الكتب، ١٩٨٧م.
- إحياء النحو، ابراهيم مصطفى، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٥٩م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، ط ١، تحقيق وتعليق مصطفى أحمد النمّاس، القاهرة، مطبعة المدني، ١٩٨٧م.
- الأزهية في علم الحروف، أبو الحسن، علي بن محمد الهروي، تحقيق عبد المعين الملوحي، دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية، ١٩٧١م.
- أسئلة وأجوبة في إعراب القرآن، ابن هشام الانصاري، ط١، تحقيق محمد نغش، السعودية، المجلس العلمي لإحياءالتراث الاسلامي ١٩٨٣م. -
- أساس البلاغة، جارالله الزمخشري، ط٣، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥م.
- أسرارالعربية، الأنباري، تحقيق محمد بهجة البيطار، دمشق، مطبعة الترقي، ١٩٥٧م.
- أسرار النحو، ابن كمال باشا، تحقيق أحمد حسن حامد، عمان، دار الفكر، (د.ت).
- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني، ط ١، تحقيق عبد المجيد دياب، الرياض، مركز الملك فيصل، ١٩٨٦م.

- الأشباه والنظائر في النحو : جلال الدين السيوطي ط ١، تحقيق عبد العال سالم مكرّم، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥م.
- الأصول في النحو، ابن السراج، ط١، تحقيق عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥.
- إعراب الحديث النبوي، أبو البقاء العكبري، ط١، تحقيق عبد الاله نبهان، بيروت، دار الفكر المعاصر، ١٩٨٩م.
- الإعراب عن قواعد الاعراب، ابن هشام الانصاري، ط١، تحقيق علي فوده نيل، الرياض، عمادة شؤون المكتبات، ١٩٨١م.
- الأعلام، خير الدين الزركلي، ط٢، (د.ت).
- الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي، ط١، تحقيق أحمد سليم الحمصي ومحمد أحمد قاسم، جروس برس، ١٩٨٨م.
- الأمالي الشجرية، أبو السعادات بن الشجري، بيروت، دار المعرفة للطباعة والنشر، (د.ت).
- إملاء ما منّ به الرحمن، العكبري، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٧٩م
- إنباه الرواة على أنباه النحاة، ابن القفطي، تحقيق«محمد أبو الفضل ابراهيم»، القاهرة ،مطبعة دار الكتب، ١٩٧٣م
- الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين، الأنباري، ومعه كتاب الانتصاف من الانصاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الفكر، (د.ت).
- الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب النحوي، تحقيق موسى بناي العليلي، بغداد، مطبعة العاني (د.ت).
- البحر المحيط، أبو حيان الاندلسي، ط٢، بيروت، دار الفكر، ١٩٨٣م.
- بدائع الفوائد، ابن قيم الجوزية، بيروت، دار الفكر (د.ت).
- البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع الاشبيلي، ط١، تحقيق عيّاد ابن عيد الثبيتي، بيروت دار الغرب الاسلامي، ١٩٨٦م.

- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، ط١، تحقيق: «محمد أبو الفضل ابراهيم» القاهرة، مطبعة عيسى البابي، ١٩٦٤م.
- البلغة في تاريخ أئمة اللغة، الفيروز أبادي، تحقيق محمد المصري، دمشق، ١٩٧٢م.
- البيان في غريب إعراب القرآن، الانباري، تحقيق طه عبد الحميد طه، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠م.
- التبصرة والتذكرة، ابن اسحاق الصيمري، تحقيق فتحي أحمد، السعودية، جامعة أم القرى، ١٩٨٢م.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء العكبري، ط١، تحقيق عبد الرحمن سليمان العثيمين، بيروت، دار الغرب الاسلامي، ١٩٨٦م.
- تحصيل عين الذهب، الأعلم الشنتمري، ط١، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٢م.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ابن هشام الأنصاري، ط١، تحقيق عباس مصطفى الصالحي، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٩٨٦م.
- تذكرة النحاة، أبو حيان الأندلسي، ط١، تحقيق عفيف عبد الرحمن، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٦م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، ط١، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، ١٩٦٧ م.
- التعريفات، علي بن محمد الشريف الجرجاني، بيروت، مكتبة لبنان، ١٩٨٥م.
- تقريب المقرّب في النحو، أبو حيان الأندلسي، تحقيق.محمد جاسم الدليمي، بيروت، ١٩٨٧م.
- توضيح المقاصد والمسالك، المرادي، ط١، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان، القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٩٧٦م.

- التوطئة، أبو علي الشلوبين، تحقيق يوسف أحمد المطوع، القاهرة، دار التراث العربي، (د.ت).
- الجامع الصحيح، الإمام مسلم، بيروت، دار الافاق الجديدة (د.ت).
- جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، القاضي عبد النبي نكري، ط٢، بيروت، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ١٩٧٥م.
- الجمل في النحو، الزجاجي، ط١، تحقيق علي توفيق الحمد، اربد، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٤م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي، ط١، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، حلب، المكتبة العربية، ١٩٧٣م.
- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، علاء الدين الاربلي، تحقيق حامد أحمد نيل، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٨٤م.
- حاشية ابن حمدون على شرح المكودي، القاهرة، دار احياء الكتب العربية (د.ت).
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، محمد الدمياطي الشافعي (الخضري)، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، ١٩٤٠م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الصبّان، القاهرة، دار احياء الكتب العربية (د.ت).
- الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، ابن السيد البطليوسي، تحقيق سعيد عبد الكريم سعّودي، بغداد، دار الرشيد، ١٩٨٠م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق عبد السلام محمد هارون، القاهرة، دار الكاتب العربي، ١٩٦٨م .
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، ط٤، تحقيق محمد علي النجار، بغداد، دار الشؤون الثقافية، ١٩٩١م.

- دراسات في فقه اللغة العربية، السيد يعقوب بكر، بيروت، مكتبة لبنان، ١٩٦٩م.
- دراسات لاسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة، الرياض، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، ١٩٧٢م.
- الدرر اللوامع على همع الهوامع، شرح جمع الجوامع، أحمد بن الأمين الشنقيطي، ط٢، بيروت، دار المعرفة، ١٩٧٣م.
- ديوان أبي حيّة النميري، جمعه وحققه يحيى الجبوري، دمشق، منشورات وزارة الثقافة والارشاد، ١٩٧٥م.
- ديوان الأسود بن يعفر، تحقيق نوري حمودي القيسي، بغداد، ١٩٧٠.
- ديوان الأعشى، شرح وتعليق محمد محمد حسين، بيروت (د.ت).
- ديوان امرىء القيس، تحقيق : «محمد أبو الفضل ابراهيم»، دار المعارف بمصر، (د.ت).
- ديوان أمية بن أبي الصلت، جمع وتحقيق عبد الحفيظ السطلي ط٢، ١٩٧٧م.
- ديوان جرير، تحقيق نعمان محمد أمين طه، مصر، دار المعارف، (د.ت).
- ديوان جميل، جمع وتحقيق حسين نصار، مصر، دار مصر للطباعة، (د.ت).
- ديوان حاتم الطائي، بيروت، دار صادر، ١٩٨١م.
- ديوان حميد بن ثور الهلالي، تحقيق عبد العزيز الميمني، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب، ١٩٥١م.
- ديوان زهير بن أبي سلمى، تحقيق فخرالدين قبادة، ط٣، بيروت، دار الافاق الجديدة، ١٩٨٠م.
- ديوان العباس بن مرداس، تحقيق يحيى الجبوري، المؤسسة العامة للصحافة، ١٩٦٨م.
- ديوان الفرزدق، بيروت، دار صادر، ١٩٦٦م.

- ديوان كثير عزّة، تحقيق احسان عباس، بيروت، دار الثقافة، ١٩٧١م.
- ديوان كعب بن زهير (نسخة مصورة)، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٥٠م.
- ديوان لبيد تحقيق احسان عباس، الكويت، ١٩٦٢م.
- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق محمد الطاهر بن عاشور، الشركة الوطنية للنشر، ١٩٧٦م.
- ديوان نصيب، تحقيق داود سلّوم، بغداد، مطبعة الارشاد، ١٩٦٧م.
- رسالتان في اللغة (منازل الحروف والحدود)، الرمّاني، تحقيق ابراهيم السامرائي، عمان، دار الفكر، ١٩٨٤م.
- رسالة في جمل الاعراب، المرادي، ط١، تحقيق سهير خليفة، ١٩٨٧م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد عبد النور المالقي، تحقيق أحمد محمد الخراط، دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية، ١٩٧٥م.
- سر صناعة الاعراب، أبو الفتح عثمان بن جني، ط١، تحقيق حسن هنداوي، دمشق، دار القلم، ١٩٨٥م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين بن عقيل، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، دار احياء التراث، (د.ت).
- شرح الأبيات المشكلة الاعراب المسمّى (ايضاح الشعر)، أبو علي الفارسي، ط١، تحقيق حسن هنداوي، دمشق، دار القلم، ١٩٨٧م.
- شرح الأشموني على الفية ابن مالك، ط١، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٩٥٥م.
- شرح ألفية ابن معطي، ابن جمعة الموصلي، ط١، تحقيق علي الشوملي، الرياض، مكتبة الخريجي، ١٩٨٥.
- شرح الأنموذج في النحو، الأردبيلي، تحقيق حسني عبد الجليل يوسف (د.ت).

- شرح التصريح على التوضيح ، الشيخ خالد الازهري، وبهامشه حاشية يس العليمي الحمصي، دار احياء الكتب العربية، (د.ت).
- شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الاشبيلي، تحقيق صاحب ابو جناح (د.ت).
- شرح حماسة أبي تمام، أبو علي المرزوقي، تحقيق عبد السلام هارون وأحمد أمين، القاهرة، ١٩٥٣م.
- شرح الرضي على الكافية، الرضي الاستراباذي، تصحيح وتعليق، يوسف حسن عمر، ١٩٧٨م.
- شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين الاستراباذي، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيى الدين عبد الحميد، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٧٥م.
- شرح شواهد الايضاح، عبدالله بن بري، تحقيق عبد مصطفى درويش، القاهرة، الهيئة العامة، ١٩٨٥م.
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ابن مالك، تحقيق عبد الرحمن الدوري، بغداد، مطبعة العاني، ١٩٧٧م.
- شرح عيون الاعراب، أبو الحسن علي بن فضال المجاشعي، ط١، تحقيق هنا جميل حداد، الزرقاء، مكتبة المنار، ١٩٨٥م.
- شرح الفريد، عصام الدين الاسفراييني، ط١، تحقيق نوري ياسين حسين، مكة المكرمة، المكتبة الفيصلية، ١٩٨٥م.
- شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام الأنصاري، ط١١، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، القاهرة، مطبعة السعادة، ١٩٦٣م.
- شرح الكافية الشافية، ابن مالك، ط١، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، السعودية، دار المأمون للتراث، ١٩٨٢م.
- شرح الكافية في النحو، رضي الدين الاستراباذي، بيروت دار الكتب العلمية، (د.ت).

- شرح الكواكب الدرية، محمد الأهدل، بيروت دار الكتب العلمية، (د.ت).
- شرح اللمحة البدرية في علم العربية، ابن هشام الانصاري، تحقيق هادي نهر، بغداد، ١٩٧٧م.
- شرح اللمع، ابن برهان العكبري، ط١، تحقيق فائز فارس، الكويت، ١٩٨٤م.
- شرح المفصل، يعيش بن يعيش، بيروت، عالم الكتب، (د.ت).
- شرح المقدمه المحسبة، ابن بابشاذ، ط١، تحقيق خالد عبد الكريم، الكويت، ١٩٧٦م.
- شرح المكودي على ألفية ابن مالك، القاهرة، دار أحياء الكتب العربية، (د.ت).
- شرح ملحة الاعراب، أبو محمد القاسم بن الحريري، ط١، تحقيق فائز فارس، اربد، دار الامل، ١٩٩١م.
- شرح الوافية نظم الكافية، ابن الحاجب النحوي، تحقيق موسى بناي العليلي، النجف، مطبعة الاداب، ١٩٨٠م.
- شعر زياد الاعجم ، جمع وتحقيق يوسف بكار،ط١،دار المسيرة،١٩٨٣م.
- شفاء العليل في ايضاح التسهيل، أبو عبدالله السلسيلي، ط١، تحقيق الشريف عبدالله علي الحسيني، ١٩٨٦م.
- الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، اسماعيل بن حماد الجوهري، ط٢، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٧٩م.
- ضرائر الشعر ،ابن عصفور، تحقيق السيد أحمد ابراهيم، بيروت، ١٩٨٠م.
- فاتحة الاعراب في إعراب الفاتحة، تاج الدين الاسفراييني، تحقيق عفيف عبد الرحمن، منشورات جامعة اليرموك، ١٩٨١م.
- الفصول الخمسون، ابن معطي المغربي، تحقيق محمود محمد الطناحي، مطبعة عيسى البابي الحلبي (د.ت).

- الفصول في العربية، أبو محمد سعيد بن المبارك بن الدهان، ط١، تحقيق فائز فارس، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٨م.
- الفوائد الضيائية في شرح كافية ابن الحاجب، نور الدين عبد الرحمن الجامي، تحقيق اسامة طه الرفاعي، العراق، مطبعة وزارة الاوقاف، ١٩٨٣م.
- القاموس المحيط، مجد الدين الفيروز آبادي، القاهرة، دار الحديث (د.ت).
- القواعد والفوائد في الإعراب، الخاوراني الشوكاني، تحقيق عبد الله حمد الخثران، مصر، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٣م.
- كاشف الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة، ابن الجزري، تحقيق مصطفى أحمد النمّاس، مطبعة السعادة،١٩٨٣م.
- الكتاب، كتاب سيبويه، أبو بشر، عمر بن عثمان بن قنبر، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الرياض، مكتبة الخانجي، ١٩٩٢م.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، استانبول، ١٩٤١م.
- كشف المشكل في النحو، علي بن سليمان الحيدرة اليمني، ط١، تحقيق هادي عطية مطر، بغداد، دار احياء التراث الاسلامي، ١٩٨٤م.
- الكليات، أبو البقاء الكفوي، ط٢، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري، دمشق، وزارة الثقافة والارشاد القومي، ١٩٨٢م.
- اللامات، الزجاجي، تحقيق مازن المبارك، دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية، ١٩٦٩م.
- اللامات، الهروي، ط١، تحقيق يحيى علوان البلداوي، الكويت، مكتبة الفلاح، ١٩٨٠م.
- لباب الاعراب، تاج الدين الاسفراييني، ط١، تحقيق بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن، الرياض، دار الرفاعي، ١٩٨٤م.
- لسان العرب، ابن منظور، بيروت، دار صادر، ١٩٦٨م.

- اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق فائز فارس، الكويت دار الكتب الثقافية (د.ت).
- ما يجوز للشاعر في الضرورة، القزاز القيرواني، تحقيق المنجي الكعبي، تونس، ١٩٧١م.
- مختار الصحاح، زين الدين بن ابي بكر الرازي، بيروت، مكتبة لبنان، ١٩٨٦م.
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه، عني بنشره ج برجشتراسر، دار الهجرة،(د.ت).
- المرتجل، ابن الخشاب، تحقيق علي حيدر، دمشق، ١٩٧٢م.
- المسائل البصريات، أبو علي الفارسي، ط١، تحقيق محمد الشاطر، مطبعة المدني، ١٩٨٥م.
- المسائل العضديات، أبو علي الفارسي، تحقيق شيخ الراشد، دمشق، منشورات وزارة الثقافة، ١٩٨٦م.
- المسائل المشكلة (البغداديات)، أبو علي الفارسي، تحقيق صلاح الدين عبدالله السنكاوي، بغداد، مطبعة العاني، (د.ت).
- المسائل المنثورة، أبو علي الفارسي، تحقيق مصطفى الحدري، دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية، (د.ت).
- المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل، ط١، تحقيق محمد كامل بركات، السعودية، جامعة أم القرى، ١٩٨٢م.
- المستوفي في النحو، علي بن مسعود بن الفرّحان، تحقيق محمد بدوي المختون، القاهرة، دار الثقافه العربية، ١٩٨٧م.
- مسند أحمد بن حنبل، ط٢، تحقيق بدر الدين چيتين ار، تونس، دار سحنون (د.ت).
- المشكاة الفتحية على الشمعة المضيّة، الدمياطي، تحقيق هشام سعيد محمود، بغداد، وزارة الاوقاف والشؤون الدينية، ١٩٨٣م.

- المطالع السعيدة، جلال الدين السيوطي، تحقيق طاهر سليمان حموده، ١٩٨١م.
- معاني الحروف، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني، تحقيق عبد الفتاح شلبي، القاهرة، دار نهضة مصر، (د.ت).
- معاني القرآن للأخفش، سعيد بن مسعدة البلخي المجاشعي، ط١، تحقيق عبد الأمير محمد أمين الورد، بيروت، عالم الكتب، ١٩٨٥م.
- معاني القرآن للفراء، أبو زكرياء، يحيى بن زياد، تحقيق عبد الفتاح اسماعيل شلبي، القاهرة، الهيئة المصرية العامه للكتاب، ١٩٧٢م.
- معاني القرآن واعرابه، الزجاج، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، بيروت، ١٩٨٨م.
- معجم شواهد النحو الشعرية، حنا جميل حداد، ط١، الرياض، دار العلوم للطباعة والنشر، ١٩٨٤م.
- معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، لبنان، دار احياء التراث، (د . ت).
- معجم المصطلحات النحوية والصرفية، محمد سمير نجيب اللبدي، ط١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥م.
- المعجم المفصل في النحو العربي، عزيزة فوال بابتي، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٢م.
- المعجم الوافي في النحو العربي، علي الحمد ويوسف الزعبي، عمّان، منشورات دائرة الثقافة والفنون، ١٩٨٤م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، ط ٦، تحقيق محمد علي حمد الله ومازن المبارك، بيروت، دار الفكر، ١٩٨٥م.
- المقاصد النحوية للعيني بهامش خزانة الأدب للبغدادي، بولاق ، ١٢٩٩ هـ
- مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر، ١٩٧٩م.
- المقتصد في شرح الايضاح، عبد القاهرالجرجاني، تحقيق كاظم بحر المرجان، بغداد، دار الرشيد، ١٩٨٢م.

- المقتضب، أبو العباس المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية، ١٣٨٨هـ.
- المقدمة الجزولية في النحو، أبو موسى الجزولي، تحقيق شعبان عبد الوهاب محمد (د.ت).
- المقرّب، ابن عصفور، علي بن مؤمن، تحقيق احمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، بغداد، مطبعة العاني (د.ت).
- موسوعة اصطلاحات الفنون(المعروف بكشاف اصطلاحات الفنون)، محمد بن علي التهانوي، بيروت، شركة خياط للكتب والنشر، ١٩٦٦م.
- نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبدالله السهيلي، ط٢، تحقيق محمد ابراهيم البنا، (د.ت).
- نظم الفرائد وحصر الشرائد، مهلب بن بركات بن علي المهلبي، ط١، تحقيق عبد الرحمن العثيمين، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٨٦م.
- النكت الحسان في شرح غاية الاحسان، أبو حيان الأندلسي، ط١، تحقيق عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرساله، ١٩٨٥م.
- النواسخ الفعلية والحرفية، احمد سليمان ياقوت، ١٩٨٤م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، ط٢، تحقيق عبد العال سالم مكرّم، الكويت ١٩٨٧م.
- الواضح ، أبو بكر الزبيدي الاشبيلي، عبد الكريم خليفة ، (د.ت).
- الوافية في شرح الكافية، ركن الدين الاستراباذي، تحقيق عبد الحفيظ شلبي، ١٩٨٣م.

## ثانياً الأبحاث

- إشكالية كاف التشبيه في العربية حنا جميل حداد، ١٩٩٢ سينشر في كتاب لتكريم الدكتور رمضان عبد التواب.

- (بيد) و(لا سيما) بين ثبات المصطلح وتمرد الاستعمال. حنا جميل حداد، مجلة مجمع اللغة العربية الاردني.

  العدد المزدوج (٤٢-٤٣) السنة السادسة عشرة، ١٩٩٢م.

- من أعلام النحو العربي:هشام بن معاوية الضرير وآراؤه في النحو واللغة، حنا حداد، مجلةمؤتة للبحوث والدراسات، المجلد السادس، العدد الثالث، ١٩٩١م

# الملخص


تعد ظاهرة الغاء العمل من الظواهر البارزة في العربية وقد درست هذه الظاهرة ووضحتها، وجاءت الدراسة في مقدمة واربعة فصول وخاتمة.

**المقدمة** : وتحدثت فيها عن أهمية الموضوع وموقعه في الدراسة النحوية عند السلف من نحاة العربية والمحدثين، كما ذكرت فيها أجزاء البحث وعناصره والجوانب التي عولجت في هذه الدراسة.

**الفصل الأول** : وجعلته بعنوان (الإلغاء مفهومه ونظائره)، درست فيه لفظ (الإلغاء) لغةً واصطلاحاً، ومفهوم الإلغاء عند النحاة، فبيّنت ما لمفهومهم من جوانب ثاقبة وما عليه من جوانب القصور وانتهيت من المناقشة إلى تحديد مفهوم الإلغاء وفق الأسس التي اعتمدتها.

وذكرت في هذا الفصل عناصر الإلغاء وهي (الملْغَى) وهو العنصر الذي يلغى عن العمل في معموله، و (الملْغِي) وهو العنصر الذي يسبب إلغاء العامل عن العمل، و (الملْغَى عنه) وهو العنصر الذي لم يعمل فيه العامل لأنه ألغي عن العمل. وبيّنت العلاقة بين الإلغاء والعمل، كما درست في هذا الفصل ظاهرتين تشبهان ظاهرة إلغاء العمل وهما ظاهرة الإبطال، وظاهرة الإهمال.

وقد جاء هذا الفصل أساساً لمناقشة مواضع الإلغاء في الدرس النحوي بحيث طبقت مفهوم الإلغاء كما تم تحديده في هذا الفصل على مواضع الإلغاء في الفصول اللاحقة.

**الفصل الثاني** : وجعلته بعنوان (الإلغاء في الأفعال)، وجاء موضعاً لتطبيق مفهوم الإلغاء كما تم تحديده في الفصل الأول،ودرست فيه مواضع الإلغاء في الأفعال،وقسمت هذا الفصل أقساماً خمسة.

القسم الأول : الإلغاء في أفعال القلوب.

القسم الثاني : الإلغاء بالتعليق.

القسم الثالث : الإلغاء في مجموعة أفعال خاصة (كثرما، قلّما، طالما).

القسم الرابع : الإلغاء في فعلي المدح والذم «نعم» و «بئس».

القسم الخامس : الإلغاء في (كان) الزائدة.

**الفصل الثالث :** وجعلته بعنوان : (الإلغاء في الحروف)

ودرست فيه إلغاء الحروف وفقاً لما تم تحديده في الفصل الأول، وقسمته أقساماً ثلاثة :-

القسم الأول : الإلغاء بكف الحرف عن العمل،وبشمل كف الحروف المشبهة بالفعل عن العمل، وكف حروف الجر عن العمل بـ (ما) الكافة.

القسم الثاني : الإلغاء بالتخفيف،ودرست فيه إلغاء عمل الحروف المشبهة بالفعل التي تلغى عن العمل عندما تخفف.

القسم الثالث : الإلغاء بانتقاص شروط العمل، ودرست فيه إلغاء عمل الحروف التي تعمل بشروط ولا تعمل عند انتقاص الشروط.

**الفصل الرابع :** وجعلته بعنوان : (الإلغاء في الأسماء)

تناولت فيه إلغاء عمل الأسماء، وجعلته في قسمين :

القسم الأول : الإلغاء بكف الأسماء عن الإضافة.

القسم الثاني : الإلغاء في المصادر والمشتقات.

**الخاتمة :** وذكرت فيها أهم نتائج البحث، وما توصلتُ إليه في الدراسة ثم ألحقت بالدراسة ثبتاً بالمصادر والمراجع التي استفدت منها في هذه الرسالة.

# Abstract

***Prepared bY***

**Younes Abu -Ehmade**

The cancellation of doing was not strange to grammarians and Scholars both old and contemporary

They dealt with it in different fields of syntax. More over, they mentioned it in verbs, articles, and nouns. It was used in their explanation also their opinions and judgements were based on it. It was not descriptions for a small part of the different parts of syntax, and it was not associated with a particular time or place .

Chapter 1 titled : **( the cancellation , its concept and its synonyms).** In which. I studied the word .(AL -ilgha'), and its concept as viewed by grammarians .

Also I mentioned in this chapter the elements of cancellation which are:-

1. (AL- mulgha) the element that cancelled from doing.
2. (AL- mulghi) the element which causes the cancellation from doing.
3. (AL- mulgha Aanhu) the element in which the doer does not act because it is cancelled from doing.

Also I showed the relationship between the cancellation and the doing.

I studied in this chapter two phenomenon which are similar to the phenomenon of cancellation of doing. They are :

1. The phenomenon of (AL-Ebtal). Here the grammarians mix this phenomenon with cancellation of doing very much. They name (Al-Ebtal) term to indicate cancellation so the spots of (AL-Ebtal) included cancellation. This made cancellation included.

2. The phenomenon of AL-Ehmal. It is similar to cancellation phenomenon, but it is not the same. In AL-Ehmal and element doesn't act in another.

This chapter cames basically to discuss the spots of cancellation in the syntactical lesson.

Chapter : 2 titled : **(cancellation in verbs).** It came a spot for applying the concept of cancellation as determined in chapter 1. In this chapter. I studied the spots of cancellation in verbs. I divided this chapter into five parts :

Part 1 - Cancellation in Hart verbs.

Part 2 - Cancellation with (AL- Ta'leeq)

Part 3- Cancellation in a group of special verbs.

Part 4 - Cancellation in the two verbs of commendation and dispraise.

Part 5 - Cancellation in the extra (cana)

Chapter 3 titled : **(cancellation in Articles)** in this chapter I studied cancellation of Article according to what was determined in the first chapter. This chapter is divided into three parts.

Part 1 Cancellation by stopping the Article from doing. It includes stopping Articles liken to the verb from doing. And stopping prepositions from doing with (MA Alkaffah).

Part 2:- cancellation be lightening. In which. I studied stopping the doing of Articles liken to the verb.

Part 3 : cancellation by decreasing doing conditions

Chapter 4 : titled **(cancellation in nouns)**. In which I studied the cancellation of nouns doing It is divided into :

Part 1 : preventing nouns from apposition.

Part 2 : cancellation in infinitives and derivatives.

Conclusion

It includes the main findings of this study, then I mentioned the sources, and the references.